الإستراتيجية الوطنية

للتربية والتعليم العالي في العراق

المركز والإقليم

للسنوات (٢٠١١ ـ ٢٠٢٠)

(الملخص التنفيذي)

نيسان ٢٠١٢

شكر وتقدير

نحمده تعالى حق حمده والشكر والثناء على توفيقه لنا وتسديده الذي اعاننا على انجاز وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي « المركز والاقليم» للمدة ٢٠١١ – ٢٠٢٠، التي مثلت جهداً تربوياً مستقبلياً يعتمد مبدأ التخطيط الاستراتيجي خدمة لأجيالنا القادمة ويسهم في احداث نقلة نوعية في قطاع التربية والتعليم العالي.

وهنا لا يسعنا الا ان نتقدم بفائق الشكر والتقدير والامتنان لكل من ساهم في انجاز هذه الوثيقة وفي المقدمة منهم دولة رئيس الوزراء الاستاذ نوري كامل المالكي ومعالي السيد نائب رئيس الوزراء ومعالي وزراء التعليم العالي والبحث العلمي ومعالي وزراء التربية في «المركز والاقليم» ووزيري المالية والتخطيط والسادة اعضاء مجلس النواب رئيس لجنة التعليم العالي ونائبه ورئيس لجنة التربية ونائبه، والشكر موصول لهيئة المستشارين في مكتب دولة رئيس الوزراء ونخص بالذكر السيد رئيس هيئة المستشارين والسيد نائب رئيس هيئة المستشارين ومدير مكتب دولة رئيس الوزراء وكالة.

كما لا يفوتنا ان نستذكر الشهيد المرحوم أ.د. زيد عبد الكريم الخيون عضو اللجنة المشرفة المستشار في هيئة المستشارين ونسأل الله ان يتغمده برحمته الواسعة.

ويقتضي الواجب منا ان نتقدم بالشكر والتقدير والامتنان الى السيدات والسادة اعضاء لجنة الخبراء والاستشاريين والمنظمات الدولية (البنك الدولي ومنظمة اليونسكو ومنظمة اليونيسف) وخبراؤها الدوليين لما قدموه من جهود كبيرة لإغناء واثراء هذه الوثيقة الوطنية.

كما نتقدم بالشكر والتقدير الى لجنة الصياغة واللجان الفنية والساندة التي بذلت جهوداً طيبة في جميع مراحل انجاز هذه الوثيقة ولكل من ابدى العون والمساندة لإخراجها بشكلها النهائي.

سائلين الله ان يوفقنا ويسدد خطانا على طريق العلم والمعرفة

خدمة لبلدنا الحبيب والله الموفق

أ.م.د. محسن عبد علي

رئيس لجنة الخبراء والاستشاريين

مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

نيسان ٢٠١٢

لجنة الاشراف على اعداد الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي

١. الدكتور صالح محمد المطلك	نائب رئيس الوزراء	رئيساً
٢. الأستاذ علي محمد الحسين الاديب	وزير التعليم العالي	عضواً
٣. الدكتور محمد علي تميم	وزير التربية	عضواً
٤. الدكتور رافع جياد العيساوي	وزير المالية	عضواً
٥. الدكتور علي يوسف الشكري	وزير التخطيط	عضواً
٦.الدكتور دلاور عبد العزيز	وزير التعليم العالي اقليم كوردستان	عضواً
٧. الدكتور سفين دزئي	وزير التربية اقليم كوردستان	عضواً
٨. الدكتور عبد ذياب العجيلي	رئيس لجنة التعليم العالي في مجلس النواب	عضواً
٩. السيد عادل فهد الشرشاب	رئيس لجنة التربية في مجلس النواب	عضواً
١٠. الدكتور عبد الهادي الحكيم	نائب رئيس لجنة التعليم العالي في مجلس النواب	عضواً
١١. الدكتور علاء مكي	نائب رئيس لجنة التربية في مجلس النواب	عضواً
١٢. الدكتور حامد خلف احمد	مدير مكتب معالي رئيس الوزراء	عضواً
١٣. الدكتور محسن عبد علي	مستشار وزارة التعليم العالي	عضواً
١٤. الدكتور زيد عبد الكريم	عضو هيئة المستشارين	عضواً

١ـ لجنة الخبراء والاستشاريين

ت	الاسم الكامل
١	أ.م.د.محسن عبد علي
٢	أ.د.خالد احمد الجودي
٣	د.حامد احمد خلف
٤	أ.د.صلاح عبد القادر النعيمي
٥	السيد زياد عبد القادر احمد
٦	أ.دكريم صالح عبدول
٧	أ.د.جمال عبد الرسول غانم
٨	د.حسين علي داود
٩	السيد سعد ابراهيم عبد الرحيم
١٠	السيد عاطف عبد الخالق عبد الحسين
١١	د.محمد صابر مصطفى
١٢	السيد يوسف عثمان يوسف
١٣	السيد محسن علي نصيف
١٤	أ.م.د.حيدر نعمة غالي الفريجي

ت	الاسم الكامل
١٥	أ.م.د.خالد حمد امين ميرخان
١٦	د.عقيل عيسى الموسوي
١٧	السيد عماد حسن حسين
١٨	أ.د.مؤيد نعمة يوسف
١٩	د.احمد كمال احمد
٢٠	د.عبد الزهرة باقر
٢١	د.احسان عمر محمد
٢٢	د.سالم ساجت عنزي
٢٣	السيدة سهام محمد عبد الحميد
٢٤	السيدة باسمة محمد صادق
٢٥	السيد وشيار محمد حاجي
٢٦	السيدة شلير محي الدين صالح
٢٧	السيد فرزند كمال مدحت
٢٨	السيدة انتصار عبد الزهرة دوشي

٢ـ لجنة الصياغة

ت	الاسم الكامل
١	أ.د جمال عبد الرسول غانم
٢	أ.م.د. حيدر نعمة غالي
٣	أ. م. د. خالد حمد أمين
٤	د. عقيل عيسى محمد
٥	السيد عماد حسن حسين

٣ـ اللجان الفنية (وزارة التربية ـ التعليم العالي)

ت	الاسم الكامل
١	السيد عبد الرسول مزهر
٢	أ.د.ظافر حسين رشيد
٣	السيد يحيى علي مهدي
٤	د.سهيل نجم عبد الله
٥	السيد علي مكي صالح
٦	السيد عبد الكاظم عبد علي
٧	د.عباس فاضل عباس
٨	د.داود سلمان رحيم
٩	السيد بشير جميل
١٠	السيد هزار محمد شاكر
١١	السيد بشدار عبد الخالق
١٢	السيد هونار صابر حمة
١٣	السيدة ندى احسان يوسف
١٤	السيدة أزهار زين العابدين علي
١٥	السيد فؤاد توما متي

قائمة المحتويات

ł¤ƽ Ţ !ƒ	YĂư Ădž!ƒ
ē	ł dž þ l dž!ƒ
čĚ - čČ	Dĺĝz!ƒ Ƽĝ ǒ Ţ !ƒ ýĂŰƒ ý Ţ ƽ!ƒ
čč	ł ě!Ăþ!ƒ Ƽ ǒ λƒ Ădž!ƒĂ ƧĂk Ţ þ!ƒ - č
čč	ł ǒ Ţ ĝ ǒ Ţ !ƒ ýdžƒ Ăz!ƒ - Ď
čč	ł ǒ Ļ ĝ‡ Ţ !ƒ ýdžƒ Ăz!ƒ - đ
čđ	ł ǒ þĝ Ţ kp Ů ƒ ýdžƒ Ăz!ƒ - Đ
čĚ	ł ǒ Ļ l k!ƒ ýdžƒ Ăz!ƒ - đ
đđ - čě	Ƽ ƒ Ƨz!ƒ Ǒ5 Ǒ!ĝz!ƒ Dĺ ǒ ĭ zk!ƒĂ ł ǒ ƽ2k!ƒ yþƒĂ ýǔĭ o'k Ǒ Ļ ĝ Λ!ƒ ý Ţ ƽ!ƒ
čě	Ǒ!ĝz!ƒ Dĺ ǒ ĭ zk!ƒĂ ł ǒ ƽ2k!! ł ǒ zǒƧ Tk!ƒ ł dž Ă U Ļ dž!ƒ - č
Ďč	Ǒ!ĝz!ƒ Dĺ ǒ ĭ zk!ƒĂ ł ǒ ƽ2k!! ł ǒƧ ƒ þ Ů ƒ ł dž Ă U Ļ dž!ƒ - Ď
Ďč	ƧǒĂ Ƙ k!ƒĂ Ɣ ǒƧ þk!ƒĂ K ĝ dž Ă ĭ zdž!ƒ Dž U Ļ Ă ł ǒ k o'k!ƒ ł ǒ ļ h!ƒ - đ
Ďđ	(ł ǒ ŋ Ƨ ĝ P!ƒĂ ł ǒ ž P ƒ þ!ƒ I Cĝ ƽ ‡!ƒ Ü I CĂ ĝ Ţ dž!ƒ Ü Ƽ ĝ o'k!Ů ƒ) ł o' ĝ dž!ƒ f Ƨ ƽ!ƒ - Đ
Ďē	Ǒ!ĝz!ƒ Dĺ ǒ ĭ zk!ƒĂ ł ǒ ƽ2k!ƒ Ǒ5 I þĂ ŋ!ƒ I Ƨ ƒ þ!ƒ - đ
Ďě	ĝ dž ŋ j ǒ ĭ Z Ƽ ĝ ƽ Ļ Ů ƒĂ Ǒ!ĝz!ƒ Dĺ ǒ ĭ zk!ƒĂ ł ǒ ƽ2k!ƒ ýǒĂ dž k - Ē
đđ	Ǒ!ĝz!ƒ Dĺ ǒ ĭ zk!ƒĂ ł ǒ ƽ2k!ƒ Ǒ5 Ǒ dž ĭ z!ƒ ł o' h!ƒ - ē
ĒĐ - đĐ	ł ǒ ŋ ǒ k ƒ Ƨ k Ţ Ů ƒ K ĝ ŋ j ŋ Ăk!ƒ ł !ĝ Λ!ƒ ý Ţ ƽ!ƒ
đđ	ł !ĝ Ţ ƧƒĂ ł ǒ đ Ƨ!ƒ - č
đđ	ł ǒ ŋ ǒ k ƒ Ƨ k Ţ Ů ƒ K ĝ ĝ ƺ ĭ! ł ǒ Ţ ĝ Ţ Ů ƒ K ĝ I ĭ Ƶ Ļ dž!ƒ - Ď
đĒ	ł ǒ ŋ ǒ k ƒ Ƨ k Ţ Ů ƒ K ƒ Ƨ ĝ P!ƒĂ Ƨ ƒ þ N j Ů ƒĂ ł ǒ ŋ ǒ k ƒ Ƨ k Ţ Ů ƒ K ĝ ĝ ƺ!ƒ - đ
ēč - Ēđ	y ǒ Ƨ ĝ T dž!ƒĂ N dž ƒ Ƨ h!ƒĂ I ĝ‡ ĝ o'dž!ƒ Dž ĝ U Ļ y ǔ ƒ Ƨ!ƒ ý Ţ ƽ!ƒ
Ēđ	ł ǒ h Ƨ k!ƒ I Ƨ ƒ Ƨ Ă Ǒ5 I ĝ‡ ĝ o'dž!ƒ Dž ĝ U Ļ - č
ĒĚ	ł ǒ h Ƨ k!ƒ I Ƨ ƒ Ƨ Ă Ǒ5 I ĝ‡ ĝ o'dž Dž ĝ U Ļ - Ď
ĒĚ	ł ǒ dž Ă‡ o'!ƒ ł ǒ Ļ ƒ Ƨ ǒ dž!ƒĂ Ǒ!ĝ dž ŋ Ů ƒ Ǒ ĭ o'dž!ƒ N k ĝ Ļ!ƒ - đ
Ēē	Ǒ!ĝz!ƒ Dĺ ǒ ĭ zk!ƒĂ ł ǒ h Ƨ k! ł ǒ ŋ ǒ k ƒ Ƨ k Ţ Ů ƒ ł ƽ ĭ ‡ - Đ
ēČ	ł ǒ ŋ ǒ k ƒ Ƨ k Ţ Ů ƒ y ǒ Ƨ ĝ T dž Ă N dž ƒ Ƨ h - đ
ēě - ēĎ	Dĺ ǒ Ă Ik!ƒĂ ł h ĝ þ Ƨ!ƒĂ ł z h ĝ k dž!ƒ Σ dž ĝ P!ƒ ý Ţ ƽ!ƒ
čđđ - Ěč	ł ǒ ŋ ǒ k ƒ Ƨ k Ţ Ů ƒ y ǒ Ƨ ĝ T dž Ă N dž ƒ Ƨ h ýĂ ƒ þ ŋ :č Dĺ þ Ƨ ƽ o' ĭ dž!ƒ

المقدمة

يُنظر إلى الموارد البشرية بوصفها تمثل العوامل الرئيسة للبناء في مختلف المجالات، ويعد الاستثمار فيها أساساً لحالات النهوض والتطوّر، لذلك فإن المهمة التي يضطلع بها قطاع التربية والتعليم العالي تبدو على قدر واسع من الأهمية، نظراً لأهمية ودور هذا القطاع في توفير المعرفة وتلبية الاحتياجات المحلية والدولية من القوى العاملة في ظل التحديات المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

يحظى التخطيط الاستراتيجي بأهمية كبرى في حياتنا المعاصرة، نظراً لما يقدمه من رؤى وأهداف تمهّد لما ينبغي تحقيقه وتهيئة إمكانات استشراف المستقبل وإنضاج وسائل تقدمه، لذلك تسعى دول العالم والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية إلى أن تكون خطواتها مدروسة وذات آفاق مستقبلية، مع وجود المرونة في الوقت نفسه لاستيعاب ما يحدث ويطرأ من تغيرات متسارعة أصبحت سمة العصر الحالي.

وتمثل الإستراتيجية بمعناها العام وسائل بلوغ الأهداف، ويقصد بالرؤية ما نطمح أن نكون عليه في المستقبل، كما تحدد الرسالة فلسفتنا وخصوصيتنا وإلى أين نتجه. أما الغايات فتعكس الحالات العامة بعيدة الأمد التي نريد بلوغها من خلال تحقيق أهداف متعددة في آجال زمنية أقصر. وتمثل الخيارات الإستراتيجية حلولاً وبدائل عن كيفية الوصول إلى تحقيق الأهداف وإدراكها.

وفي العراق، وبعد مرحلة التغيير الشاملة في عام ٢٠٠٣، سعت الحكومات المتعاقبة إلى النهوض بواقع قطاع التربية والتعليم العالي نظراً لتأثره الكبير بمجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وللفجوة الواسعة التي حصلت بينه وبين القطاعات المماثلة في بلدان الجوار وعلى المستوى العالمي، لذلك فقد كانت فرصة كبيرة ونقلة نوعية أن تتعاون حكومة جمهورية العراق مع منظمات اليونسكو واليونيسيف منذ العام ٢٠٠٨ ومع البنك الدولي لاحقاً، لإعداد (الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق) التي مثلت جهداً متعدد الأطراف والاتجاهات التي تكاملت مع بعضها لانجاز جهد وطني واسع النطاق ولأول مرة في تاريخ البلد، شاركت فيه الوزارات المعنية في التربية التعليم العالي في

العراق ودعمته العديد من الوزارات الأخرى والمؤسسات التشريعية ومنظمات المجتمع المدني.

ولإعداد الإستراتيجية شكلت الحكومة العراقية اللجنة العليا المشرفة برئاسة السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وعضوية أصحاب المعالي وزراء التربية، والتعليم العالي، والمالية، والتخطيط في حكومة المركز، فضلاً عن وزيري التربية والتعليم العالي في حكومة إقليم كوردستان ورئيسا لجنة التربية والتعليم العالي في مجلس النواب ونائبيهما فضلا عن مستشار وزارة التربية في المركز ونائب رئيس هيئة المستشارين، وانبثقت منها لجنة الخبراء والاستشاريين التي تضم مستشاري الوزارات الأربع للتربية والتعليم العالي و٢٨ عضواً من الخبراء من مختلف قطاعات الدولة. وبسبب تعدد المهمات فقد تم تشكيل اللجنة المصغرة ولجنة الصياغة ولجنة المحاكاة، التي أدى كل منها دوراً فاعلاً من خلال الجهود المضنية، والمناقشات المستفيضة، والتعاون والتنسيق المستمرين مع المنظمات الدولية الثلاث الساندة (اليونسكو ، اليونسيف، البنك الدولي).

وكان هناك حرصا مشتركاً على انجاز هذا العمل الوطني الكبير وتقديم وثيقة متكاملة للإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق، منبثقة عن دراسات رصينة ومستمدة من واقع الاطلاع على تجارب الاستراتيجيات المُعدة في عدد من دول العالم المتقدمة وذات الظروف المشابهة، وبمراعاة خصوصية البيئة العراقية.

واتفق الجانبان العراقي والمنظمات الدولية على محاور الإستراتيجية وتفاصيلها، وفي ضوء ذلك قامت فرق العمل الفنية بجمع البيانات عن واقع التربية والتعليم في العراق، فتجاوز ما توافر لها من بيانات ومعلومات الستمائة صفحة، إذ جرى الاعتماد على إحصائيات وتحليلات أسهمت في تشخيص واقع التربية والتعليم العالي في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وعُدت إحصاءات العام الدراسي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ كأساس في رسم ملامح الإستراتيجية الوطنية، وفي ضوء التحديات التي أبرزتها نتائج تحليل الواقع تم تحديد التوجّهات الإستراتيجية في إطار السياسات العامة المستقبلية للتربية والتعليم العالي في العراق لتضم الرؤية والرسالة والغايات الرئيسة التي تفرعت إلى أهداف وخيارات إستراتيجية، ووضعت البرامج والمشاريع اللازمة لتنفيذها، وتم تقدير الكلف المترتبة

على التنفيذ بالاستفادة من الخبرات المالية المتاحة وبمشاركة الدوائر العامة والمديريات العامة في كل من وزارات التربية والتعليم العالي وفي ضوء ذلك تم تحديد مسؤولية الجهات التي ستتولى عملية التنفيذ والأطر الزمنية اللازمة لذلك.

وكانت آلية العمل تتم من خلال عقد ورش عمل مشتركة بين الفريق العراقي والخبراء الدوليين لمراجعة كل ما يتم انجازه في ضوء خطط الانجاز التي كان يتفق بشأنها الطرفان مسبقاً وتتم مراجعته من قبل الخبراء الدوليين والعراقيين، ليأخذ شكله النهائي بعد اغناءه بملاحظات ومناقشات مستفيضة .

وفيما يأتي ملخص تنفيذي يسلط الضوء على الركائز الأساسية للإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق للسنوات (٢٠١١ – ٢٠٢٠) التي جرى تدعيمها بالوثائق التفصيلية التي يمكن الرجوع إليها في ملف المرافقات الذي يضم جميع وثائق الإستراتيجية المنجزة خلال المدة الماضية.

الفصل الأول

السياق العام

١- الدستور والمواثيق الدولية:

عدَّ الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ التعليم عاملا أساسا لتقدم المجتمع، إذ حرص المشرع على تضمين الدستور العديد من الفقرات التي تناولت حق التعليم الذي تكفله الدولة للجميع، فضلا عن مجانيته في جميع المراحل والزاميته في المرحلة الابتدائية، وتشجيع البحث العلمي والإبداع، وضمان تعليم الإفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة[١]، مما يشكّل أساسا قويا لقطاع التربية والتعليم يمكن الاستناد إليه لتطويره وتوسيعه بالشكل المطلوب.

وأكدت المادة السابعة من مشروع الإعلان العراقي لحقوق الإنسان على أن: (تكفل الدولة حق التعليم للجميع على أن يكون إلزاميا في المرحلة الأساس، ومجانيا في جميع المراحل بهدف إنماء شخصية الإنسان إنماءً كاملاً وإلى تعزيز واحترام حقوق الإنسان).

ويدعم هذا التوجه المواثيق الدولية المختلفة المتعلقة بالتربية والتعليم التي قام العراق بتبنيها، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ الذي أكد أن التعليم حق أساس للجميع، وإعلان حقوق الطفل الذي أكد أن التعليم حق لكل طفل، والاتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التمييز العنصري عام ١٩٥٦، واعتماد مبدأ عدم التمييز العنصري في التعليم، والاتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٨١ والداعية إلى إزالة التمييز ضد النساء وإلى حقوق متساوية في التعليم، والمبادرات الدولية للتعليم للجميع، ومحو الأمية والطفولة المبكرة والتعليم التقني والمهني وذوي الاحتياجات الخاصة، كما أكدت أهداف الألفية على نشر التعليم لكونه حقا للجميع.

١- وثيقة الدستور العراقي الصادرة عام ٢٠٠٥

إن ما ورد في الدستور العراقي (المادة ٤١ والمادة ٤٣ والمادة ٨٣) فضلا عن المواثيق الدولية يشكل القاعدة الأساس في تطوير الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق ودعمها.

٢- العوامل السياسية:

يمر العراق حاليا بمرحلة التحول نحو الديمقراطية بعد عقود من الدكتاتورية ونظام الحزب الواحد، فهناك العديد من الممارسات السياسية الجديدة في الحياة العراقية مثل الانتخابات وحرية التعبير وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وحقوق المرأة وغيرها من الحقوق والحريات التي تمثل التوجه الجديد نحو بناء المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية، والحفاظ على حقوق الأقليات مما يشكّل فرصة كبيرة يمكن الإفادة منها لتطوير النظام التربوي والتعليمي.

إلا أنه لا تزال هناك ظروف غير مستقرة تولد ضغوطا على الحياة العامة، وان الوضع السياسي والأمني غير المستقر نسبيا أدى إلى وجود ممارسات غير قانونية في بعض مفاصل العمل في التربية والتعليم، مما يجعل هذه الظروف بمجملها تهديدا خطيراً للنظام التربوي والتعليمي وتشير التطورات إلى انحسار نسبي لتلك التهديدات، مما يعطي الأمل في توفير بيئة صالحة ومشجعة على تنفيذ الإستراتيجية.

٣- العوامل السكانية:

تشكل العوامل السكانية تحديا أساسا للمخططين في قطاع التربية والتعليم العالي، وذلك بسبب النمو المتسارع في السكان ولاسيما للفئات العمرية ضمن سن التعليم، ويعد العراق من الدول التي تتميز بنمو سكاني عالٍ، إذ أظهرت بيانات السكان خلال العقود الماضية أن معدل النمو السكاني يتراوح بين (٢,٦٨٪– ٣٪)، فبعد أن كان عدد سكان العراق في عام ١٩٢٧ لا يتجاوز (٢,٩) مليون نسمة فان نتائج الحصر والترقيم تشير إلى ارتفاع عدد سكان العراق إلى (٣١,٦٦) مليون نسمة في عام ٢٠٠٩ وتشكل الإناث نسبة (٤٩٪) منهم[١] (الشكل ١).

١– وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء السكاني.

شكل (١) عدد سكان العراق (مليون نسمة) خلال المدة ١٩٢٧– ٢٠٠٩

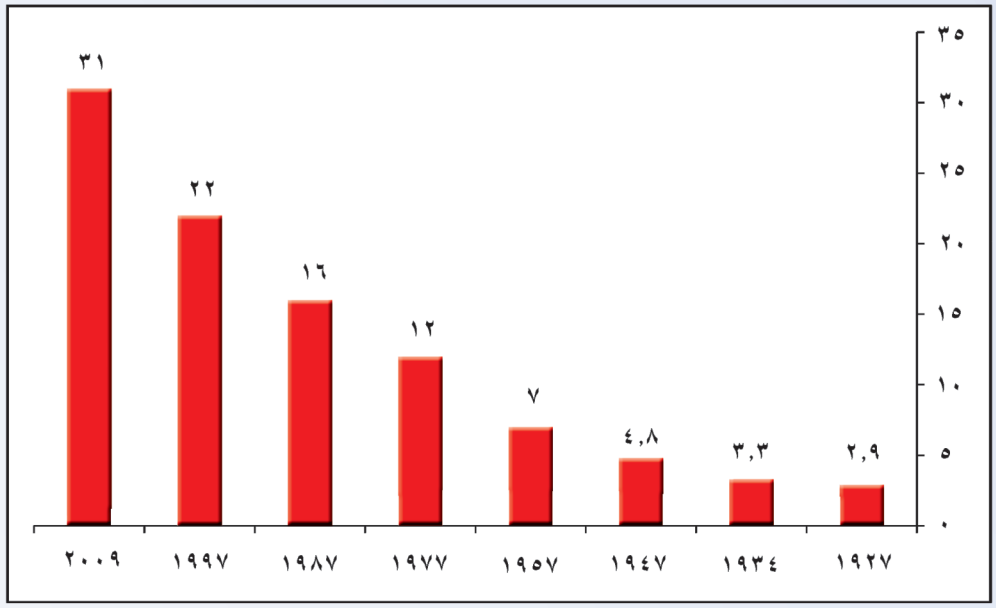

في العاصمة بغداد بمعدل (١٦٥٢) شخص /كم٢ وتقل كثيرا في المحافظات التي تشكل المناطق الصحراوية نسبة عالية من مساحتها حيث بلغ معدل الكثافة السكانية في محافظة الانبار (١٢) شخص /كم٢ .حيث أن عدد السكان في محافظة بغداد (٧,٥) مليون نسمه يشكلون اكبر نسبة (٢٣,٩٪) من سكان العراق تليها نينوى بنسبة (٩,٥٪) ثم البصرة بنسبة (٦,٣٪) . ومن السمات السكانية المهمة في العراق ارتفاع نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، وانخفاضها في الأعمار ٦٥ سنة فأكثر.

وهذا ما يعكسه الهرم السكاني في العراق الذي يوضح بأن المجتمع العراقي مجتمع فتي يتميز بقاعدة عريضة في فئات الأعمار الصغيرة، إذ تشير تقديرات السكان لسنة ٢٠٠٩ إلى أن السكان في عمر اقل من ١٥ سنة يشكلون نسبة (٤٢,٩٪) ، ويُظهر هذا الواقع أن أكثر من ثلث سكان العراق هم في الأعمار الموازية لمراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والإعدادي، إلى جانب (٦,١٪) من الأطفال في عمر المرحلة ما قبل المدرسة، وبإضافة السكان في الأعمار الموازية لمرحلة التعليم الجامعي والتقني فإن نسبة السكان في سن التعليم تشكل (٤٧,٧٪) من إجمالي عدد السكان[١] (الشكل ٢) وهي نسبة كبيرة تعكس

١– وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء

أهمية المسؤولية وحجمها لتحقيق فرص التعليم للجميع، والنهوض بالمستوى التعليمي للسكان بوصفه احد أهم مظاهر التقدم الحضاري والقاعدة الأساس لتطور المجتمع في جميع مجالات الحياة.

شكل (٢) نسب السكان الموازية للمراحل التعليمية

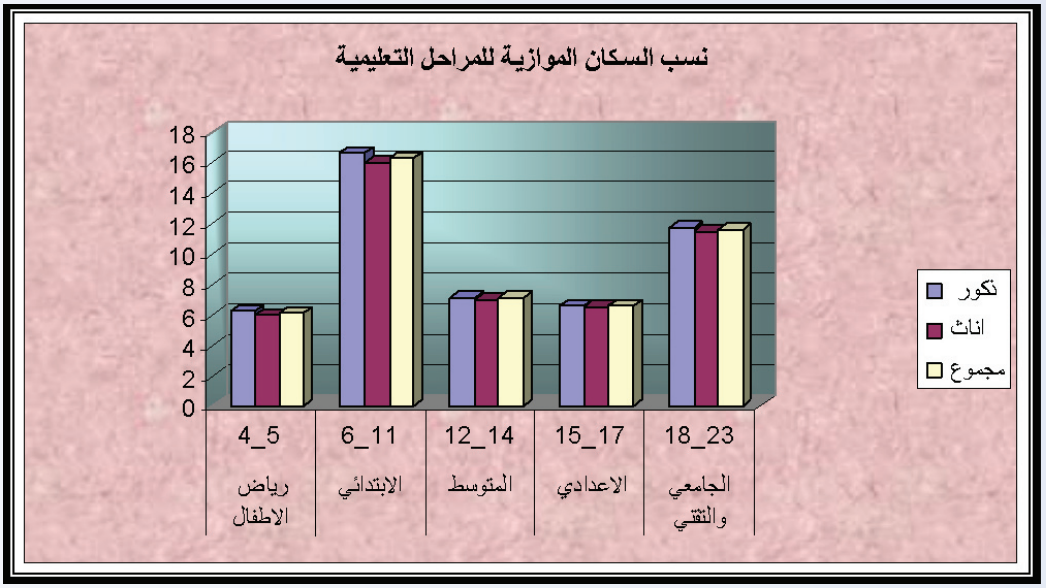

٤- العوامل الاقتصادية:

يمثل النفط أهم عناصر الناتج المحلي الإجمالي في العراق إذ شكل نسبة (٥٥٪) من إجمالي الناتج المحلي، وتتأثر عوائد النفط بتذبذب أسعاره عالميا مما يشكل ضغطا على المخططين حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ (١٠,٣) مليار دولار وازداد في عام ٢٠٠٣ ليصل إلى (١٥,٤) مليار دولار محققا معدل نمو سنوي قدره (٦,٩٪) .

واستمرت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ حتى بلغت (١٣٠,٢) مليار دولار حيث حقق معدل النمو السنوي المركب نسبة (٥٣,٢٪) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) بما فيها إقليم كوردستان.

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٧ نجد أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل ارتفاعاً في عام ٢٠٠٨ بنسبة زيادة قدرها (٤٦,٩٪) بالأسعار الجارية و(٦,٦٪) بالأسعار الثابتة.

(الشكل ٣)

شكل (٣) الناتج المحلي بالدولار (مليار دولار)

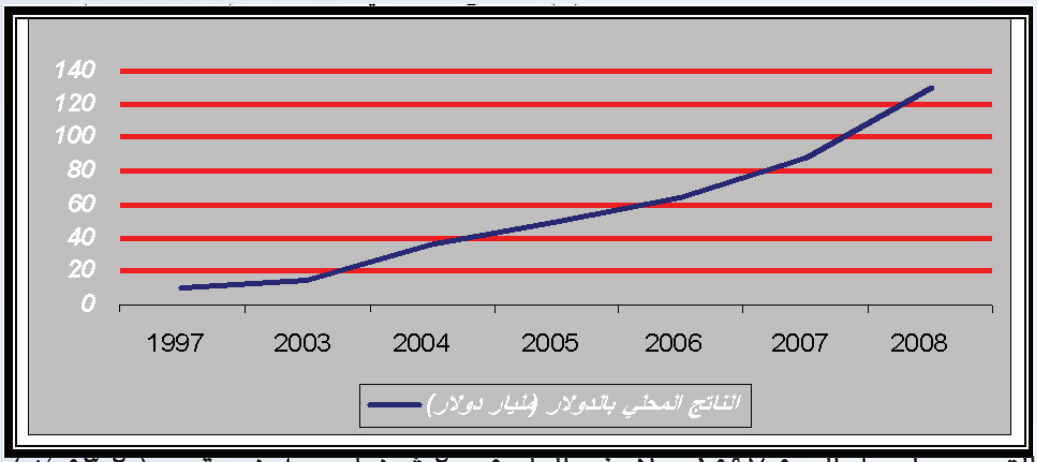

التدريجي ليصل إلى ١٥٩٧,٥ دولار في العام ٢٠٠٥ ثم نما بمعدل نمو قدره (٥٣,٢ ٪) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) حيث بلغ في عام ٢٠٠٨ بحدود ٤٠٢١,٩ دولارا[١].

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والفردي على التعليم، إلا أن مستويات هذا الإنفاق لم تزل دون المستوى المطلوب بكثير، مما يتطلب إعادة النظر جديا في التخصيصات المرصودة للتربية والتعليم.

وإذ حصلت زيادة في نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨، إلا انه لا يزال اقل مما هو عليه في الدول المجاورة، إذ بلغ الإنفاق على قطاع التعليم في العراق نحو ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو منخفض جدا مقارنة مع عدد من الدول الإقليمية (جدول ١) و (شكل ٤).

جدول (١) الإنفاق على التعليم (في بعض الدول) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

١- الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية

ت	البلد	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١	الكويت	٨,٢
٢	تونس	٧,٢
٣	اليمن	٦,٥
٤	الأردن	٦,٤
٥	الجزائر	٦,٤
٦	المغرب	٦,٣
٧	مصر	٦,٣
٨	السعودية	٦,٠
٩	ماليزيا	٥,٩
١٠	إيران	٤,٨
١١	عمان	٤,٦
١٢	اندونيسيا	٣,٦
١٣	البحرين	٣,٦
١٤	العراق	٣,٥
١٥	قطر	٣,٥
١٦	سوريا	٣,٢
١٧	لبنان	٢,٦
١٨	المتوسط	٥

Source : MENA Flagship Report and UNESCO.2008

شكل رقم (٤) نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي

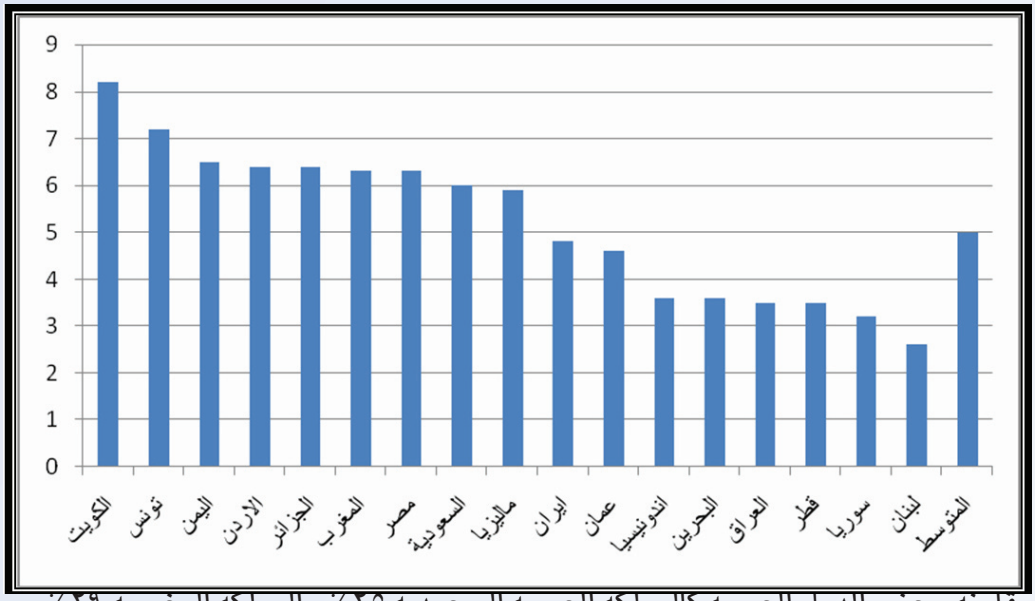

مقارنه ببعض الدول العربيه كالمملكه العربيه السعوديه ٢٥٪ والمملكه المغربيه ٢٩٪.

وتباينت متوسطات الإنفاق السنوي للأسر على التعليم على وفق المستويات التعليمية فبلغت أدناها ٨٨٠٠٠ ديناراً في التعليم الابتدائي و ٩٦٨٠٠٠ ديناراً للدراسات العليا . كما بلغت نسب الأسر التي لا تتمكن من تسديد نفقات التعليم لأبنائها ٢٠٪. ومن جانب آخر فإن من التحديات الأساسية التي تواجه منظومة التربية والتعليم في العراق ارتفاع نسب البطالة إلى (١٥٪) والفقر والحرمان إلى (٣٣٪) والأمية إلى (١٩٪)[١] (الجدول ٢).

جدول (٢) الحالة التعليمية لسكان العراق

١- الجهاز المركزي للإحصاء / المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠٠٧

الحالة التعليمية	ذكور٪	إناث٪	مجموع٪
أمي	١١,٦	٢٦,٤	١٩,١
يقرأ فقط	٢,٥	٢,٤	٢,٤
يقرأ ويكتب	٢١,٨	٢١,٢	٢١,٥
ابتدائية	٣٠,٢	٢٨,٢	٢٩,٢
متوسطة	١٣,٧	٩,٦	١١,٦
إعدادية (أكاديمية ومهنية)	٨,٩	٥,٠	٦,٩
دبلوم	٥,٤	٣,٨	٤,٦
بكالوريوس، فأعلى	٥,٦	٣,١	٤,٤
غير مبين	٠,٢	٠,٣	٠,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويظهر من الجدول (٢) أن نسبة الأمية مرتفعة جدا في العراق مقارنة بمستوياتها السابقة التي وصلت إلى اقل من ٥٪ في ١٩٨٨ [١]، ومقارنة بدول العالم التي تنخفض فيها نسب الأمية إلى الصفر كما في معظم دول أوربا الغربية والشمالية وفي اليابان، في حين تبلغ ٢٪ فقط في كوريا الجنوبية و١٤٪ في مملكة البحرين و١٦٪ في قطر[٢]، كما إن نسبة الأمية ترتفع بصورة واضحة لدى الإناث مقارنة بالذكور لأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة.

٥- العوامل التقنية:

١- وزارة التربية – المديرية العامة للتخطيط / مديرية الإحصاء التربوي

٢- تقرير الأمية في العالم – اليونسكو- ٢٠٠٩

شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تطورات كبيرة بعد عام ٢٠٠٣، فهناك توجه واضح لاستخدام التقنيات الحديثة في دوائر الدولة المختلفة مع التركيز على تدريب العاملين ورفع مستويات مهاراتهم، وقد أظهرت المؤشرات الوطنية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية أن نسبة الأسر التي تمتلك حاسبة شخصية بلغت (١٨،١٪) سنة ٢٠٠٨، وأن عدد مستخدمي الإنترنيت سنة ٢٠٠٧ كان نحو ٣٢ شخصا لكل ١٠٠٠ من السكان، فضلاً عن أن نسبة عدد الهواتف المحمولة قد بلغت في السنة نفسها ٣٩ هاتفاً لكل ١٠٠٠ شخص من السكان[١].

لقد تم استحداث وزارة العلوم والتكنولوجيا سنة ٢٠٠٣ لتكون الجهة الحكومية المسؤولة عن تطوير التقنيات واستخدامها في ميادين الحياة كافة، وهناك العديد من الخدمات الحكومية التي تقدم عن طريق شبكة الانترنيت، وتسعى الحكومة العراقية نحو المزيد من تبني نظام الحكومة الالكترونية.

ونفذت الحكومة في سنة ٢٠٠٦ أكثر من ٤٤ مشروعا استثماريا و٢٥٠ بحثا علميا في مجالات التقنيات المختلفة مثل الإنذار المبكر، وإعمار البنى التحتية، وبناء شبكات الاتصالات، والتخلص من التلوث الإشعاعي، والتطبيقات الزراعية، والنفط، والتعليم، وغيرها.

وعلى الرغم من الفجوة التقنية الكبيرة التي يعاني العراق منها إلا أن هناك جهودا كبيرة تبذل لإدماج التقنية في المجتمع والإفادة من مزايا استخدامها ومع الانفتاح الكبير فإن هناك فرصا كبيرة لاستخدام التطبيقات التقنية في مجالات التربية والتعليم كافة، ولاسيما مع توافر الكفاءات العراقية المؤهلة للعمل في هذا المجال مما يمثل فرصة أخرى يمكن الإفادة منها في هذا القطاع.

١- وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤)

الفصل الثاني

تحليل واقع التربية والتعليم العالي في العراق

تم في هذا الفصل تحليل واقع القطاع التربوي والتعليمي من خلال سبعة محاور أساسية هي:

١- المنظومة التشريعية للتربية والتعليم العالي في العراق.

٢- المنظومة الادارية للتربية والتعليم العالي في العراق.

٣- الوضع الحالي للتربية والتعليم (البنية التحتية ، نظم المعلومات ، التدريب والتطوير).

٤- الفرص المتاحة (الالتحاق، المساواة، الكفاءة الداخلية والخارجية).

٥- إدارة الجودة في التربية والتعليم العالي.

٦- تمويل التربية والتعليم العالي والإنفاق عليهما.

٧- البحث العلمي في التربية والتعليم العالي.

وظهر من خلال التحليل ما يأتي:

٢- المنظومة التشريعية للتربية والتعليم العالي في العراق

أ- التربية:

يخضع قطاع التربية لمنظومة متكاملة من التشريعات والقوانين والأنظمة التي تحدد عمل المؤسسات التربوية، وتضمنت عددا من المزايا تمثل نقاط قوة أساس يمكن الاعتماد عليهما في تطوير القطاع التربوي. وعلى وفق هذه المنظومة فإن وزارة التربية هي المسؤولة عن رسم السياسة التربوية ووضع الخطط التربوية وتهيئة المستلزمات الضرورية لذلك، وتنص على أن التعليم حق مكفول للجميع من دون أي تمييز، وانه مجاني في جميع المراحل، وإلزامي في المرحلة الابتدائية أو (الأساس) استنادا الى المادة ١٤ من الدستور.

إن هذه المنظومة وضعت لضمان إتاحة الفرصة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والعناية بالموهوبين ورعايتهم وتعليم الأميين القراءة والكتابة ودمجهم بالنظام التربوي.

وتعمل وزارة التربية وفقا لهذه المنظومة، على تحديث المناهج ومواكبتها للتطورات العلمية العالمية، والارتقاء بمستوى الامتحانات والقياس والتقويم، وتأهيل الهيئات التعليمية والتدريسية وضمان تدريبها المستمر.

لكن هذه المنظومة التشريعية تعاني من التداخل والتضارب والتقادم في أحايين كثيرة، فالعدد الكبير من القوانين والأنظمة والتعليمات تربك العمل وتشتت الجهود، فضلا عن الافتقار إلى مرونة هذه القوانين، وآليات التعديل المقترحة، لذا فإن التحدي الأكبر هنا يتمثل في إعادة صياغة هذه التشريعات وتوحيدها كافة في قوانين وأنظمة واضحة وموحدة ومتكاملة لتطوير بيئة العمل القانونية في التربية والتعليم.

ب- التعليم العالي والبحث العلمي:

تضمنت منظومة التشريعات الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من القوانين التي تحدد نشاطات الوزارة، وتتميز بالعديد من المزايا التي تشكل نقاط قوة حقيقة لإسناد قطاع التعليم العالي، وعلى وفق هذه المنظومة فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ سياسات الدولة الثقافية والتعليمية والتكنولوجية في نطاق المؤسسات الحكومية والأهلية. وتضمن التشريعات الدراسة المجانية لجميع الطلبة في المراحل الدراسية كافة (في الدراسات الصباحية الحكومية) ومن دون تمييز، وتعمل على ربط الجامعات بالمجتمع من خلال المكاتب الاستشارية، وتوفير فرص تحسين دخل الجامعة والهيئات التعليمية من خلال اشتراكها في الدراسات والبرامج المختلفة، فضلاً عن أنها تشجع على تأسيس الجامعات والكليات الأهلية بإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

بيد أن بعض هذه التشريعات تعاني من نقاط ضعف كثيرة تشكل تحدياً أمام عمل وزارة التعليم العالي ومؤسساتها، فهي تعاني من قلة مرونة القوانين وآليات التعديل المعقدة، فضلا عن تقادمها وعدم مواكبتها للتغييرات السريعة في القطاعات التعليمية الدولية مما

يشكل عائقاً أمام تطور الوزارة، وهي لا تمنح الجامعات الاستقلالية الكافية لممارسة عملها.

٢- المنظومة الإدارية للتربية والتعليم العالي:

يعاني الهيكل التنظيمي للتربية والتعليم العالي من المشاكل الإدارية نفسها المتمثلة بإتباع التنظيم العمودي والمركزي الذي يسبب صعوبة الاتصالات وانتقال المعلومات، والبطء في اتخاذ القرارات، فضلا عن تراجع المناخ التنظيمي الذي تتركز فيه المشاكل الإدارية والتنظيمية كافة، من تعدد مصادر القرار إلى الروتين والبطالة المقنعة وغيرها من الممارسات الإدارية غير المناسبة. ويتشابه الإطار العام للصلاحيات والمسؤوليات في جميع وزارات الدولة العراقية، حيث يتسم النظام الإداري الحكومي بالمركزية العالية وتركز السلطة وهرمية اتخاذ القرارات وتركز ابرز الصلاحيات الأساس في المستويات الإدارية العليا التي تسيّر عمل الوزارتين ومؤسساتهما، وهذا الأمر يشكّل نقطة ضعف أساس للوزارتين. وهناك تداخل وتضارب وعدم وضوح كبير في الصلاحيات الخاصة بكل مستوى من المستويات الإدارية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في منظومة الصلاحيات بما يخدم التوجه نحو اللامركزية الإدارية.

٣- البنية التحتية ونظم المعلومات والتدريب والتطوير:

أ- البنية التحتية

يبرز التحدي الأساس في مجال البنية التحتية لقطاع التربية والتعليم العالي بشكل واضح في المراحل الدراسية كافة في التعليم العام والعالي متمثلا بالنقص الكبير في أعداد الأبنية المدرسية والجامعية، وارتفاع نسب الاكتظاظ في الصفوف والقاعات الدراسية ، وتوزيع المعلمين والمدرسين بشكل غير مناسب فضلا عن تدني الجانب النوعي في مهاراتهم ومؤهلاتهم، والبيئة المدرسية والجامعية غير المناسبة، والنقص الهائل في التجهيزات والبنية التحتية للمدارس والجامعات، ويوضح (الجدول ٣) الوضع الحالي لعدد المدارس والتلاميذ والمعلمين والمدرسين في العراق للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

جدول (٣) مجموع أعداد المدارس والطلبة والهيئات التعليمية والأبنية المدرسية للعام الدراسي ٢٠٠٨– ٢٠٠٩

الجهة	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد الهيئات التعليمية	عدد الأبنية المدرسية
المركز	١٨٩٤٤	٦٤٦٨٧٧٨	٤٠٦٦٨٤	١٣٣٩٨
إقليم كوردستان	٥٤٨٢	١٣٣٩٥٤٥	٨٣٣٠٤	٣٥٧٢
المجموع	٢٤٤٢٦	٧٨٠٨٣٢٣	٤٨٩٩٨٨	١٦٩٧٠

المصدر: وزارة التربية– المديرية العامة للتخطيط / مديرية الإحصاء التربوي

ففي المرحلة الابتدائية هناك عجز بمقدار (٤٤٧٦) بناية في المركز والإقليم، وهناك ازدواج ثنائي في (٣٩٦٣) بناية، وازدواج ثلاثي في (٤٢٤) بناية في المركز والإقليم، فضلا عن وجود (١٠٩٧) مدرسة طينية ، و (٢٤٤١) مدرسة غير صالحة، و(٦٦٣٩) بناية بحاجة إلى ترميم، أما في التعليم الثانوي فهناك عجز بمقدار (٢٤١٥) بناية في العراق وهناك ازدواج ثنائي في (١٢١٤) بناية، وازدواج ثلاثي في (١٤٠) بناية، كما أن هناك (٣١٣) بناية غير صالحة، و(١٥٤٧) بناية بحاجة للترميم ، فضلاً عن وجود (١٠) بنايات طينية في المركز لحد الآن (الشكل ٥) و(الشكل ٦).

شكل (٥) العجز في أبنية المدارس الابتدائية والأساسية وفق السنوات الدراسية

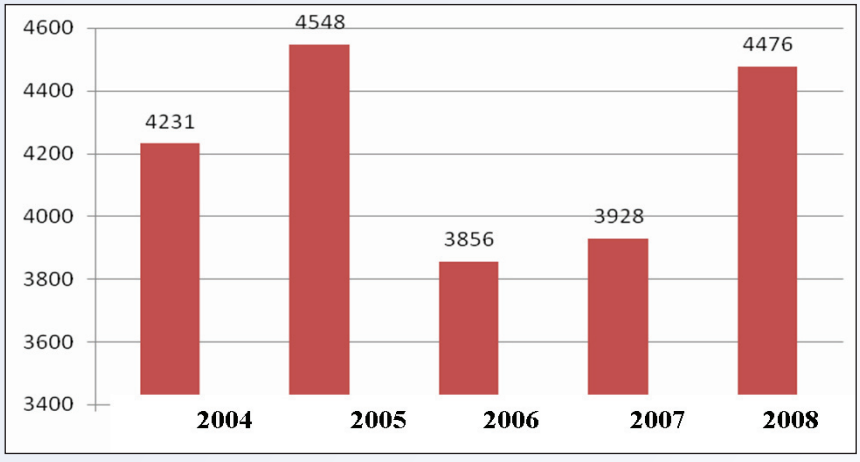

المصدر: وزارة التربية– المديرية العامة للتخطيط / مديرية الإحصاء التربوي

الشكل (٦) الازدواج في الأبنية المدرسية في التعليم الابتدائي والأساس (المركز والإقليم)

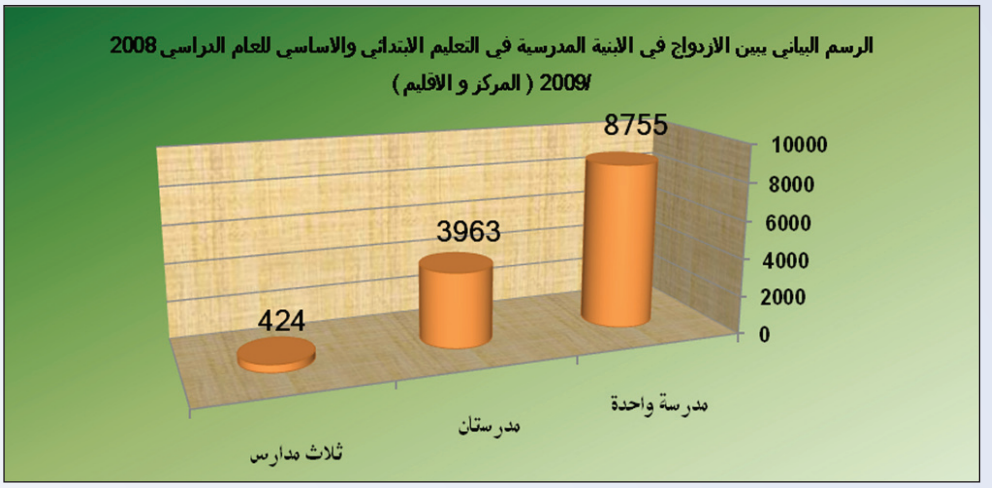

المصدر: وزارة التربية– المديرية العامة للتخطيط / مديرية الإحصاء التربوي

وينطبق الحال على التعليم المهني ومدارس الموهوبين وصفوف التربية الخاصة ومراكز محو الأمية التي تبين بأن هناك جهودا تبذل للقضاء على الأمية في العراق إلا أنها لا زالت دون المستوى المطلوب بكثير، حيث إن مشكلة الأمية تمثل احد أهم المشاكل التي تواجه قطاع التربية والتعليم العالي في العراق، كما أنها من المشاكل التي تحتاج إلى تضافر جهود جميع المؤسسات الحكومية في الوزارات المختلفة والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالتربية والتعليم العالي، وجدير بالذكر أن مجلس النواب العراقي قد اصدر قانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١١ ليكون أساسا لجهود القضاء على الأمية ،كما يواجه تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة تحديات كبرى فبالرغم من أن القوانين والأنظمة التي تسير عليها وزارة التربية قد ضمنت حق التعليم للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة بفئتيهم (بطيئوالتعلم، ضعاف السمع ، ضعاف البصر) أو فئة الموهوبين. بدءا من قانون التعليم الإلزامي رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته ونظام المدارس الابتدائية، ونظام المدارس الابتدائية رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ وقانون وزارة التربية رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٨ وقانون مدارس الموهوبين لسنة ١٩٨٥، والتعليمات المعتمدة في صفوف التربية الخاصة وما تبعها بما يناسب مع مبادئ حقوق الإنسان ، وبما ينسجم مع بنود الدستور العراقي إلا أن الإحصاءات المدرسية لوزارة التربية للعام الدراسي (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) تشير الى أن عدد المدارس المشمولة بصفوف التربية الخاصة بلغت (١١٢٨) مدرسة، في المركز (٨١٦) مدرسة، وفي الإقليم (٣٧٠) مدرسة وهي في القطاع الرسمي فقط. وبمعدل نمو سنوي (٣,٨٣٪) عن العام الدراسي (٢٠٠٦–٢٠٠٧) والى التحاق (٩٣٥٠) تلميذا وتلميذة

بمعدل انخفاض (- ٤,٩٪) في المركز . أما في الإقليم فان عدد التلامذة بلغ (٢١٠٠) تلميذا وبنسبة نمو (٧,٢٪). في حين بلغ عدد المعلمين (١٠٧٧) معلما ومعلمة في المركز و (٤٠٠) معلما ومعلمة في الإقليم، أما عدد صفوف التربية الخاصة فهي (٩٠٤) صفا في المركز و (١٢٤٨) صفا في الإقليم. وبالنسبة لمدارس الموهوبين فان عددها (٧) مدارس (٤) منها في المركز (٣) في الإقليم تضم (١٩٤) طالبا في المركز، و (١٥٣) طالبا في الإقليم يحاضر بها (١٥٣) مدرسا في الاختصاصات المختلفة ويجري العمل على تنفيذ مشروع المرحلة التكميلية للصفيين الخامس والسادس الخاص من خلال التعليم الأكاديمي والمهني بما يوازي المرحلة الابتدائية وتأليف الكتب المنهجية والانتهاء من إعداد دليل الورش والمشاغل اليدوية في اختصاصات النسيج والأعمال اليدوية والسيراميك والرسم والنجارة والحاسوب وتطبيقات كل منها. وعل الرغم من المسيرة الطويلة على تنفيذ تلك القوانين والأنظمة والتعليمات إلا أن واقع الحال يشير الى وجود العديد من التحديات التي تستوجب الاهتمام والعمل الجدي لتسهيل الصعوبات وإتاحة فرص التعليم بشكل أوفر لهذه الفئة.

لقد أدى العجز الشديد في الأبنية المدرسية في المراحل الدراسية كافة إلى تزايد نسب اكتظاظ التلاميذ في المدارس والصفوف بشكل عام، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الطالب إلى المعلم لم تزل مناسبة تماما في المراحل الدراسية كافة بل أنها تنخفض في التعليم المهني لتبلغ ٥ طلاب لكل مدرس فقط ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن هناك توزيعا متكافئاً لأعداد المعلمين والمدرسين على المناطق الجغرافية المختلفة و يشكل التعليم الذي يوفره القطاع الخاص جزءا صغيرا جدا من التعليم المدرسي في العراق. وفي عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ كان هناك ١١٢٨ مدرسة أهلية في العراق (٨١٦ في المركز و٣١٢ في الإقليم). وبهذا لا يشكل الملتحقين فيها سوى ٠,١ بالمائة من الملتحقون في المدارس الابتدائية والثانوية في العراق كافة[١].

أما في التعليم العالي فإن هناك عددا محدودا جدا من الجامعات الحكومية في العراق حيث بلغ عددها (٢٥) جامعة توزعت بواقع جامعة واحدة في كل محافظة من محافظات العراق عدا بغداد (٥) جامعات وإقليم كوردستان (٦) جامعات، فضلاً عن أن أعداد الطلبة في الكليات والجامعات كبيرة جدا، لا تتناسب مع الطاقات الاستيعابية لها، وهناك تركز واضح لأعداد الطلبة في جامعات بغداد، ولم يزل دور التعليم الأهلي الجامعي محدودا جدا مقارنة بالتعليم الحكومي والذي بلغ (١١٪) فقط[٢].

١- وزارة التربية- المديرية العامة للتخطيط – مديرية الإحصاء التربوي

٢ – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة- قسم الإحصاء

ب- التدريب والتمكين:

هناك برامج للتدريب والتعليم المستمر في وزارتي التربية والتعليم العالي إلا أنها تعاني من محدودية عمليات التخطيط الشامل وضعفها ، فضلا عن ضعف الإمكانات المادية والمالية والبشرية المخصصة للتدريب، وضعف التعاون مع الجهات الدولية في مجال التدريب، ناهيك عن ضعف التقنيات والأساليب الحديثة المستعملة في التدريب، مما أدى إلى حرمان اغلب المعلمين والمشرفين والأساتذة الجامعيين من التدريب.

جـ- نظم المعلومات

تفتقر وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي لنظم معلومات متكاملة ومتقدمة يمكن ان تكون مصدرا سليما للبيانات والمعلومات التي تحتاج اليها الوزارتان في نشاطاتها المختلفة، ويتم الاعتماد حاليا على أقسام الإحصاء في الوزارتين لتوفير البيانات ومعالجتها، ويتم إعداد التقارير الإحصائية التربوية والتعليمية بشكل دوري وتقليدي في الوزارتين.

٤- الفرص المتاحة

على الرغم من زيادة نسب الالتحاق بعد عام ٢٠٠٢ إلاّ انها لا تزال منخفضة في كل من رياض الأطفال والدراسة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية، وكذلك في التعليم العالي بشكل واضح، ويعني ذلك زيادة نسب التسرب والأمية، مما يشكل تحدياً واضحاً في هذا المجال، فقد بلغت نسب الالتحاق في رياض الأطفال ٧٪ وفي المرحلة الابتدائية ٩١٪ والمرحلة المتوسطة ٣٦٪ إلا أن هذه المعدلات تنخفض بشدة في المرحلة الإعدادية لتبلغ ١٨٪ ويستمر الانخفاض في التعليم العالي ليصل إلى ١٤٪ فقط.(الشكل ٧)

شكل (٧) نسب الالتحاق في مراحل التعليم المختلفة في العراق سنة ٢٠٠٩

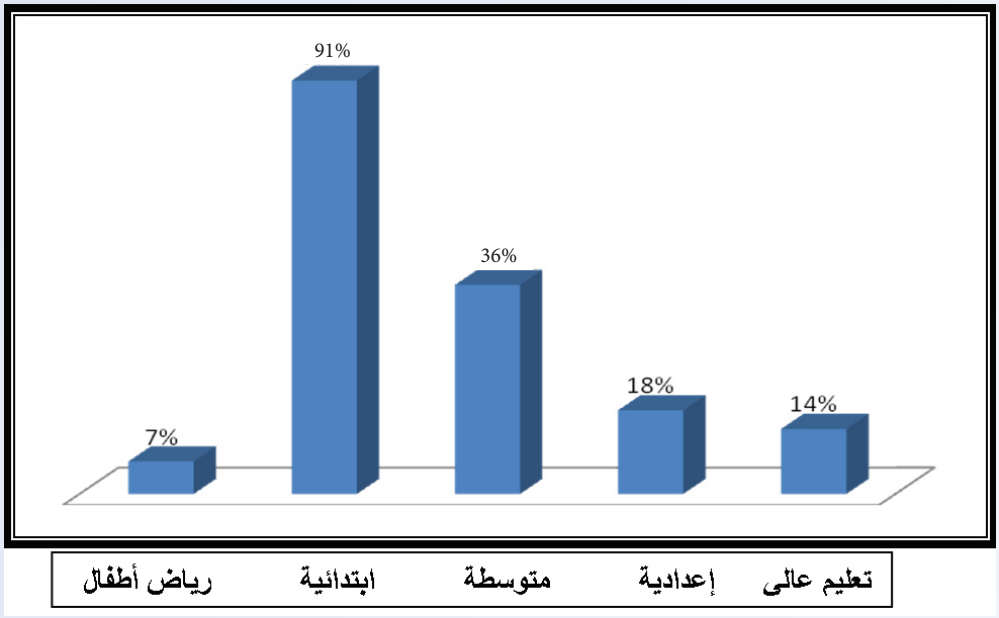

مع ملاحظة أن هناك ميلاً شديدا نحو الذكور في الحصول على فرص التعليم مقارنة بالإناث لاسيما في المراحل المتوسطة والثانوية والتعليم العالي والدراسات العليا، وفي الريف مقارنة بالمدينة.

ويشكل انخفاض نسب النجاح في المراحل الدراسية كافة هدرا للموارد والجهود التربوية والتعليمية، إذ تنخفض معدلات النجاح إلى أدنى مستوياتها في المرحلة المتوسطة لتبلغ ٦٥٪ فقط في حين ترتفع إلى أعلى مستوى لها في التعليم المهني لتبلغ ٧٨٪[١].

وتواجه المنظومة التربوية والتعليمية تحديا أساسيا يتعلق بمخرجات وزارة التربية التي تكون مدخلات لمؤسسات وزارة التعليم العالي، وينقسم هذا التحدي إلى الجانب الكمي لأعداد الطلبة المتخرجين من التربية الذي يفوق بصورة كبيرة الطاقة الاستيعابية للجامعات والمعاهد العراقية، أما الجانب الأخر فيتعلق بتخصص الطلبة المتخرجين من التربية، إذ أن نحو ٦٠٪ من الطلبة هم من تخصص الفرع العلمي و٤٠٪ من الفرع الأدبي، في حين يتركز الطلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد في التخصصات الإنسانية والأدبية والإدارية والاقتصادية بنسبة تقترب من ٧٠٪ ولا يلتحقون بالتخصصات العلمية

١- وزارة التربية-المديرية العامة للتخطيط- مديرية الإحصاء التربوي

والهندسية إلا نحو ٣٠٪ فقط مما يعني أن ٣٠٪ من الطلبة الذين درسوا في الفرع العلمي سيلتحقون بتخصص إنساني أو أدبي في الجامعات، وهذا الأمر يشكل تحديا أساسيا يحتاج إلى معالجة جذرية. حيث أن هناك دلائل على أن سوق العمل العراقي يحتاج إلى مهن هندسية وفنية أكثر من احتياجه إلى الإنسانيات ويتطلب ذلك إجراء دراسات أعمق لحاجة سوق العمل في العراق من التخصصات المختلفة، والعمل على توجيه سياسة القبول في المستويات والتخصصات التعليمية باتجاه حاجة السوق وبالأخص التعليم المهني والتقني.

٥- إدارة الجودة:

تمثل جودة قطاع التربية والتعليم عاملا أساسا للإسهام في تحقيق أهداف القطاعين والارتقاء بمخرجاتهما إلى المستويات العالمية المطلوبة، إلا أن التحدي الأساس بالنسبة لوزارة التربية يتمثل في افتقار الوزارة إلى تنظيم مؤسسي مختص بالجودة، وغياب تطبيقاتها بصورة مؤسساتية، وقد يبدو من الضروري الإشارة ابتداءً إلى أن إدارة الجودة كجزء من النظام المؤسسي لوزارة التربية غير موجودة، إذ لا توجد أي وحدة تنظيمية في ديوان الوزارة ولا أيٍّ من مديرياتها معنية بهذا النشاط، (إلى حين صدور قانون الوزارة الجديد رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١)، ومن ثم ليس من المتوقع أن تكون هناك أعمال متخصصة ضمن إدارة الجودة. وبالرغم من وجود بعض الممارسات التي تدخل ضمن هذا النشاط ولكنها لا تبدو موجهة من جهة ذات اختصاص، ويمكن أن نستثني (المديرية العامة للمناهج) من هذا حيث تم افتتاح وحدة تنظيمية للجودة مختصة بالمناهج، وكذلك (المديرية العامة للتعليم المهني) التي استحدثت شعبة للجودة المختصة بالتعليم المهني، حيث سعت منذ مطلع العام ٢٠١٠ إلى تطبيق إدارة الجودة، وبدأت بحملة تثقيفية من أجل ذلك تضمنت عقد ندوات للمنتسبين للتعريف بالجودة، وأسباب تطبيقها، وأهميتها، وأهدافها، ومعاييرها، كما تم إصدار الدليل الإرشادي المقترح لتطبيق إدارة الجودة، كما تضمن قانون وزارة التربية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١ نصا يشير الى استحداث قسم للجودة يرتبط بالوزير ولا يقتصر موضوع الجودة على جانب واحد من جوانب العملية التعليمية بل يشمل جميع مفاصلها، وإذا ما لاحظنا وضع وزارة التعليم العالي من هذا الجانب فإننا سنجد وحدات متخصصة بالجودة في الجامعات والكليات العراقية فضلاً عن وجود معايير محددة لتقييم

الجودة في المؤسسات التعليمية العراقية، ومع ذلك فان المناهج الدراسية لم تزل متقادمة تعاني من ضعف في مواكبتها للتقدم والتطور العلمي والتكنولوجي، وضعف ارتباطها بحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات سوق العمل، كما أن هناك خللا في توازن هيكل الألقاب العلمية الذي يميل إلى المراتب العلمية الأدنى، لا إلى المراتب العلمية الأعلى (الشكل ٨) فضلا عن ارتفاع نسبة حملة شهادة الماجستير على حساب شهادة الدكتوراه في جميع منظومة التعليم العالي.

شكل (٨) التدريسيون وفق اللقب العلمي في التعليم العالي في العراق

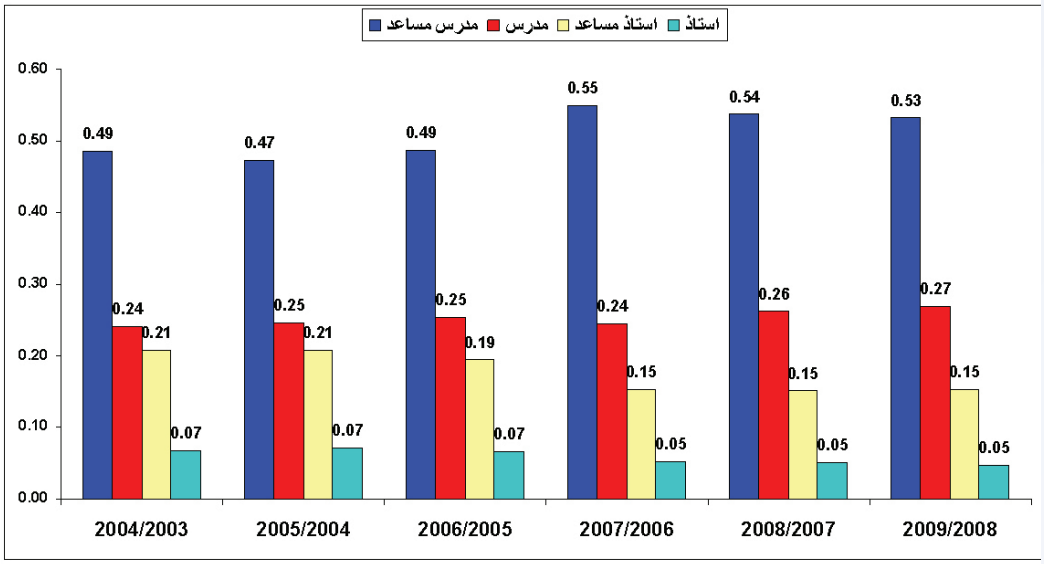

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / قسم الإحصاء.

لقد أظهرت المؤشرات المتوافرة بأن هناك ضعفا بشكل عام في التعشيق بين منظومة التعليم العالي مع باقي مؤسسات الدولة والقطاع الخاص فيما يتعلق بالمهام الاستشارية، فضلا عن ضعف أساليب إجراء الامتحانات والتقويم للطلبة، وابتعادها عن معايير الجودة المتبعة في الجامعات العالمية، وهناك حاجة كبيرة إلى المزيد من أجهزة الحاسوب بهدف خفض معدل عدد التدريسيين على الحاسبة الواحدة، فضلاً عن خفض معدل عدد الطلبة على الحاسبة الواحدة سواء أكان على صعيد الدراسات الأولية أم الدراسات العليا.

٦- تمويل التربية والتعليم العالي والإنفاق عليهما

لا يمكن تصور استمرار أي منظومة تربوية أو تعليمية في أداء إعمالها بالصورة المطلوبة من غير توفير الموارد المالية الكافية ، وإدارتها بصورة فاعلة وكفوءة، إلا أن عملية إعداد الموازنة وإقرارها تمر بمراحل ومطولة مطولة ومعقدة، تؤدي عادة إلى تأخير عملية الصرف لأشهر عديدة من السنة المالية.

فضلا عن تعدد الجهات الرقابية على عملية صرف الميزانية مما يؤدي إلى التضارب بين هذه الجهات أحيانا، فضلا عما تشكله آليات الرقابة من ضغوط نفسية كبيرة على القائمين بالصرف.

وتتصف صلاحيات الصرف بالمركزية العالية وفقا للتعليمات، كما أن مصادر التمويل المسموح بها قانونا محدودة تماما، إذ لا تمثل مصادر التمويل الذاتي إلا نسبا منخفضة جدا من حجم التمويل المطلوب، فضلا عن محدودية التمويل الدولي مقارنة باحتياجات التربية والتعليم في العراق.

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في نسبة الإنفاق على التعليم العام والعالي من الناتج المحلي الإجمالي ومن الموازنة العامة للحكومة، إلا أن ما تم تخصيصه لحد ألان لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساس لتطوير البنى التحتية وتحسين البيئة الدراسية في العراق، إذ بلغت نسبة الإنفاق على التربية والتعليم العالي كنسبة من الميزانية العامة للحكومة (٨٪) للتربية و(٣,٤٪) للتعليم العالي والبحث العلمي[١].

وتمثّل النفقات الجارية الجزء الأكبر من موازنة التعليم العام في العراق، فيما تنخفض النفقات الاستثمارية إلى مستويات متدنية جدا، لاسيما في السنوات الأخيرة، مما يقف عائقا أمام تحسين البنى التحتية للتعليم العام في العراق. كما أن هناك تحديا آخر يتمثل في الانخفاض الشديد في نسب تنفيذ الموازنة بصورة عامة والاستثمارية منها بصورة خاصة.

وعلى الرغم من ارتفاع كلفة الطالب الواحد بصورة كبيرة في مراحل الدراسة كافة، إلا

١- قانون الموازنة الحكومية للعراق عام ٢٠٠٨

أن ذلك لا يعكس كما يبدو تحسنا في الخدمات التعليمية، بقدر ما يعكس زيادة في النفقات الجارية ولاسيما رواتب العاملين، إذ ظهر تباين غير موضوعي في كلفة الطالب الواحد من مرحلة دراسية إلى أخرى فبلغت تكلفه الطالب في المرحلة الابتدائية من الإنفاق على التعليم لعام ٢٠٠٦ (٢٢٢) إلف دينار و في عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى (٣٠٤) إلف دينار ، أما في عام ٢٠٠٨ فقد ارتفعت بصورة كبيرة لتبلغ (٥٣٥) إلف دينار.

أما في المرحلة الثانوية فبلغت تكلفه الطالب من الإنفاق على التعليم لعام ٢٠٠٦ (٢٩٧) إلف دينار و ارتفعت عام ٢٠٠٧ لتبلغ (٤٢٨) إلف دينار و في عام ٢٠٠٨ قفزت إلى (٧٥٩) إلف دينار. وكذلك هو الحال في الدراسة المهنية إذ بلغت تكلفه الطالب من الإنفاق على التعليم لعام ٢٠٠٦ (٧٤٣) إلف دينار وقفزت في عام ٢٠٠٢ إلى (١,٢٤٧) مليون دينار أما في عام ٢٠٠٨ فتضاعفت إلى (٢,٢٠٦) مليون دينار [١] اما في الاقليم فأن كلفة الطالب بلغت (٨٠٠) الف دينار لعام ٢٠٠٧ و(٨٥٧) الف دينار لعام ٢٠٠٨ للمراحل كافة وذلك لعدم تبويب اقسام الموازنة الجارية في الاقليم على مستوى المراحل . وينطبق الحال على كلفة الطالب في التعليم العالي حيث تباينت كلفة الطالب من سنة إلى أخرى ومن جامعة إلى أخرى تبعا لعدد الطلاب ونوع الدراسة ومستلزماتها (الجدول ٤)

١- وزارة التربية-المديرية العامة للتخطيط / مديرية الإحصاء التربوي

جدول (٤) أجمالي كلفة الطالب بالدولار

الجامعة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
بغداد	٦٣٥	٩٧٤	٥٩٦	١١٥٩	٣٨١٨
الموصل	٩٣٣	١٢٦٥	١٤٦٧	٢١٧٠	٤٨٣٩
البصرة	١٣٠٤	١٠٩٥	١٦٢٧	١٨٧٩	٢٣٦٢
المستنصرية	٤٤٣	٥٦٤	٧٨١	٩١٨	٢٠١٣
التكنولوجية	٧١٤	٩٧٩	١٨٩٨	٢١٩٣	٥٨٩٦
الكوفة	٩٠٦	٨٨٩	٩٦٥	١٥٦٢	٣٠١٧
تكريت	٩٢٧	١١٣٤	١٠٨٤	١٥٥٠	٥٠٨٨
القادسية	٥٨٠	٧٨٦	٨٠٠	١٣١٢	٢٤٥٢
الانبار	٧١٢	٨٧٢	٧٢١	١٠٧٨	٣٨٦٧
بابل	٦٨٧	٩٥٦	٩٠٨	١٧٦٦	٤٤٧٠
ديالى	٤٢٣	٥١٣	٦٣٣	٦٢٧	٢٠١٧
كربلاء	٣٨٦	٦٢٢	١١٧٥	٧٩٢	٢٢٣٧
ذي قار	٢٠١	٨١٢	٨٨٩	١٤٨٣	٢٩٨٣
كركوك	٣٢٠	٤١٠	٧٦٦	١١٦٤	١٩٢٨
واسط	٣٨٥	٥٣٧	٧٧٨	٨٩٢	٢٥٥٧
النهرين	١٩٢١	٢٤٩٦	٣١٢٦	٤١٢٧	٨٠٥٥
الاسلامية	٥١٨	٧١٤	١٠٥٢	١٥٥٠	٣٥٣٠
المثنى	_	_	_	١٠١٩	٥٤٢٩
هيئة التعليم التقني	٦٩٣	٩٤٨	٦٩١	١٧٢٧	٢٩٠٠
المجلس العراقي لاختصاصات الطبية	٢٢٧	٥١١	٤١٥	١٣١٥	١٠٥٤
صلاح الدين / اربيل	_	٣٠١٦	٣٧٦١	٢٣٠٠	٣٢٢٧
سليمانية	_	٥١٢٩	٩٨١٤	٤٢٩٢٥	٦٥٥٢
دهوك	_	١٣٠٨٥	٣٧٩٤	٥١٥٧	٩٧٨٣
كويه	_	٦١٥٤	٧٥٦٣	٣٠٠٩	٣٩٣٢
هولير الطبية	_	_	٤٨٧٤	٤٤٠٥	٤٩٨٩
تقني / اربيل	_	٤٧١٣	٦٤٠٠	٦٠١٠	٣٣٥٥
تقني / سليمانية	_	٤٢٣٤	١٠٢٩٥	٤١٠٥	٤٥٨٦

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي–دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / قسم التخطيط

ملاحظة: تم حساب كلفة الطالب الواحد حسب المعادلة الاتية :

مجموع التخصيصات المالية السنوية للجامعة / عدد الطلاب في ذلك العام

٧- البحث العلمي:

يعاني البحث العلمي في وزارة التربية من ضعف واضح يعود في جزء كبير منه إلى النظر إلى موضوع البحث العلمي على أنه لا يقع ضمن اختصاصات وزارة التربية، كما أن مركز البحوث والدراسات التربوية يعاني من العديد من المشاكل التنظيمية مما أدى إلى ضعف أداء دوره العلمي بنجاح.

وتمثل نشاطات البحث العلمي الوجه الآخر لنشاطات التعليم العالي، ويتم قياس تطور منظومة التعليم العالي عادة من خلال عدد البحوث والدراسات العلمية المنجزة ونوعيتها، وإن ابرز ما تعاني منه مؤسساتنا العلمية يتمثل في غياب الإطار المؤسسي للبحث العلمي في العراق، إذ لا يوجد تشكيل متخصص بالبحث العلمي في العراق (مثل تجربة مجلس البحث العلمي في العراق سابقا)، ناهيك عن قلة المبالغ المخصصة والمصروفة على البحث العلمي من الموازنة التشغيلية والاستثمارية التي لا تكفي للقيام بمختلف أنشطة البحث العلمي، إذ لم يزل المعدل العام للبحث العلمي منخفضا جدا لا يتجاوز بحثا واحدا لكل تدريسي سنويا، فضلاً عن أن عدد البحوث المنشورة في المجلات العالمية لباحثين عراقيين قليل جداً.

وتبين أن المختبرات تستخدم لأغراض التدريس أكثر بكثير من استخدامها لأغراض البحث العلمي، وتنصب جهود التدريسيين على التدريس أكثر بكثير من البحث العلمي، وان هناك ضعفا وعجزا واضحا في توفير جميع متطلبات البحث العلمي من مواد أولية وتجهيزات وحاسبات وأجهزة مختبريه تخصصيه وغيرها من أدوات المختبرات العلمية مما أدى إلى ضعف في حركة البحث العلمي والترقيات العلمية، ورافق ذلك قلة عدد المقبولين في الدراسات العليا موازنة بإمكانية الإشراف الموجودة في الجامعات بشكل عام (الشكل ٩).

شكل (٩) معدل إشراف التدريسيين المؤهلين على طلبة (الدكتوراه)

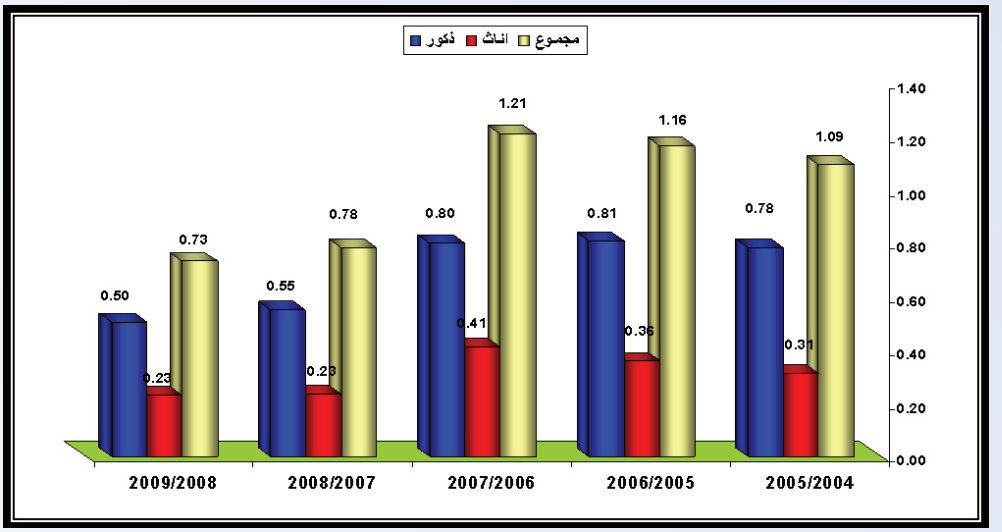

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي–دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / قسم التخطيط

وتشير المعلومات المتوافرة إلى ميل معدل التكافؤ بين الجنسين في اللقب العلمي لصالح الذكور في اغلب الجامعات العراقية سواء أكان في المركز أو الإقليم، فضلاً عن أن التخصصات الإنسانية هي الأكثر في الانجاز من حيث عدد الأطاريح والرسائل المنجزة والتي مالت إلى جانب الذكور هنا أيضا، (الشكل ١٠)

شكل (١٠) عدد الرسائل والاطاريح وفق التخصص

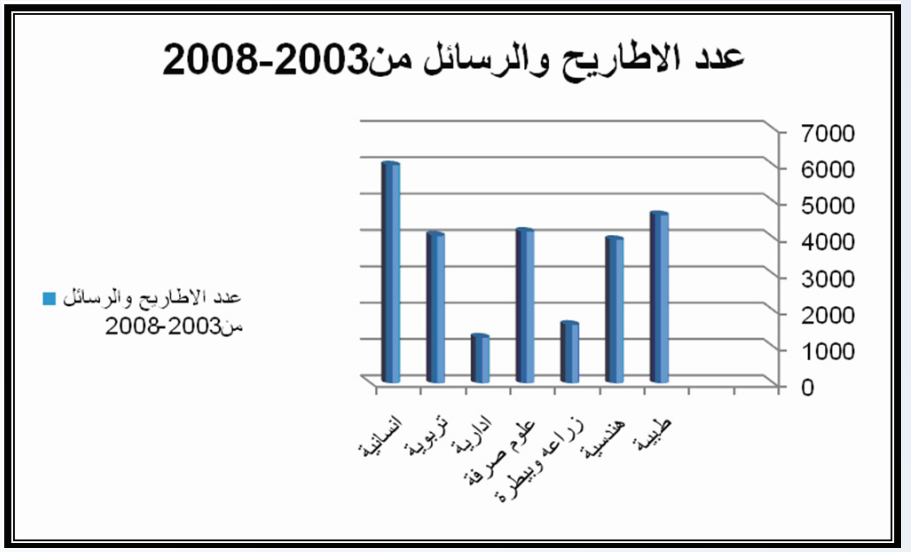

الفصل الثالث

التوجهات الإستراتيجية

من خلال تحليل الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية وبالاستفادة من تجارب العالم في مجال إعداد استراتيجيات التربية والتعليم العالي، تم رسم صورة لما يأمل أن يكون عليه واقع التربية والتعليم العالي في العراق عام ٢٠٢٠، وصياغة ذلك في «رؤية»، ثم تحديد رسالة قطاع التربية والتعليم في تحقيق هذه الرؤية. وفي ضوء تحليل واقع التربية والتعليم في الفصل الثاني، تم استعراض ومناقشة بدائل التغلب على التحديات التي تواجه قطاع التربية والتعليم والتي تمثلت بالاتي:

المحور	التحديات الاساسية
السياق المؤسسي	تقادم مكونات المنظومة التشريعية الإدارية والمالية، وضعف ممارسات الإدارة
البنى التحتية	النقص الشديد في أعداد الأبنية المدرسية والجامعية، وضعف ملائمة المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية
الفرص المتاحة	انخفاض فرص التعليم الكفء (الالتحاق – المساواة – الكفاءة) في جميع المستويات الدراسية
الجودة	ضعف تطبيقات إدارة الجودة وانخفاض مستواها
التمويل والانفاق	انخفاض قيمة التخصيصات لقطاع التربية والتعليم مقارنة بحجم التخصيصات الكلية للموازنة الحكومية وانخفاض مستوى كفاءة إدارتها.
البحث العلمي	ضعف قدرات ونشاطات ونتاجات البحث العلمي

ويركز هذا الفصل على ما تم الاستقرار عليه من توجهات إستراتيجية.

١- الرؤية والرسالة

الرؤية: نظام تربوي وتعليمي يوفر فرص التعليم والتعلم للجميع بما يحقق متطلبات المجتمع المتحضر ويسهم في بناء الإنسان ويرسخ مبادئ المواطنة الصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

الرسالة: إصلاح نظام التربية والتعليم العالي وتطويره، مستمداً من طبيعة المجتمع العراقي، وبضمنة المجتمع الكوردستاني، ومن حاجاته ومتطلبات تقدمه، مراعياً فيه الخصوصية القومية للأقليات، بما يجعله مشاركا فاعلا في انتاج المعرفة، مع الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية (المادية) والمالية، لضمان تحقيق التنمية الشاملة والحياة الكريمة، وتحقيق تكافؤ الفرص، وتحقيق السلام في العراق.

٢- المنطلقات الأساسية للغايات الإستراتيجية:

تم تبني مجموعة من المنطلقات لتكون أساسا لصياغة الغايات الإستراتيجية للتربية والتعليم العالي في العراق وقد تم اشتقاق هذه المنطلقات من رؤية ورسالة النظام التربوي والتعليمي وكالاتي:

Ď-č: Džöǐžķ ǰǰǰđǰ ǰ5ǵǂķ ǰ5!ƒ ǰ : f

هو التعليم المتوافر للجميع بمستوياته كافة والذي يؤمن فرصا متكافئة في الالتحاق والمعاملة (على مستوى الجنس ، الحضر والريف، الخصوصيات القومية ، الاحتياجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وطموحاتهم).

Ď-Ď: Džöǐžķ ĂŖ IþĂŋ ǰǰǰ!ǵž:

هو التعليم المستمد من طبيعة المجتمع العراقي والمنتفع من أفضل الممارسات العالمية المتقدمة في التعليم وبما يحقق تنمية مفاهيم التفكير العلمي والإبداع ويجعل المجتمع العراقي مساهما فاعلا في إنتاج المعرفة ونشرها.

:ƚǒdžǴT!ƒ ƚǒdžĻjk!ƒ Ǒ5 Džnjʮǒ DžǒǶžk :d'-Ď

هو التعليم الذي يساهم في تحقيق الرفاهية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في كافة المجالات البشرية والاجتماعية والثقافية والاجتماعية.

:ƨuʻokdž!ƒ yǒžkɳdž!ƒ KGhǶƠkdž ƽloʻǒ DžǒǶžk :Đ-Ď

هو التعليم الذي يؤدي إلى تطوير المجتمع المتحضر ويحقق مبادئ المواطنة الصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام من خلال التركيز على تربية الإنسان وتنشئة الأجيال الصالحة.

:ƚǒdžGĻjǒƥĂ ƚǶžǴ5 ƚǒdžǒǶžk ƚdžĂUĻjdž :đ-Ď

إصلاح نظام التربية والتعليم وتطويره خصوصا فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية والمادية.

٣- الغايات الإستراتيجية والأهداف والخيارات الإستراتيجية:

:Ǒ!Gž!ƒ DžǒǶžk!ƒĂ ƚǒhƧkǶ! Ǒʮʮđdž!ƒ ƽGǒʮ!ƒ :č-d'

تواجه المؤسسات التربوية والتعليمية تحديا أساسيا يتمثل بتقادم مكونات المنظومة التشريعية الإدارية والمالية، وضعف ممارسات الإدارة، ومن اجل مواجهة هذا التحدي فقد تبنت وزارات التربية والتعليم العالي في المركز والإقليم غاية أساس ومجموعة من الأهداف الفرعية على وفق الأتي:

الغاية: تطوير المنظومة الإدارية والقانونية والمالية، وتحسين ممارسات الإدارة.

الأهداف:

١- تشريع قانون جديد لوزارة التربية، وقانون جديد لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقانون للتعليم الجامعي الأهلية[١].

٢- تطبيق مبدأ الحريات الأكاديمية والالتزام الكامل بمضامينه.

---

١ تم تشريع قانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١.

٣- إشاعة السلوك الأخلاقي وأخلاقيات المهنة لدى كافة العاملين في قطاع التربية والتعليم.

٤- إيقاف العمل بأية استثناءات من القوانين وتجاوز التعليمات.

٥- التزام المؤسسات الدستورية بتطوير قطاع التربية والتعليم ودعمه.

٦- إيجاد نظام متكامل للتأهيل يشمل الاختصاصات المهنية والتقنية.

٧- تأسيس مراكز ومعاهد وطنية مستقلة عن وزارتي التربية والتعليم العالي متخصصة بتطوير المؤسسات التعليمية.

٨- اعتماد ممارسات الحوكمة في مؤسسات التربية والتعليم العالي كافة.

٩- إعداد التوصيف الوظيفي الكامل في الوزارتين، والالتزام التام بتطبيقه.

١٠- إبقاء الوزارتين بعيداً عن أي تدخلات في شؤونهما، وجعلهما فوق الميول والاتجاهات السياسية والعرقية والدينية، وإحكام ذلك دستورياً وقانونياً.

ولتحقيق هذه الأهداف فلا بد من القيام بالاتي:

١- تشكيل مجلس أعلى مشترك للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي في العراق يتولى التنسيق بين الوزارتين والوزارات المعنية الأخرى كالتخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية.

٢- نشر الثقافة المتعلقة بحرمة المؤسسات التعليمية وكونها مراكز علم وفكر بعيدة عن التسييس، وضمان عدم تدخل جهات خارجية في أعمال الوزارتين.

٣- إعداد لوائح سلوك وأخلاقيات العمل والالتزام بتطبيقها التام.

٤- وضع معايير ملائمة لاختيار القيادات الجامعية تستند إلى الخبرة والكفاءة والنزاهة والتخصص والمستوى العلمي الرفيع، والالتزام التام بهذه المعايير، فضلاً عن تحديد المدة للقيادات التعليمية في إشغال المناصب.

٥- تعزيز ثقافة الانتماء والاعتزاز وترسيخ الهوية الوطنية والفخر بما يتحقق من إنجازات وغرس قيم التسامح والتعايش والاعتدال ونبذ التطرف والعنف والتعصب بكل أشكاله،

وترسيخ ما تتبناه المؤسسات العلمية من رموز دالة عليها.

٦- تطوير تطبيقات الإدارة الإلكترونية في المجالات الإدارية كافة.

٧- الإفادة من تطبيقات الحوكمة ومراعاة الشفافية والنزاهة والمسائلة.

٨- القيام بالترشيق الوظيفي وإعادة الهيكلة.

٩- تشكيل فريق عمل متخصص لدراسة متطلبات إنشاء نظام التأهيل.

:ŧŏkơk!ƒ ŧŏĻĵu!ƒ :Ď-ď

يتمثل التحدي الأبرز في البنية التحتية للتربية والتعليم العالي بالنقص الشديد في أعداد الأبنية المدرسية والجامعية، وضعف ملائمة المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية في المؤسسات التربوية والتعليمية، ولمواجهة هذا التحدي تبنت وزارات التربية والتعليم العالي في المركز والإقليم الغاية والأهداف الآتية:

الغاية: تهيئة بنى تحتية ملائمة وقادرة على استيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة بمختلف المراحل الدراسية والعمل على تحسين المناخ التنظيمي وتطوير البيئة المدرسية والجامعية.

الأهداف لغاية عام ٢٠٢٠:

١- بناء ١٤٤٤٠ بناية جديدة لرياض الاطفال والمدارس الابتدائية.

٢- بناء ٤٣٠٠ بناية جديدة للمدارس الثانوية.

٣- بناء ٢٠٧ بناية جديدة للمدارس المهنية.

٤- استحداث ١٥ جامعة حكومية جديدة في المركز و ٦ جامعات حكومية جديدة في الإقليم لغاية عام ٢٠٢٠، واستحداث كليات ومعاهد وأقسام علمية جديدة، فضلاً عن توسيع الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد القائمة وإعادة تأهيلها[1].

---

١ تم وضع حجر الاساس لستة جامعات في المركز واربعة جامعات في الاقليم.

٥- توفير الخدمات التربوية والصحية والرياضية والبيئية والنفسية المناسبة كافة في رياض الأطفال والمدارس والمعاهد والكليات.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب القيام بالاتي:

١- توفير التخصيصات المالية اللازمة لبناء رياض الأطفال والمدارس والمعاهد والجامعات، واستكمال متطلباتها كافة.

٢- السعي نحو إسهام القطاع الخاص مع الحكومة في توفير الحاجة من المدارس والجامعات الجديدة.

٣- قيام الحكومات المحلية وبالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم العالي بمشاريع تحسين المناخ التنظيمي في المؤسسات التربوية والتعليمية.

٤- إتاحة المجال لفتح الجامعات والكليات الأهلية على وفق الشروط القانونية والعلمية، والموافقة على فتح فروع للجامعات الأجنبية الرصينة داخل العراق.

:ɬoʻǴkdž!ƒ f 2ƽ!ƒ .d'-d'

التحدي الأساس الذي يواجه نظامنا التربوي والتعليمي هنا يتمثل في انخفاض فرص التعليم الكفء (الالتحاق – المساواة – الكفاءة) في جميع المستويات التربوية والتعليمية مع اختلافات محددة بين مستوى وآخر، ومن اجل مواجهة هذا التحدي فقد تم تبني غاية إستراتيجية أساس تتمثل في (توفير فرص التعليم الكفء للجميع).

أن الفرص المتاحة في قطاعي التربية والتعليم العالي تم التعبير عنها بثلاثة محاور أساسية ترجمت فيها الغاية الإستراتيجية إلى أهداف فرعية محددة وكالآتي:

- محور الالتحاق:

الأهداف:

١- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في رياض الأطفال من ٧٪ إلى ٣٠٪ .

٢- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية من ٩١٪ إلى ٩٩٪ .

٣- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المتوسطة (عدا الإقليم) من ٣٦٪ إلى ٧٠٪ .

٤- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الأساسي في الإقليم من ٩٣٪ إلى ٩٩٪ .

٥- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الإعدادية من ١٨٪ إلى ٦٠٪ .

٦- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في التعليم المهني من ٢٪ إلى ١٠٪ .

٧- زيادة عدد المدارس المشمولة بالتربية الخاصة إلى ٧٥٠٠ مدرسة.

٨- زيادة عدد مدارس الموهوبين إلى ٢٨ مدرسة.

٩- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في التعليم العالي من ١٤٪ إلى ٢٠٪.

٩- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الدراسات العليا داخل العراق وخارجه من ٥٪ إلى ١٠٪ .

٩- زيادة إسهام القطاع الخاص في توفير فرص التعليم بالتعليم العام والعالي لتكون بما لا تقل عن ٢٠٪.

ويوضح (الشكل ١١) هذه الأهداف

شكل (١١) نسب الالتحاق الحالية والمستهدفة

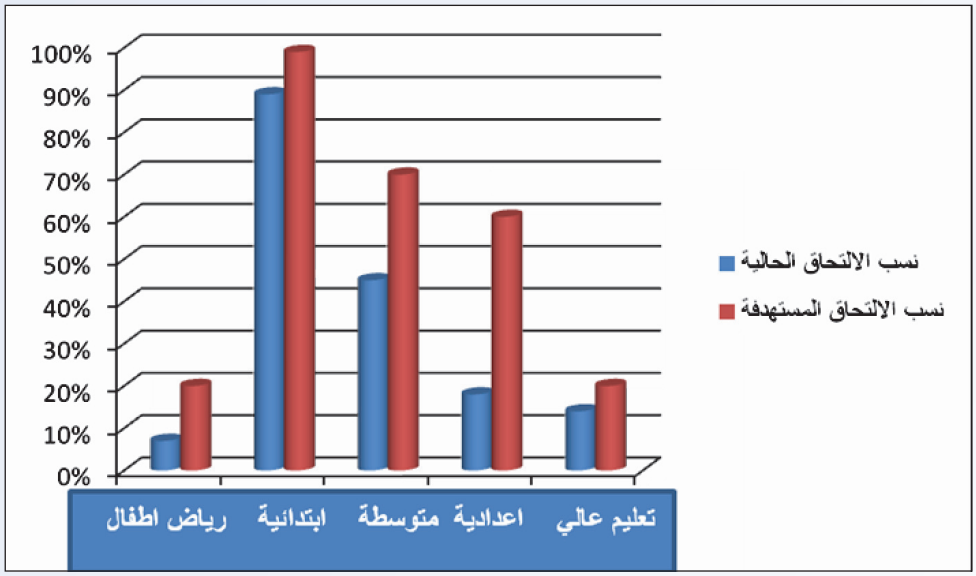

أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب القيام بالآتي:

١- تعديل الدستور بجعل التعليم الإلزامي إلى مستوى الدراسة المتوسطة (الأساسية).

٢- تقديم حوافز مادية للطلبة خصوصا في المناطق الريفية والعائلات الفقيرة.

٣- اعتماد برامج توعية المجتمع بأهمية الالتحاق بمراحل التعليم كافة.

٤- توفير البيئة التربوية والتعليمية المناسبة لاجتذاب التلاميذ والطلبة .

٥- تبني برنامج متكامل وحديث لكشف الطلبة الموهوبين وجذبهم لمدارس الموهوبين ومتابعتهم مستقبلا.

٦- توسيع فرص قبول خريجي التعليم المهني في التعليم التقني.

٧- توفير فرص العمل لخريجي التعليم المهني.

٨- توفير فرص العمل لخريجي التعليم العالي.

٩- إعطاء دور اكبر للجامعات في اختيار الطلبة الجدد وقبولهم.

١٠- توسيع فرص القبول في برامج الدراسات العليا المختلفة[١].

- **محور المساواة:**

الهدف:

زيادة نسبة الإناث في التعليم العام والعالي إلى ٥٠٪ من مجموع المسجلين سواء أكانوا في الريف أم الحضر.

إن هذا الهدف من الممكن تحقيقه من خلال القيام بالآتي:

١- تقديم حوافز مادية للإناث بصورة عامة وفي الريف بصورة خاصة.

٢- التوسع في فتح المدارس الخاصة بالإناث في الريف والمدارس المجتمعية وذات الفصل الواحد.

٣- تبني برامج توعية المجتمع (على نحو عام، والإناث على نحو خاص) بأهمية الالتحاق بمراحل التعليم كافة.

---

١ تم اطلاق المبادرة التعليم من قبل رئاسة الوزراء والتي تتضمن ابتعاث اعداد كبيرة من الطلاب للدراسة في الجامعات الاجنبية الرصينة ونقل الخبرات العلمية للنظام التعليمي في العراق.

- **محور الكفاءة:**

الهدف: رفع مستوى التعليم بما يؤدي تخفيض نسب الرسوب والتسرب إلى المستويات المستهدفة التي تتراوح ما بين (٥٪ – ١٪) في المراحل الدراسية كافة (الجدول ٥) .

جدول (٥) نسب الرسوب والتسرب المستهدفة للمراحل المختلفة

المؤشر	الابتدائية	المتوسطة	الإعدادية	التعليم العالي	الدراسات العليا
الرسوب	٣٪	٣٪	٥٪	٥٪	١٪
التسرب	١٪	٣٪	٣٪	١٪	

إن هذه المستويات الطموحة لتخفيض نسب الرسوب والتسرب لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال القيام بحزمة متكاملة من العمليات تتمثل بالآتي:

١– تطوير المناهج الدراسية للمراحل الدراسية المختلفة باستمرار، ومواكبة التطورات في المجالات العلمية والتربوية في العالم.

٢– تطوير نظم الامتحانات الوزارية المدرسية لتعكس المستوى العلمي الحقيقي للتلاميذ والطلبة، وبما يتناسب مع المناهج الدراسية والاختبارات العالمية.

٣– بناء وتطوير قدرات جميع العاملين في وزارتي التربية والتعليم العالي، وبما يمكّنهم من مواكبة التقدم الحاصل في العالم.

٤– تحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية لتكون بيئة جاذبة للطلبة.

٥– التوسع في فتح المدارس في المناطق الريفية والنائية.

٦– إتباع برامج توعية المجتمع بأهمية الالتحاق بمراحل التعليم كافة، وعدم ترك الدراسة.

٧– التوسع في برامج التعليم للكبار، وإطلاق برنامج لمحو الأمية في العراق.

٨– اعتماد المعايير العالمية في نسبة عدد التلاميذ والطلبة لكل معلم أو مدرس.

:Ð-d' IþĂŋ ŧðŋƨƙ!ƒ Ɖžŏƶƙ!ƒĂ ŧðŋƨƙ!ƒ Ö!ǵz!ƒ :

تتسع إدارة الجودة لتشمل نطاقا واسعا جدا من النشاطات التي تؤديها مؤسسات التربية والتعليم العالي، ولأهمية الجودة ودورها الكبير في تحسين مستوى النظام التربوي والتعليمي وتطويره والارتقاء بالخدمات المقدمة من القطاعين ، فقد أفردنا لها فصلا واسعا من فصول الإستراتيجية الوطنية، إذ تعاني مؤسسات التربية والتعليم في العراق من ضعف تطبيقات إدارة الجودة مما يشكل التحدي الأساس في هذا المجال.

ومن اجل التعامل مع هذا التحدي الكبير فقد تم تبني غاية أساسية تتمثل بالارتقاء بمستوى جودة الأنشطة المختلفة في مؤسسات التربية والتعليم بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية .

وللاختلافات الواضحة في مجالات الجودة وتطبيقاتها في التربية والتعليم فقد تم تناول هذا الموضوع بصورة منفصلة ولكنها متكاملة في كل من الوزارتين وكالاتي:

- **إدارة الجودة في التربية:**

تم تناول موضوع الجودة من خلال خمسة محاور أساسية وطورت الفرق العاملة في الإستراتيجية عددا من الأهداف الفرعية لكل محور من هذه المحاور وكالاتي:

المحور الأول: الإطار المؤسسي للجودة

الهدف:

أن تتم تطبيقات الجودة من خلال اطر مؤسسية فاعلة.

ومن اجل تحقيق ذلك يجب القيام بالاتي:

١- أنشاء وحدات تنظيمية متخصصة بالجودة في ديوان الوزارة والمديريات العامة التربية في أنحاء العراق كافة.

٢- نشر ثقافة الجودة في تشكيلات الوزارة كافة.

٣- إدخال العاملين في دورات تدريبية متخصصة.

٤- إعداد مواصفات للجودة في مجال التربية في ضوء ما هو معتمد إقليميا وعالمياً،

والعمل على تطبيقها.

٥- إجراء مسابقات سنوية بين المدارس التي تتبنى معايير الجودة، ومنح الحوافز للمدارس الحاصلة على أعلى التقييمات.

المحور الثاني: تقانة المعلومات والاتصالات

الهدف:

تمكين العاملين في وزارة التربية من تحقيق أقصى فائدة ممكنة من تقانة المعلومات والاتصالات.

وذلك من خلال:

١- توسيع صلاحيات الإدارات المسؤولة عن تقانات المعلومات.

٢- زيادة التخصيصات المالية لبناء نظم الاتصالات والمعلومات المتكاملة في الوزارة وتطويرها.

٣- إشراك المنتسبين في دورات تطويرية مستمرة.

المحور الثالث: الموارد المعرفية

الهدف:

مواكبة المناهج للتطور الحاصل في العالم في مجالات العلوم المتنوعة، وبما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة في العراق.

ويتطلب ذلك القيام بالاتي:

١- إعادة النظر في الأهداف التربوية بين مدة وأخرى وعلى نحو مستمر من أجل مواكبتها للتطورات الحاصلة في ميادين العلم والمعرفة.

٢- تطبيق منهجية علمية لتطوير المناهج بحيث تكون مرنة وقابلة للتعديل والتطوير باستمرار لمواكبة ما يحصل في العالم من التطور.

٣- بناء المناهج على وفق فلسفة الدولة وأهداف المجتمع وحاجاته مع التركيز على القيم والأخلاق والجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية والإبداع.

٤- تعزيز مضامين المواطنة وحب الوطن وحقوق الإنسان والطفل والمرأة في مجال التسامح والحوار والسلام واحترام الرأي والرأي الآخر ونبذ العنف، وتعزيز الشفافية والديمقراطية في محتوى المناهج.

٥- الارتقاء بالقناة الفضائية التربوية ليؤدي مهامه على أكمل وجه.

٦- تعزيز المزاوجة بين الجوانب النظرية والتطبيقية وتوفير المختبرات والوسائل التعليمية الحديثة.

٧- سد النواقص في التخصصات التعليمية التدريسية.

٨- تطوير طرائق التدريس والابتعاد عن التلقين والحفظ واستخدام أساليب التفكير الإبداعي الناقد.

٩- تحديد المعايير التي يتم في ضوئها تكليف الأشخاص بإعداد المناهج وتأليف الكتب.

١٠- إنشاء مركز وطني لبناء ولتطوير المناهج الدراسية.

١١- تعزيز المكتبات المدرسية من حيث التأثيث والتجهيز وتزويدها بمختلف المصادر والمراجع المتنوعة.

المحور الرابع: إعداد أعضاء الهيئة التعليمية وتأهيلهم

الهدف:

تمكين أعضاء الهيئات التعليمية من اكتساب المهارات والكفايات التي تمكّنهم من أداء أعمالهم بأفضل طريقة ممكنة.

ومن اجل تحقيق ذلك يجب القيام بالاتي:

١- تدريب الموظفين وتطويرهم على اختلاف عناوينهم.

٢- شمول المعلمين والمدرسين والمشرفين التربويين والإدارات المدرسية بالدورات التدريبية والتطويرية باستمرار.

٣- توفير التخصيصات المالية اللازمة للدورات والأنشطة التدريبية.

٤- تحقيق المزيد من التعاون في مجال التدريب والتأهيل مع المنظمات الدولية وخاصة

البنك الدولي واليونسكو واليونيسيف والمنظمات التربوية العربية والإقليمية والعالمية.

٥- تقديم الحوافز المناسبة إلى المتدربين للالتحاق بالدورات التدريبية.

٦- توفير بنايات خاصة بأقسام الإعداد والتدريب في المديريات العامة للتربية في بغداد والمحافظات كافة تتوافر فيها مستلزمات التدريب الحديثة.

٧- السعي الى أن تكون الشهادة الجامعية الاولية الحد الادنى لممارسة مهنة التعليم الابتدائي.

المحور الخامس: آليات ضبط الجودة

الهدف:

الارتقاء بأساليب الامتحانات والتقويم، والإشراف التربوي إلى المستويات العالمية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأتي:

١- تطوير أساليب الامتحانات والتقويم لتركز على الجانبين المهاري والوجداني، فضلا عن الجانب المعرفي.

٢- تقوية الترابط بين مكونات المنظومة التعليمية من أهداف المناهج، وطرائق التدريس، واستراتيجيات التعليم ، وفعاليات الإدارة المدرسية، والإشراف التربوي.

٣- الارتقاء بالمستوى العلمي للطلبة لتحقيق مستويات نجاح عالية في الامتحانات العامة.

٤- التحديد الدقيق لمهام المشرف الاختصاصي التربوي وواجباته ومسؤولياته.

٥- تصحيح عدم التكافؤ بين الجنسين في جهاز الإشراف التربوي الذي يميل إلى الذكور بشكل واضح.

٦- منح الحوافز المادية والمعنوية التي تحث الهيئات التعليمية من ذوي الكفايات العلمية والتربوية على العمل في الإشراف التربوي والاختصاصي.

٧- استحداث مركز وطني للتقويم والتطوير التربوي.

- **إدارة الجودة في التعليم العالي:**

تم تناول الجودة في التعليم العالي من خلال تسعة محاور رئيسية وكالاتي:

المحور الأول: الإطار المؤسسي لنظام إدارة الجودة في التعليم العالي

الهدف:

أن تتم تطبيقات الجودة من خلال اطر مؤسسية فاعلة.

ويتطلب ذلك الآتي:

١- إنشاء هيئة متخصصة بالجودة.

٢- نشر ثقافة الجودة.

٣- إلزام المؤسسات التعليمية كافة بتطبيق معايير الجودة، ومراقبة ذلك.

٤- ربط تقويم الأداء والتمويل بمستوى تطبيق معايير الجودة.

٥- فتح دراسات عليا في مجال إدارة الجودة، وإرسال البعثات إلى الخارج في هذا التخصص.

٦- تخصيص جوائز وطنية للجودة، فضلاً عن المشاركة في الجوائز الدولية.

٧- السعي للحصول على الاعتماد الأكاديمي من جهات عالمية.

المحور الثاني: البيئة التعليمية

الأهداف:

تم اعتماد عدد من الأهداف المتعلقة بتحسين البيئة الجامعية وتوفير المستلزمات المطلوبة لا سيما ما يتعلق بغرف التدريسيين، والمساحات المخصصة للمطالعة في المكتبات، والمقاعد الدراسية، وأعداد أجهزة الحاسبات المخصصة للتدريسيين والطلبة، فضلا عن توفير القاعات الدراسية المناسبة وتجهيزها على وفق الطرق الحديثة للتعليم (الجدول ٦).

الجدول (٦) بعض المؤشرات النوعية الحالية والمستهدفة

المؤشر	تدريسي (أستاذ) / غرفة	تدريسي (أخرى) / غرفة	طالب / م٢ مطالعة	طالب / مقعد مطالعة	تدريسي / حاسبة	طالب / حاسبة	طالب عليا / حاسبة
الوضع الحالي	٤	٤	١٢	١٩	٧	٢٤	٢١
الوضع المستهدف	١	٢	٤	٦	١	٦	٤

الشكل(١٠) بعض المؤشرات النوعية الحالية والمستهدفة

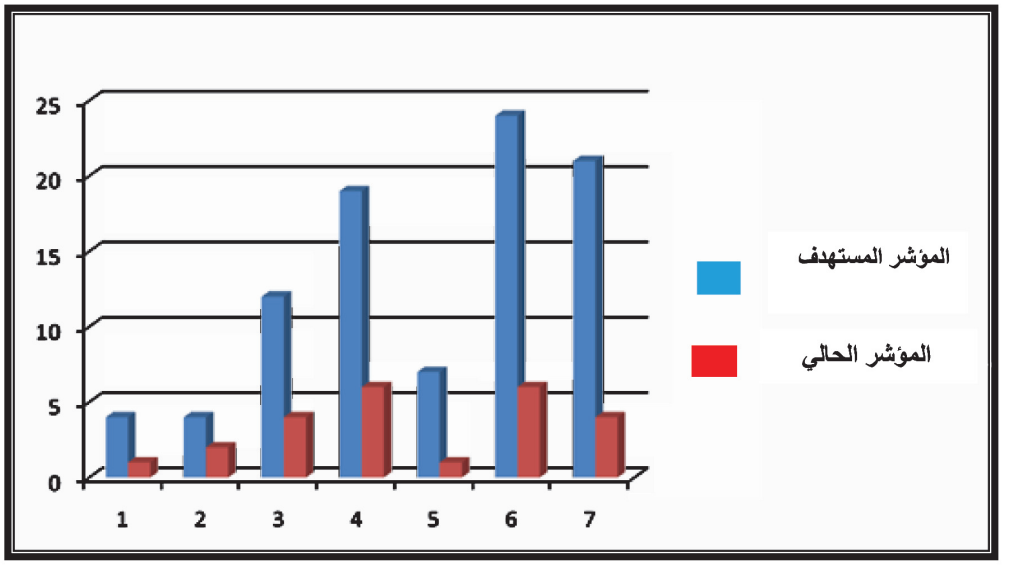

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من إتباع الخيارات الإستراتيجية الآتية:

رصد تخصيصات مالية كافية لـ:

- توفير غرف مستقلة للتدريسيين.
- الإنفاق على الأبنية والمرافق الجامعية.
- توفير المساحات المناسبة لقاعات المطالعة في المكتبات الجامعية.
- إنشاء مواقع خاصة بالتدريسيين لأغراض المطالعة وتبادل المعلومات.
- الارتقاء بالمختبرات وتوفير مستلزماتها كافة.
- إنشاء المزيد من المكتبات الالكترونية.
- توفير أجهزة الحاسوب للتدريسيين بما يضمن حصول كل تدريسي على حاسبة بمواصفات متطورة.
- توفير المزيد من الحاسبات لطلبة الدراسات العليا.
- توفير المزيد من الحاسبات للطلبة.
- توفير المزيد من خطوط الانترنيت
- توفير بنية تحتية لربط الجامعات بخطوط الانترنيت من الألياف البصرية ومستلزمات الاتصال الأخرى.

المحور الثالث: الموارد المعرفية

الهدف:

تطوير الموارد المعرفية باستمرار لتحقيق المستوى العلمي المتميز للطلبة بوصفها أحد أركان عمليَتيْ التعليم والتعلم.

وذلك من خلال إتباع الخيارات الإستراتيجية الآتية:

١. بناء المناهج على وفق فلسفة الدولة وأهداف المجتمع وحاجاته مع التركيز على القيم والأخلاق والجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية والإبداع.
٢. تضمين المناهج المواضيع الأساسية التي تنمّي شخصية الطالب.
٣. ربط عملية أعداد الخريجين وتخصصاتهم مع التطورات في حاجة المجتمع وسوق العمل ومتطلبات التنمية المعرفية الفعلية.
٤. تطوير الآليات المتبعة في تطوير المناهج بالإفادة من الآليات المتبعة في الدول المتطورة والجامعات الرصينة.
٥. إعادة دراسة مضامين المناهج ضمن مدد زمنية محددة، على وفق المعايير الدولية، وبما ينسجم ومتطلبات اقتصاد المعرفة.
٦. زيادة الموارد المالية المخصصة للتأليف والترجمة التي تخدم كلاً من التعليم والتعلم.
٧. تجديد المراجع والمصادر والدوريات المتوافرة في مكتبات الجامعات وتطويرها بما يواكب التطور الحاصل في جامعات العالم.
٨. تحديث المناهج في المؤسسات التعليمية بما يتماشى مع التطورات العالمية ويلبي حاجة المجتمع وسوق العمل.
٩. إجراء الدراسات المقارنة مع الدول المتقدمة في مجال المناهج.

المحور الرابع: أعضاء هيئة التدريس

الأهداف:

١. دعم الجامعات العراقية بالكفاءات العلمية والاعتماد على الكفاءات العراقية المهاجرة كاساس لذلك.

٢. تعديل نسب التدريسيين وفق اللقب العلمي (مدرس مساعد– مدرس – أستاذ مساعد – أستاذ) باتجاه زيادة عدد حملة الألقاب العلمية الأعلى ونسبتهم، ووفق الشهادة (ماجستير – دكتوراه) باتجاه حملة شهادة الدكتوراه في الجامعات والكليات والمعاهد كافة (الجدول ٧).

جدول (٧) التدريسيون في مؤسسات التعليم العالي وفق اللقب العلمي والشهادة (الوضع الحالي والمستهدف)

المؤشر	نسبة المدرس المساعد	نسبة الأستاذ	نسبة شهادة الدكتوراه	نسبة شهادة الماجستير
الوضع الحالي	٦٠٪	٥٪	٤٠٪	٦٠٪
الوضع المستهدف	٢٠٪	٢٠٪	٧٥٪	٢٥٪

٣. زيادة الفرص أمام الإناث لإشغال مناصب رؤساء الجامعات والهيئات، ومساعديهم، وعمداء الكليات والمعاهد، ورؤساء أقسام علمية في ضوء الكفاءة العلمية والقيادية لهن.

٤. اعتماد الكفاءة العلمية والتربوية في إسناد الوظائف القيادية العليا في الجامعات والكليات والمعاهد.

٥. اعتماد المعايير العلمية في اختيار أعضاء الهيئة التدريسية كما ونوعا في الكليات الأهلية، وتقليص الفجوة الواضحة بينها وبين الجامعات الحكومية.

٦. التقليل من الاعتماد الكبير على المحاضرين في الكليات الأهلية وبعض الجامعات الفتية على وجه الخصوص.

٧. زيادة فرص تنمية القدرات القيادية لأعضاء الهيئات التدريسية وسائر قيادات التعليم العالي.

وإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب الآتي:

١. تبني برنامج وطني لجذب الكفاءات العراقية المهاجرة الى العراق.
٢. التقليل من تعيين حملة شهادة الماجستير كأعضاء في هيئة التدريس، والالتزام بما ورد في قانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨ بصدد ذلك.
٣. تحفيز أعضاء الهيئة التدريسية لإنجاز البحوث ونشرها، ومن ثم التقديم إلى الترقية العلمية.
٤. المراجعة المستمرة لتعليمات الترقيات العلمية (مع الحفاظ على رصانتها) لكي تكون داعمة وميسّرة.
٥. تحفيز أعضاء الهيئة التدريسية (من حملة شهادة الماجستير) للحصول على شهادة الدكتوراه.
٦. إتاحة الفرص للإناث لشغل المواقع القيادية الجامعية.
٧. تطبيق المعايير العلمية والمهنية بخصوص اختيار أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين في الجامعات والكليات الأهلية.
٨. الحرص على تطبيق المعايير الموضوعية في اختيار القيادات الجامعية، بعيداً عن الضغوطات السياسية والاجتماعية في اختيارهم على أسس الطائفية والمحاصصة السياسية والتدخلات الحزبية.

المحور الخامس: عمليات التعليم والتعلّم

الأهداف:

١. زيادة الاعتماد على عملية التعلم المستندة إلى المشاركة الكاملة للطلبة في تهيئة المواد الدراسية وتقديمها بالإفادة من طرق التعلم الحديثة في العالم.
٢. التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم وتشجيع الإدارة الالكترونية بحيث تكون هناك مواقع لكل كلية وقسم على الانترنيت تتضمن المناهج والمحاضرات والتوقيتات وغيرها من المتطلبات التعليمية.

٣. زيادة مشاركة التدريسيين في الدورات التدريبية داخل العراق وخارجه.
٤. تقوية التعشيق بين منظومة التعليم العالي مع باقي مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بما يتعلق بالمهام الاستشارية.
٥. رفع مستوى مهارات أعضاء الهيئات التدريسية وتأهيلهم.
٦. زيادة عدد المراكز العلمية للتعليم المستمر في الجامعات وهيئة التعليم التقني.
٧. رفع مستوى مهارات طلبة التعليم العالي في اللغات الأجنبية.
٨. زيادة استعمال تقنية المعلومات في إدارة المكتبات الجامعية.
٩. توفير الوسائل التعليمية الحديثة في التدريس، والحث على استخدامها.
١٠. زيادة عدد المشتركين في المكتبة الافتراضية.
١١. زيادة الدورات التدريبية في مجال استخدام التقانات الحديثة.
١٢. زيادة عدد منظومات الانترنيت وتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف يجب القيام بالآتي:

١. ربط الجامعات والكليات بمنظومة الانترنيت وتوفير متطلبات التعليم الالكتروني.
٢. توفير فرص التدريب على طرق التعليم والتعلم الحديثة داخل العراق وخارجه.
٣. تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع.
٤. العناية بتدريس بعض مواد التخصص باللغة الانكليزية.
٥. تطوير المكتبات الجامعية إسوة بمكتبات الجامعات العالمية.
٦. دعم الموقع الانعكاسي (يتضمن نماذج من مشاريع الطلبة والأسئلة الإمتحانية).
٧. دعم مشروع ابن سينا للتعليم الالكتروني (محاضرات تبث من خلال الانترنيت).
٨. تعزيز المصادر الالكترونية، والمكتبة الافتراضية.

المحور السادس: آليات ضبط الجودة

الأهداف:

١. تطوير أساليب الامتحانات، وتبني إجراءات موضوعية في عملية التقييم.
٢. تبني الاختبارات الوطنية في الاختصاصات كافة.

٣. اعتماد أساليب علمية هادفة لتطوير الإشراف والتفتيش.
٤. زيادة عدد المتخصصين في مجال جودة الامتحانات.

ويتطلب ذلك الآتي:

١. اعتماد أساليب التقويم و الامتحانات للطلبة في ضوء معايير الجودة المتبعة في أرقى الجامعات العالمية.
٢. تقوية مسارات وآليات الإشراف والتفتيش في التعليم العالي.
٣. الابتعاد عن القرارات التي تصدرها الوزارة بين حين وآخر (بسبب ضغوطات مختلفة) وبخاصة إعادة الامتحانات لأكثر من مرة وعودة الطلبة المرقنة قيودهم والتحميل.
٤. تعزيز الولاء ألمنظمي، وترسيخ القيم الجوهرية مثل النزاهة والشفافية والعدل والمساواة والشعور بالمسؤولية وروح المبادرة..الخ.

المحور السابع: التحرك نحو العالمية

الهدف: أن ترتقي الجامعات إلى مصاف الجامعات العالمية الرصينة، وان تحتل مراتب متقدمة.

ولتحقيق هذا الهدف يجب القيام بالاتي:

١. تبني ثقافة التوجه نحو العالمية، وتنمية الطموح لتحقيق مراكز عالمية متقدمة.
٢. زيادة عدد الطلبة الأجانب الدارسين في العراق.
٣. زيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية الأجانب في الجامعات العراقية .
٤. زيادة مستويات النشاطات العلمية المشتركة بين الجامعات العراقية والجامعات العالمية.
٥. إقامة الشراكات مع جامعات عالمية، من خلال إجراء البحوث المشتركة واقامة المؤتمرات العالمية المشتركة، ونشر البحوث في المجلات العالمية البارزة.
٦. الاشتراك في المسابقات العالمية، والحرص على تحقيق مركز متقدم فيها.
٧. توفير الدعم لتحقيق متطلبات توسيع العلاقات مع الجامعات العالمية والاشتراك في المسابقات.

المحور الثامن: تقييم الأداء باتجاه التحسين المستمر

الهدف:

تحسين الأداء العام للمؤسسات التعليمية العراقية باتجاه تحقيق التحسين المستمر.

وذلك من خلال :

١- إيجاد مؤسسات وطنية مستقلة لتقييم أداء الأفراد والمؤسسات التعليمية.

٢- ربط الترقيات ألعلميه والترفيع بنتائج تقييم الأداء بصورة واضحة.

٣- إعادة النظر باليات تقييم الأداء المستخدمة حاليا.

٤- ربط تمويل المؤسسات التعليمية بنتائج تقييم الأداء.

المحور التاسع: الكفاءة الخارجية

الأهداف:

١. تحقيق المواءمة بين سياسة القبول المركزي واحتياجات سوق العمل.

٢. جعل القبول في الكليات والمعاهد حقاً مشروطاً أساسه الكفاءة.

٣. تحقيق التنسيق بين منظومتي التربية والتعليم العالي.

٤. جعل التعليم موجَّهاً نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة ومرتبطا بها.

٥. رعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات التعليمية المتخصصة.

٦. تقليل القبول في الفرع الأدبي إلى ما لا يزيد على (٢٥٪) من الطلبة الملتحقين بالدراسة الثانوية لينعكس ذلك على قبولهم في الدراستين الجامعيتين الأولية والعليا.

٧. تبني مبدأ التعلم مدى الحياة، لتوفير التعليم لمن يشاء في الوقت الذي يشاء والمكان الذي يشاء، والطريقة التي يشاء.

٨. استحداث جامعات وكليات جديدة تضم التخصصات المتوافقة مع احتياجات سوق العمل.

٩. إيجاد آلية للتنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجهات المعنية بخصوص توافر فرص العمل للخريجين.

١٠. توضيح المسار الوظيفي المهني والوظيفي للطلبة في المراحل الدراسية المختلفة.

١١. تعزيز علاقات الشراكة مع المجتمع.

ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال:

١. إعداد سياسة القبول في ضوء مسوحات الحاجة إلى القوى العاملة والطلب المتزايد على التعليم العالي.
٢. اعتماد أساليب حديثة في قبول الطلبة في التعليم العالي وعدم الاقتصار على درجات الطالب كمعيار وحيد للقبول.
٣. تكامل منظومتي التربية والتعليم العالي في إجراءات القبول.
٤. التركيز على الجوانب التطبيقية في دراسة الطالب.
٥. تكوين شراكات قوية بين الجامعات والشركات.
٦. إنشاء مراكز ومختبرات في الجامعة لتدريب الطلبة (من خلال إنشاء حدائق العلوم مثلاً) وهم في الجامعة، فضلا عن تدريبهم في الشركات.
٧. قيام وزارة التخطيط ووزارة العمل بتحديد متطلبات سوق العمل (الوطنية والدولية) المستقبلية بشكل دقيق.
٨. ربط استحداث التخصصات في المؤسسات التعليمية بحاجة سوق العمل (الوطنية والدولية).
٩. المراجعة الدورية للتخصصات العلمية في المؤسسات التعليمية وبما يتوافق مع حاجة سوق العمل (الوطنية والدولية).
١٠. منح صلاحيات أكثر للكليات لتطوير المناهج الدراسية.
١١. تشجيع الشركات على التعاقد مع الطلبة الجامعيين ومن ثم توفير فرص عمل لهم بعد التخرج.
١٢. تمثيل حقل العمل في مجالس المؤسسات التعليمية.
١٣. قيام كليات الإدارة والاقتصاد بتأسيس حاضنات الأعمال.
١٤. تخصيص لقاءات مع الطلبة لتوضيح المسار الوظيفي.
١٥. توفير المعلومات الخاصة بالمسار الوظيفي بالأشكال المختلفة مثل الكراسات، ونشر المعلومات في المواقع الالكترونية.
١٦. تعديل هيكلية خريجي الدراسة الثانوية وذلك بفتح فروع جديدة لتنسجم واحتياجات سوق العمل في ضوء التطورات التقنية.
١٧. توفير سبل تشجيع الطلبة الجامعيين على التعلم مدى الحياة.
١٨. توفير التخصيصات المالية لإنشاء جامعات وكليات جديدة ضمن مجمعات متكاملة.
١٩. الانفتاح على مؤسسات المجتمعين المدني والحكومي بشكل أكبر مما هو عليه حالياً، تجسيداً لأحد الأنشطة الرئيسة للجامعات وهو (خدمة المجتمع).

٣-٥. تمويل التربية والتعليم العالي والإنفاق عليهما:

مما لاشك فيه أن التمويل يعد عنصرا حاسما في تحقيق أهداف القطاع التربوي والتعليمي، إلا أن التحدي الأساس الذي يواجه المؤسسات التربوية والتعليمية في العراق يتمثل بانخفاض قيمة التخصيصات لقطاع التربية والتعليم مقارنة بحجم التخصيصات الكلية للموازنة الحكومية وانخفاض مستوى كفاءة إدارتها.

تم تبني غاية إستراتيجية أساس في مجال التمويل تمثلت بالآتي:

تلبية متطلبات تمويل قطاع التربية والتعليم العالي والعمل على تحسين كفاءة ادارة الاموال وترشيد انفاقها.

لقد تناولت الإستراتيجية الوطنية موضوع التمويل والإنفاق من خلال أربعة محاور أساس حددت فيها الأهداف الفرعية ووسائل تحقيقها كالآتي:

المحور الأول: الإطار المالي

الأهداف:

١. السعي الى إقرار الموازنة وإطلاق الصرف في الشهر الأول من كل سنة.
٢. إعداد الموازنة على أساس أبواب الصرف وتوزيعها على أساس النشاطات والمراحل.
٣. تحسين إجراءات الرقابة وتبسيطها وعدم استخدامها لإغراض سياسية أو شخصية.
٤. تخويل المزيد من صلاحيات الصرف لمديريات التربية في المحافظات والجامعات والكليات.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

١. البدء في وضع تقديرات الموازنة في وقت مناسب لا يتجاوز الشهر الأول من كل سنة.
٢. إشراك المختصين من الكفاءات العلمية في إعداد الموازنات.
٣. تشريع قانون جديد للرقابة المالية والإدارية يضمن تبسيط الإجراءات وضمان الحيادية في التطبيق.

المحور الثاني: مصادر التمويل

الأهداف:

١. زيادة إسهام صندوق التعليم العالي في تمويل نشاطات وزارة التعليم العالي من اقل من ١٪ إلى ٥٪.

٢. ترسيخ مفهوم (المدرسة المنتجة) في المدارس المهنية و(الجامعة المنتجة) في المعاهد والكليات التقنية بما يسهم في تمويل نشاطات وزارة التربية بنسبة ٢٪ ووزارة التعليم العالي بنسبة ٥٪.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب القيام بالآتي:

١. تنويع مصادر التمويل لقطاعي التربية والتعليم .

٢. البحث عن مصادر التمويل المستفيدة من نتائج البحث العلمي التطبيقي.

٣. إشراك قطاعات المجتمع (الحكومية والخاصة) في تمويل البحث العلمي وتسويق نتائجه.

٤. السعي إلى زيادة إسهام المنظمات الدولية في تطوير البرامج التربوية والتعليمية.

المحور الثالث: الإنفاق

الأهداف:

١. زيادة التخصيصات لقطاع التربية والتعليم العالي كنسبة من الموازنة الحكومية إلى المستويات المناسبة وتعديل نسبة التخصيصات الاستثمارية في الوزارتين (الشكل ١١).

شكل (١١) المؤشرات الحالية والمستهدفة لموازنة التربية والتعليم العالي

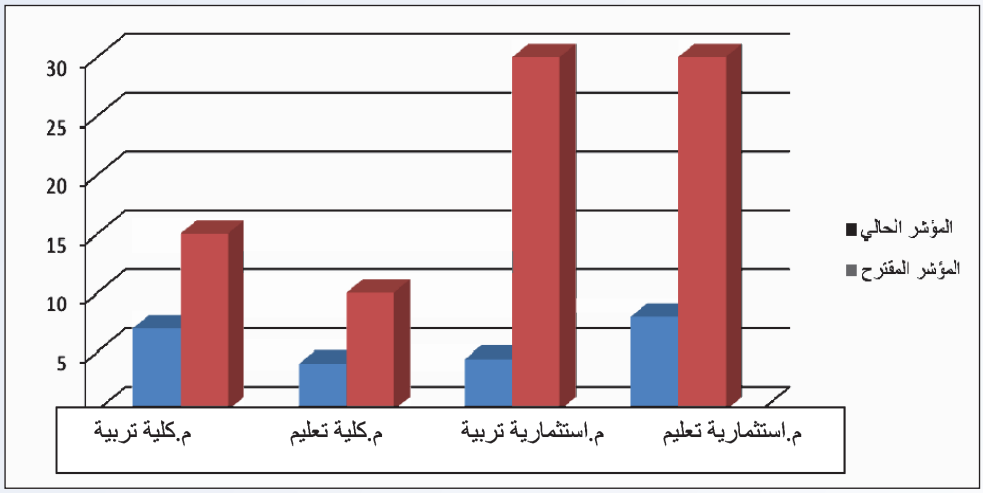

٢. تعديل منافع الهيئات التعليمية في التربية والتعليم العالي وحقوقهم لتتناسب مع مستويات الدخل في العراق ومستويات المنافع والحقوق في الدول المجاورة.

ويمكن اعتماد الخيارات الاستراتيجية الآتية لتحقيق هذه الأهداف:

١. تخصيص نسبة من واردات النفط للنفقات الاستثمارية لقطاعي التربية والتعليم وبصورة سنوية.

٢. تخصيص جزء من الفوائض المالية السنوية في الموازنة والناتجة عن زيادة أسعار النفط أو زيادة تصدير النفط للنفقات الاستثمارية لقطاعَيْ التربية والتعليم.

٣. إيجاد آليات دعم القطاع الخاص للتربية والتعليم العالي مقابل التخفيض أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الكمركية.

٤. إيجاد آليات لإسهام منظمات المجتمع المدني في دعم المؤسسات التربوية والتعليمية وتطويرها من الأموال المتحققة لها من المصادر المختلفة.

المحور الرابع: كلفة الطالب

الأهداف:

١. تخفيض كلفة الطالب الواحد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.

٢. تخفيض الفروقات العالية لكلفة الطالب الواحد من مرحلة دراسية إلى أخرى ومن جامعة إلى أخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف يمكن القيام بالاتي:

١. تخفيض النفقات التي لا تؤدي إلى تحسين العملية التعليمية بصورة مباشرة.

٢. تحقيق التوزيع المناسب للطلاب بين الجامعات المختلفة.

٣. تحليل أسباب الاختلاف في كلفة الطالب الواحد من مرحلة إلى أخرى ووضع الحلول المناسبة لذلك.

٣-٦. البحث العلمي في التربية والتعليم العالي:

يعد البحث العلمي الركن الثاني من أركان التعليم ويحتل أهمية كبيرة في تطوير المجتمعات بصورة عامة، وللاختلافات الواضحة في هذا الموضوع بين التربية والتعليم العالي فقد تم تناوله بصورة مستقلة في القطاعين كالآتي:

- **البحث العلمي في قطاع التربية**

التحدي: لا يزال نشاط البحث العلمي ضعيفا جدا في وزارة التربية.

الغاية: تحسين نشاط البحث العلمي في وزارة التربية.

الهدف: الارتقاء بالبحث العلمي ومشاركته في إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه القطاع التربوي.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

١. ربط مركز البحوث بصورة مباشرة مع مركز اتخاذ القرار الأول في الوزارة (الوزير).
٢. إيجاد فرص لتواصل المركز مع العالم الخارجي، والاطلاع على أهم الدراسات والتجارب والمنجزات التربوية في العالم.
٣. توفير متطلبات العمل في المركز من أجهزة ومعدات ووسائل اتصال وغيرها.
٤. تعزيز المركز بحملة الشهادات العليا في المجالات العلمية المختلفة، ومنحهم الحوافز المناسبة.

- **البحث العلمي في قطاع التعليم العالي:**

التحدي:ضعف قدرات البحث العلمي ونتاجاته.

الغاية: رفع قدرات البحث العلمي ونتاجاته بما يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق.

لقد تم تناول البحث العلمي في العراق من خلال ثلاث محاور أساس، وحددت لكل محور عددا من الأهداف الفرعية واليات تحقيقها كالآتي:

المحور الأول: الإطار المؤسسي للبحث العلمي

الهدف: تطوير نشاطات البحث العلمي في إطار مؤسسي منظم.

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

١. إعادة تشكيل مجلس البحث العلمي، وتقديم الدعم اللازم للنهوض بدوره.
٢. إنشاء المزيد من مراكز الأبحاث المتخصصة في الجامعات، وتوفير الدعم الكامل لها.
٣. قيام الجامعات العراقية بتفعيل مراكز الأبحاث الموجودة (وهي قليلة) وتأسيس المزيد منها، حتى لا تخلو أي كلية من مركز بحثي متخصص ضمن تخصصات أقسامها العلمية.
٤. تخصيص الإيرادات التي تحققها المراكز البحثية من نشاطاتها المختلفة لتمويل نشاطاتها المختلفة.
٥. توسيع التعاون بين وزارتي التربية والتعليم العالي في مجال البحث العلمي.
٦. قيام مراكز البحث العلمي بوضع خطط دورية للبحث العلمي على أن تعالج تلك الخطط مشاكل مختلف القطاعات وحاجاتها.
٧. السعي إلى تبني (الجامعة البحثية) التي تضم عدداً من مراكز التميز.
٨. إعداد قادة البحث العلمي وتطويرهم.
٩. تقديم الدعم الكامل للبحث العلمي والباحثين.

المحور الثاني: قدرات البحث العلمي

الأهداف:

١. رفع نسب الاستيعاب في المختبرات والورش الجامعية من (٤٤٪) إلى (٧٠٪).
٢. تحقيق التكافؤ بين الجنسين في اللقب العلمي .
٣. رفع معدلات الإشراف على طلبة الدراسات العليا من قبل الأساتذة المؤهلين ليصل فعلياً إلى ما لا يقل عن ٤ أطارح و / أو رسائل لكل مشرف مع مراعاة الجوانب العلمية في ذلك.
٤. توفير المزيد من الكتب والدوريات العلمية المحكمة، على أن لا تقل نسبة الإضافة السنوية عن ١٠٪ من العناوين الجديدة للكتب والدوريات.

٥. زيادة عدد المشتركين في المكتبة العلمية العراقية الافتراضية IVSL من نحو (١٧٠٠٠) مشترك ليبلغ إلى ما لا يقل عن (٨٠٪) من جميع التدريسيين وطلبة الدراسات العليا والباحثين العراقيين.

٦. زيادة الأموال المخصصة لتمويل البحث العلمي في كل من الموازنتين التشغيلية والاستثمارية.

إن ذلك يتطلب :

١. رصد تخصيصات مالية كافية لـ:

- بناء المزيد من المختبرات والورش الجامعية.
- إعادة تأهيل المختبرات والورش الموجودة حالياً (سنة ٢٠١١).
- توفير المزيد من الحاسبات للتدريسيين.
- توفير المزيد من الحاسبات لطلبة الدراسات العليا.
- توفير الكتب والدوريات العلمية المحكمة.
- تمويل البحث العلمي.

٢. تشجيع الترقيات العلمية وفقا للمعايير الاكاديمية.

٣. تشجيع الإناث على الترقيات العلمية وفقا للمعايير الاكاديمية.

٤. توفير خدمة الانترنيت بصورة أفضل.

٥. زيادة أعداد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا من المؤهلين لها، طالما توافرت إمكانية الإشراف والمتطلبات الأخرى.

٦. تشجيع الشركات الحكومية كافة والقطاع المختلط بدعم البحث العلمي من خلال آلية للتعاقد مع مراكز الأبحاث الحكومية والأهلية والمراكز الاستشارية.

٧. إلزام طلبة الدراسات العليا كافة على وفق خطط مرسومة بإجراء بحوث تطبيقية في المؤسسات المختلفة مقابل قيام هذه المؤسسات بتمويل الأبحاث بصورة كاملة.

٨. تشجيع الشركات الأجنبية العاملة في العراق على دعم البحث العلمي من خلال تقديم التسهيلات لها.

٩. تخصيص جوائز سنوية للبحوث العلمية المتميزة.

المحور الثالث: نتاجات البحث العلمي

الأهداف:

١. زيادة عدد بحوث الدبلوم العالي، ورسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه مع الحفاظ على المعايير العلمية.
٢. زيادة عدد بحوث الدبلوم العالي، ورسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه، المنجزة من الإناث مع الحفاظ على المعايير العلمية.
٣. زيادة نسبة بحوث الدبلوم العالي، ورسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه المنجزة في التخصصات العلمية.
٤. رفع المعدل العام لحصة الباحثين (التدريسيين) من البحث العلمي.
٥. زيادة عدد البحوث المنشورة في مجلات عالمية
٦. زيادة عدد براءات الاختراع.
٧. رفع معدلات الإيفادات العلمية إلى خارج العراق.
٨. رفع معدلات الإيفادات العلمية إلى داخل العراق.
٩. زيادة عدد طلبة الدراسات العليا وأساتذتهم المبعوثين إلى خارج العراق ضمن (برنامج البعثات البحثية).

ولتحقيق هذه الأهداف يجب القيام بالآتي:

١. العمل على تحقيق الاستقرار النسبي في سياسة القبول بالدراسات العليا والتعليمات الخاصة بها.
٢. الإفادة من الطاقات المتاحة من حملة الشهادات العليا، وذوي الخبرة في وزارات الدولة للمشاركة في الإشراف على طلبة الدراسات العليا، ومناقشتهم.
٣. ربط رواتب التدريسيين بألقابهم العلمية لإيجاد حوافز للنشر، والترقية العلمية.
٤. توفير مستلزمات إجراء البحوث، ودعم انجازها.
٥. عدم إثقال كاهل التدريسيين بعدد ساعات تدريس كثيرة خارج النصاب، وتكليفهم بنشاطات أخرى، حتى يتاح وقت أكثر لإجراء البحوث.

٦. تبسيط وترصين إجراءات نشر البحوث في المجلات المحلية والدولية والتشجيع عليها.
٧. زيادة الرعاية والاهتمام بالمخترعين، وتحفيزهم.
٨. زيادة تبادل الخبرات العلمية مع المؤسسات العلمية داخل العراق وخارجه.
٩. تعزيز (برنامج البعثات البحثية).

الفصل الرابع

البرامج والمشاريع

أعدت وزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في المركز والإقليم ستة برامج إستراتيجية أساسية موحدة ومتكاملة من اجل تحقيق الغايات الإستراتيجية والأهداف الفرعية التي تم تبنيها من قبلها في هذه الإستراتيجية، وتقابل هذه البرامج التحديات الأساسية التي يواجهها قطاع التربية والتعليم في العراق وقد تم إعداد هذه البرامج في ضوء نتائج برنامج المحاكاة الذي تم إعداده لكل من وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي (المركز & الإقليم) من قبل فريق الخبراء في الوزارات المعنية بالتعاون والتنسيق مع معهد التخطيط الدولي وكما يأتي:.

:ÛÃÐ :ÐGÙj ÐGÙž I6‡6ơdž I2ƒzÃ Ik!ƒ ‡ðn2k!ƒ

١- اعتمد نظام المحاكاة على التوقع المستقبلي لإعداد الطلبة والهيئات التعليمية والتدريسية وأعداد الأبنية المدرسية والكلف التقديرية للإنفاق حسب المراحل الدراسية (رياض الأطفال – التعليم الابتدائي – التعليم الثانوي والمهني) فضلاً عن أعداد الطلبة المتخرجين من التعليم الثانوي (الأكاديمي والمهني) والذي اعتمد على أعداد الطلبة الملتحقين الجدد في بداية المرحلة الابتدائية في كل من (التعليم الحكومي والأهلي).

٢- أعداد المسجلين حسب الصفوف لكل مرحلة والمتخرجين لكل مرحلة.

٣- أعداد الهيئات التعليمية الموجودين فعلاً مع أعداد الهيئات التعليمية (الجدد) والفاقد منهم وعلى مؤشر (معلم / شعبة).

٤- أعداد الصفوف الدراسية (الشعب).

٥- أعداد الأبنية المدرسية والأبنية التي بحاجة إلى ترميم والأبنية التي تشغلها (مدرستان وثلاث مدارس).

٦- الإنفاق الجاري والاستثماري حسب البرامج ولكل مرحلة.

:ÖdžÏz!ƒ ł o'h!ƒÄ Ö!Gz!ƒ DžöÏzk!ƒ lƧƒƨÄ lG‡Gơdž DžGUj :GÖLjGÅ

تضمن النظام إجراء توقع مستقبلي للمقبولين في منظومة التعليم العالي من المتخرجين من الدراسة الثانوية للفرع (العلمي ،الأدبي ،المهني) للسنوات المقبلة ولغاية ٢٠٢٠ وقبولهم في (الجامعات ، الكليات والمعاهد التقنية ،الكليات الأهلية) وحسب التخصصات (الطبية ،الهندسية،العلوم الصرفة ، الزراعية والطب البيطري ، الإدارية والاقتصادية ، التربوية والإنسانية) وذلك لكل من الدراسات الأولية والعليا، ومن ثم متابعتهم وتوقع المتخرج منهم للسنوات العشر القادمة حسب التخصص بالإضافة إلى تقدير أعداد التدريسيين حسب الشهادة (ماجستير، دكتوراه) والموظفين (إداري ، فني ، خدمات).

حيث تم إعداد أربع سيناريوهات في وزارة التربية مبنية على أساس معدلات الالتحاق في جميع المراحل الدراسية من رياض الأطفال الى التعليم الإعدادي الذي كانت معدلات الالتحاق فيه (٢٠٪ ،٣٠٪ ، ٤٠٪ ، ٦٠٪) حسب السيناريوهات الأربعة على التوالي أما في التعليم العالي فتم العمل على ثمانية سيناريوهات على أساس معدلات الالتحاق فيه تراوحت بين (١٤٪-٦٦٪) وتم دراسة تأثير ذلك على الناتج المحلي الإجمالي والميزانية الحكومية.

ł ðdžÄ‡o'!ƒ ł ðLjƒƨðdž!ƒÄ (GDP) Ö!GdžηÜƒ ÖÏơdž!ƒ NkGL!ƒ :GA!GÅ

ان تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والميزانية الحكومية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٦ هي عن طريق توقعات صندوق النقد الدولي مع وزارة المالية والتخطيط والبنك المركزي ويستند توقع الناتج المحلي والميزانية للسنوات ٢٠١٧-٢٠٢٠ بالاعتماد على معدل النمو المركب للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ والذي كان (١٥,٧٪ لناتج المحلي الإجمالي ، ٨,٩٪ للميزانية الحكومية) أما النسبة المئوية للميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي فكانت عالية جدا في عام ٢٠١٠ اذ بلغت ٨٥٪ مما يعكس ضعف مساهمة القطاع الخاص فيه ومن المتوقع أن تكون هذه النسبة ٤٦٪ بحلول عام ٢٠٢٠ ، الجدول في أدناه يوضح

هذه التقديرات للسنوات القادمة

تقديرات GDP والميزانية الحكومية (بالمليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الموازنة الحكومية	نسبة الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي
٢٠١٠	٩٤،٩٠٢	٨٠،٤١٤	٨٤,٧
٢٠١١	١٢٧،٠٥٨	١٠٥،٢١٤	٨٢,٨
٢٠١٢	١٣٨،٨٣٣	١١٢،٣٣٨	٨٠,٩
٢٠١٣	١٦٥،٦٠٠	١١١،٤٦٧	٦٧,٣
٢٠١٤	١٨٢،٩١٩	١١٣،٨٠٧	٦٢,٢
٢٠١٥	٢٠٢،٥٨٤	١٢٢،٩٨٨	٦٠,٧
٢٠١٦	٢٢٧،٧٨٥	١٣٤،٢٤٩	٥٨,٩
٢٠١٧	٢٦٣،٥٤٧	١٤٦،١٩٧	٥٥,٥
٢٠١٨	٣٠٤،٩٢٤	١٥٩،٢٠٩	٥٢,٢
٢٠١٩	٣٥٢،٧٩٧	١٧٣،٣٧٨	٤٩,١
٢٠٢٠	٤٠٨،١٨٦	١٨٨،٨٠٩	٤٦,٣

Sources:

GDP – IMF WEO database (as of February 7th, 2012)

General gov total exp – IMF WEO database (Feb 7th, 2012)

:Ǒ!Ɠƶ!ƒ ƀƶǒǖƶƙ!ƒĂ ŧǒɦƧƙǖ! ŧǒɳɦƙƒƧƙʔǓƒ ŧ5ǖ‡ :Ɠƶɦƒƨ

تضمنت كلفة الإستراتيجية في وزارة التربية تقديرات كل من الإنفاق الجاري والاستثماري للسيناريو المختار والذي يمثل معدل الالتحاق (٦٠٪) في المرحلة الإعدادية، أما في وزارة التعليم العالي فتم اختيار السيناريو الذي يحقق معدل التحاق (٢٠٪)، حيث تم تقدير كل من كلف المشاريع الإستراتيجية مع الإنفاق الجاري (الرواتب ، نفقات الطلاب والتدريسيين ، نفقات الأبنية المضافة والصيانة) ونسبتها من الميزانية الحكومية و الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول يبين نسبة كلفة الاستراتيجية (للتربية والتعليم العالي) من الناتج المحلي الاجمالي

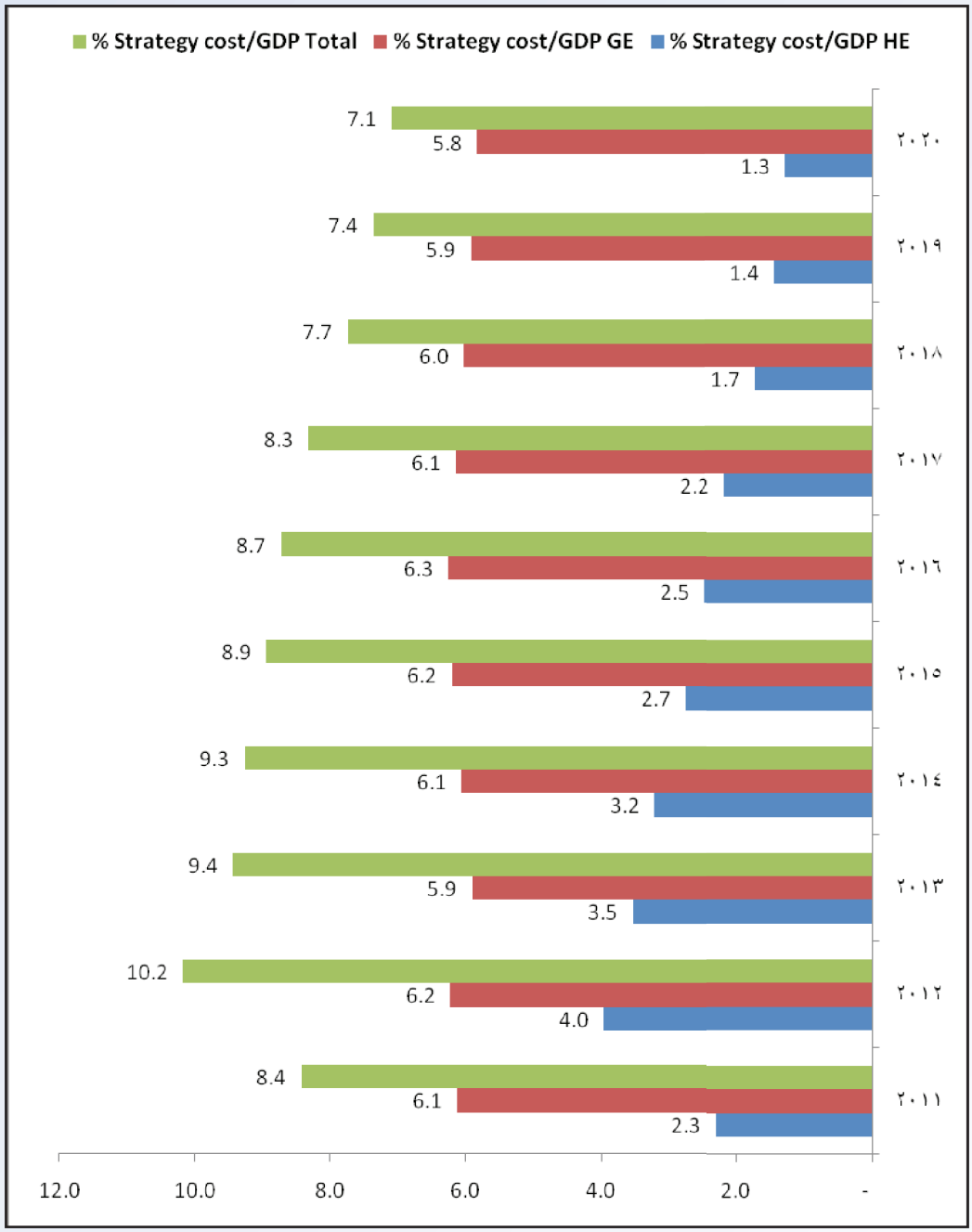

الجدول يبين نسبة كلفة الاستراتيجية (للتربية والتعليم العالي) من الميزانية الحكومية

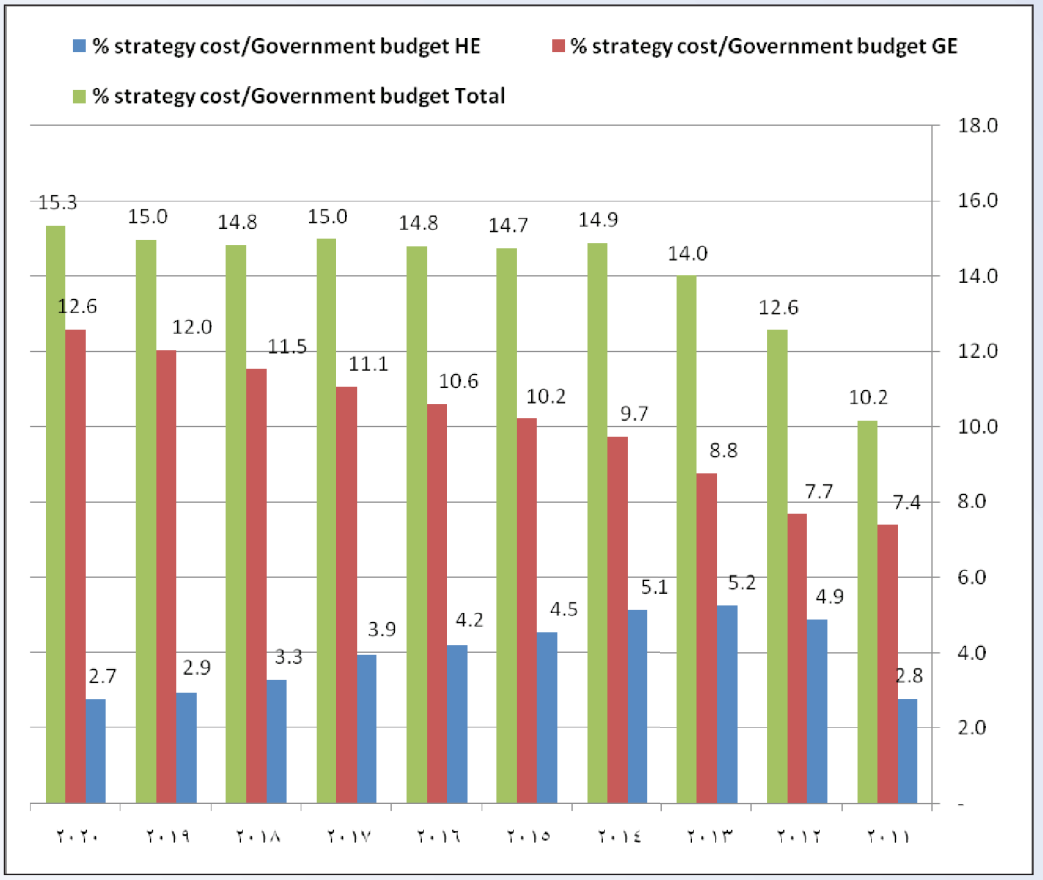

ملاحظة: مصادر المعلومات والبيانات التي تم ا لاعتماد عليها في عمل المحاكاة هي:

- فيما يخص وزارة التربية (المركز و الإقليم) تم استحصال مصادر المعلومات والبيانات الخاصة من قسم الإحصاء التابع للمديرية العامة للتخطيط التربوي ومن قسم الموازنة في المديرية العامة للشؤون المالية.
- فيما يخص وزارة التعليم العالي (المركز والإقليم) تم استحصال مصادر المعلومات والبيانات من قسم الإحصاء التابع لدائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة في المركز ومديرية الدراسات والتخطيط في إقليم كوردستان.

:ŧǒŋǒǩƒƨǩʅǓƒ yǒƨǴTdžĂ ɲdžƒƨh :ǴʅdžǴP

البرنامج الأول: تطوير وتحديث المنظومة التشريعية والقانونية والإدارية لقطاع التربية والتعليم العالي في العراق: ويضم هذا البرنامج ١٨ مشروعا متكاملا تمتد للمدة من عام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠٢٠، ويتوقع أن يؤدي انجازه إلى تحقيق التكامل والتناسق في المنظومة التشريعية للقطاع وفك التضارب والازدواج فيها، كما يتوقع أن يؤدي إلى تطوير وتحسين الممارسات الإدارية باتجاه الكفاءة والفاعلية. إن الكلفة الكلية المتوقعة لهذه البرامج تقدّر بـ ٥٠ مليار دينار عدا بعض المشاريع التي يتم تغطية كلفتها من خلال الموازنة التشغيلية السنوية الاعتيادية للوزارات المعنية.

البرنامج الثاني: إنشاء وتوسيع وتأهيل البنى التحتية وتحسين البيئة المدرسية والجامعية: ويضم هذا البرنامج ٢٤ مشروعا مختلفا في مجال بناء المدارس والجامعات وتحسين البيئة المدرسية والجامعية، ويتوقع أن يؤدي انجازه إلى التخلص من مشكلة نقص الأبنية وفك الازدواج الثلاثي والثنائي، والتخلص من المدارس الطينية والآيلة للسقوط، وتحسين البيئة المدرسية بصورة عامة ضمن برنامج الخارطة المدرسية، كما سيؤدي إلى زيادة الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي بصورة كبيرة وتطوير البيئة الجامعية باتجاه التعليم العالي عالي الجودة.

إن الكلف الكلية لهذا البرنامج هي الأكبر بلا شك من بين البرامج الأخرى وتصل إلى ما مجموعه ٤١٩٠٠ مليار دينار لغاية سنة ٢٠٢٠.

البرنامج الثالث: تحقيق التعليم الكفء للجميع (الالتحاق والمساواة والكفاءة): ويضم ٢٧ مشروعا مختلفا في مجال الالتحاق وتحقيق المساواة وتحسين الكفاءتين الداخلية والخارجية.

لقد أُعد هذا البرنامج ليحقق زيادة مستويات الالتحاق إلى المعدلات الطموحة التي تبنتها الإستراتيجية، وتخفيض نسبة الأمية بصورة كبيرة، فضلا عن زيادة فرص تعليم الإناث وذوي الاحتياجات الخاصة، ورعاية الموهوبين، والتوسع في تعليم الكبار، كما يسعى إلى تخفيض نسب الرسوب والتسرب في المراحل الدراسية كافة بما فيها الدراسات

الجامعية والعليا، وتكلف مشاريع هذا البرنامج خلال سنوات الإستراتيجية ٤٨٠٠ مليار دينار، فضلا عن بعض المشاريع التي سيتم تغطيتها من الموازنة التشغيلية السنوية.

البرنامج الرابع: تحقيق الجودة والاعتماد في التربية والتعليم العالي: ويضم ٧٤ مشروعا مختلفا في مجال الجودة، ومن المؤمل أن يؤدي هذا البرنامج إلى الارتقاء بجودة التعليم العام والعالي بما يوازي المعايير العالمية المعتمدة في مجال الجودة، ومن ثم الارتقاء بجوانب العملية التربوية والتعليمية كافة، وتحسين كفاءة الخريجين. وتبلغ كلفة هذا البرنامج ٢٠٢ مليار دينار علما أن جزءا كبيرا من هذه الكلفة يدخل ضمن برنامج بناء الجامعات الجديدة وتأهيل القائمة منها.

البرنامج الخامس :تنمية الموارد المالية وإدارتها: ويضم ١٦ مشروعا، ويتوقع أن يؤدي هذا البرنامج إلى تنويع الموارد المالية، وتوسيع الاعتماد على التمويل الذاتي، وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية ، وتقع معظم تكاليف هذا البرنامج ضمن الموازنة التشغيلية للوزارات المعنية.

البرنامج السادس: رفع قدرات البحث العلمي ونتاجاته بما يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ويضم ٢٠ مشروعا، ويؤمل من هذا البرنامج أن يؤدي إلى تطوير قدرات البحث العلمي وزيادة نتاجاته المختلفة، وزيادة أعداد طلبة الدراسات العليا بمختلف الاختصاصات. وتبلغ كلفة هذا البرنامج ٢٣٥ مليار دينار.

ويوضح الملحق رقم (١) الجداول الخاصة ببرامج ومشاريع الاستراتيجية

الفصل الخامس

المتابعة والرقابة والتقويم

تكتسب مراحل تنفيذ الخطط الوطنية والإستراتيجية الشاملة أو القطاعية أهميتها بوصفها تمثل حالة الفصل بين أن تكون هذه الخطط والاستراتيجيات مجرد وثائق مكتبية يتم وضعها على الرفوف أو أن تكون بمثابة خارطة طريق ذات رؤية واضحة المعالم يمكن ان تسهم في تطوير والارتقاء بمتطلبات التنمية الوطنية أو تطوير قطاع معين.

وتعد عملية الرقابة والتقويم الاستراتيجي، من المراحل الأساسية لضمان نجاح تنفيذ الإستراتيجية.. وهي تستهدف وضع آليات للمراقبة ومتابعة أداء النشاطات وفقاً لما ورد في الخطة الإستراتيجية، لغرض تأشير جوانب الخلل والقصور خلال مراحل تنفيذ الإستراتيجية وتحليل أسباب كل منها واقتراح الحلول المناسبة لتحسين مستويات الأداء، فضلاً عن تأشير الجوانب الايجابية بهدف دعمها والاستناد إليها في عمليات التطوير المستقبلية.

إن مراجعة الأدبيات المتاحة بناء على الخبرات الدولية ذات الصلة بالتخطيط الاستراتيجي التربوي والتعليمي على وجه الخصوص تشير إلى أن عملية تنفيذ الخطة الإستراتيجية أصعب من عملية إعدادها.

وأن مهمة المتابعة والتقويم وقياس الأداء تتطلب موقعاً إشرافيا ومرجعيا للوزارات القطاعية، ومن المفضل أن توكل إلى جهة خارج الوزارات القطاعية ألمنفذه لها. وفي هذا الصدد لابد من الاشاره إلى أن هذه الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق، أعدت من قبل خبراء وزارات التربية والتعليم العالي في المركز وإقليم كردستان وبدعم دولي مباشر من قبل (٣) ثلاث منظمات دولية:

- **البنك الدولي.**
- **منظمة اليونسكو.**
- **منظمة اليونيسيف.**

وقد تم إقرارها من قبل لجنة عليا تضم كبار المسؤولين في السلطتين، التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (البرلمان) كما أن المصادقة عليها ستكون مرتبطة بموافقة مجلس الوزراء .. إذ جاءت بصيغة برنامج زمني لتنفيذ مشاريع ومتطلبات مرحلية تعبر عن رؤية وطنية تستهدف أطراف العملية التعليمية والتربوية والمشاريع المرتبطة بمستلزمات أساسية مستندة الى احتياجات حالية ومستقبلية ذات علاقة بمجمل متطلبات تطوير قطاعي التربية والتعليم العالي.

واستناداً لما تقدم اتخذت لجنة الإشراف على إعداد وثيقة الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي قراراً مهما وأساسياً في جلستها السابعة بتاريخ ١٨ / ٥ / ٢٠١١م، باعتماد وإضافة مهمة جديدة لها تتلخص بالمسؤولية على الإشراف ومتابعة تنفيذ ومراجعة برامج ومشاريع وثيقة الإستراتيجية الوطنية وأقرت لذلك تشكيل سكرتارية تنفيذية في مكتب نائب رئيس الوزراء ، بموجب الأمر الديواني رقم (٢٦١) الصادر بكتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم (٥٢١٩)في ٧ / ٧ / ٢٠١١م ، لتكتمل صورة الخطوة التالية لمرحلة ما بعد اكتمال وصياغة وثيقة الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق.

أولاً: الهيكلية الإدارية للرقابة ومتابعة التنفيذ

لغرض تقديم رؤية تفصيلية عن الجهات الرسمية وفرق العمل التي ستكلَّف بمهمة المراجعة والتقويم لبرامج ومشاريع هذه الوثيقة الوطنية المهمة واليات متابعة تنفيذها، سيقدم الفصل الحالي إيجازا مهما عن عمل السكرتارية التنفيذية وتشكيلات اللجان والفرق المتعددة وطريقة أداءها لمهماتها بغية ضمان انسيابية برامج تنفيذ المشاريع وتسهيل المتابعة والرقابة والتقويم بعد إقرار المشاريع الإستراتيجية من قبل الحكومة العراقية .

١- مهام السكرتارية التنفيذية للاستراتيجية

تتولى السكرتارية التنفيذية بعد تشكيلها بموجب أوامر رسمية وعبر ارتباطها باللجنة المشرفة على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي المهام الآتية:

١- تنفيذ الواجبات المطلوبة والتنسيق مع الجهات والوزارات القطاعية واعداد التقارير الدورية إلى اللجنة المشرفة على متابعة تنفيذ الإستراتيجية أولاً بأول، بهدف مناقشتها وإقرارها بصيغتها النهائية.

٢- عقد اجتماعات تنسيقية لممثلي الوزارات والمؤسسات (المنسقين الميدانيين وفرق عمل متابعة التنفيذ التي سيتم تكليفها عند إقرار الإستراتيجية الوطنية) المعنية بتنفيذ برامج ومشاريع وثيقة الإستراتيجية بهدف تحديد المسؤوليات ووضع الخطط التنفيذية لهذه البرامج والمشاريع والأنشطة.

٣- تنظيم اجتماعات منتظمة فصلية (كل ٣ أشهر) أو كلما دعت الحاجة لذلك ، توجه الدعوة خلالها للمنسقين الميدانيين والمشرفين عليها من مسؤولي الوزارات المعنية (التربية والتعليم العالي في المركز وإقليم كردستان) من اجل مراجعة التقارير الفصلية للمتابعة والتنفيذ لبرامج ومشاريع الإستراتيجية وحسب الجهة القطاعية على وفق الاستمارات الرسمية التفصيلية التي سيتم اعتمادها، وهي تشمل جميع البيانات المطلوبة لتحديد نسب الانجاز على وفق مؤشرات النجاح الكمية والنوعية (نموذج لاستمارات المتابعة والرصد الميداني والرقابة والتقويم)، اذ تستهدف هذه العملية تحديد مستويات التقدم في الاداء وتشخيص السلبيات والمعوقات وتحديد الايجابيات من حيث نسب تنفيذ المشاريع ومحتواها وتأثيراتها وأبعادها على مختلف مجالات وأبعاد العملية التربوية والتعليمية وانعكاسات ذلك في مجال بناء الإنسان والقيم السلوكية والأخلاقية.

٤- تنظيم اجتماعات مراحل تقدم العمل نصف سنوية للإشراف على تنفيذ برامج ومشاريع الإستراتيجية والاطلاع على التقارير واتخاذ القرارات اللازمة يصددها.

٥- تنظيم مؤتمر سنوي حول متابعة تنفيذ الإستراتيجية وأهم الأهداف و النتائج المتحققة استنادا للمؤشرات والأهداف المرسومة بموجب الوثيقة.

٦- إصدار التقرير السنوي بشان نتائج تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي.

٧- إيه مهام أخرى تكلف بها من قبل لجنة الإشراف على تنفيذ الإستراتيجية ذات الصلة بها.

٢- هيكلية وعمل اللجان والمنسقين

تتولى اللجنة المشرفة على متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية تحديد مسؤوليات الرقابة والتقويم وفقاً لما يأتي:

١- تعيين خبير متخصص بمتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بصفة رئيس لجنة متابعة التنفيذ، يفضل ان يكون من ذوي الدرجات الخاصة.. يترأس السكرتارية التنفيذية الإشراف على إدارة عملية متابعة تنفيذ الإستراتيجية، ويكون ارتباطه أداريا وفنياً بمكتب رئيس اللجنة المشرفة على إعداد الإستراتيجية الوطنية، التي تم تكليفها بمتابعة

تنفيذ الوزارات القطاعية لمشاريع ونشاطات الإستراتيجية الوطنية.

٢- تكليف عدد من الخبراء من ذوي الاختصاصات بمهمة إعداد برنامج متكامل للرقابة والتقويم، يتضمن وصفاً لآليات متابعة التنفيذ من حيث (الأهداف والمحتوى)[١] وتحديد مؤشرات النجاح المستمدة من الغايات والأهداف الإستراتيجية واليات متابعة تنفيذها (الاستمارة رقم ٣) وتقويم المحصلات والنتائج النهائية ذات العلاقة بتطوير مجمل أبعاد ومجالات العملية التربوية والتعليمية وانعكاساتها المرتبطة بالقيم الأخلاقية وبناء الإنسان.

٣- تكليف السكرتارية التنفيذية للاستعانة بمتخصصين لتصميم وإعداد برامج حاسوبية متخصصة بمتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع، والتباحث بإمكانية أجراء التصميم المنطقي المطلوب.

٤- تحقيق اجتماعات دورية مع المنظمات الدولية(البنك الدولي ، اليونسكو ، اليونيسيف) لتعريفهم بواجبات السكرتارية التنفيذية ومهامها، والطلب منهم التعاون في بناء القدرات الفنية لعملية المتابعة والرقابة والتقويم وقياس التأثير تمهيداً لعمليات تقويمية متكاملة.

٥- تقوم الوزارات القطاعية بتكليف منسقين من ذوي الخبرة والاختصاص، بصورة رسمية من قبل مديريهم أو الوزير المعني للمتابعة في جميع مديريات التربية في المحافظات وجميع تشكيلات التعليم العالي (الجامعات الهيئات / المجلس العراقي للاختصاصات الطبية) وتحدد لهم مهمات واضحة بشكل بروتوكول لمتابعة تنفيذ برامج ومشاريع الإستراتيجية الوطنية.

٦- يقدم المنسقون تقريراً شهرياً وفقا للاستمارات المعتمدة في الوزارات القطاعية ومعوقات التنفيذ، التقارير الشهرية ترفع الى رئيس لجنة متابعة التنفيذ من قبل المنسقين في الوزارات القطاعية والذي يكلف بدوره مجموعة من الفنيين المختصين للاستعانة بخبراتهم في مجال بتحليل ما ورد في التقارير الشهرية وتحديد خطوات المتابعة والتنسيق للمرحلة المقبلة.

---

١ هناك تشكيلات إدارية قائمة في كل من وزارات التربية والتعليم العالي بمستوى أقسام متخصصة بضمان الجودة وتقويم الأداء ترتبط بالمديريات العامة للتربية في المحافظات والجامعات كافة في التعليم العالي أقسام أو شعب ووحدات إدارية تؤدي المهام نفسها لذلك يمكن تكليف المسؤولين فيها أو منتسبين يتم اختيار بعضهم بصفة منسقين و خبراء.

وفيما يأتي مخططاً يوضح هيكلية عمل اللجان وفرق العمل والمنسقين بتكليفهم بمهام المتابعة والرقابة والتقويم للتأكد من تنفيذ مشاريع ونشاطات الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق.

مخطط هيكلية اللجان والمنسقون لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية

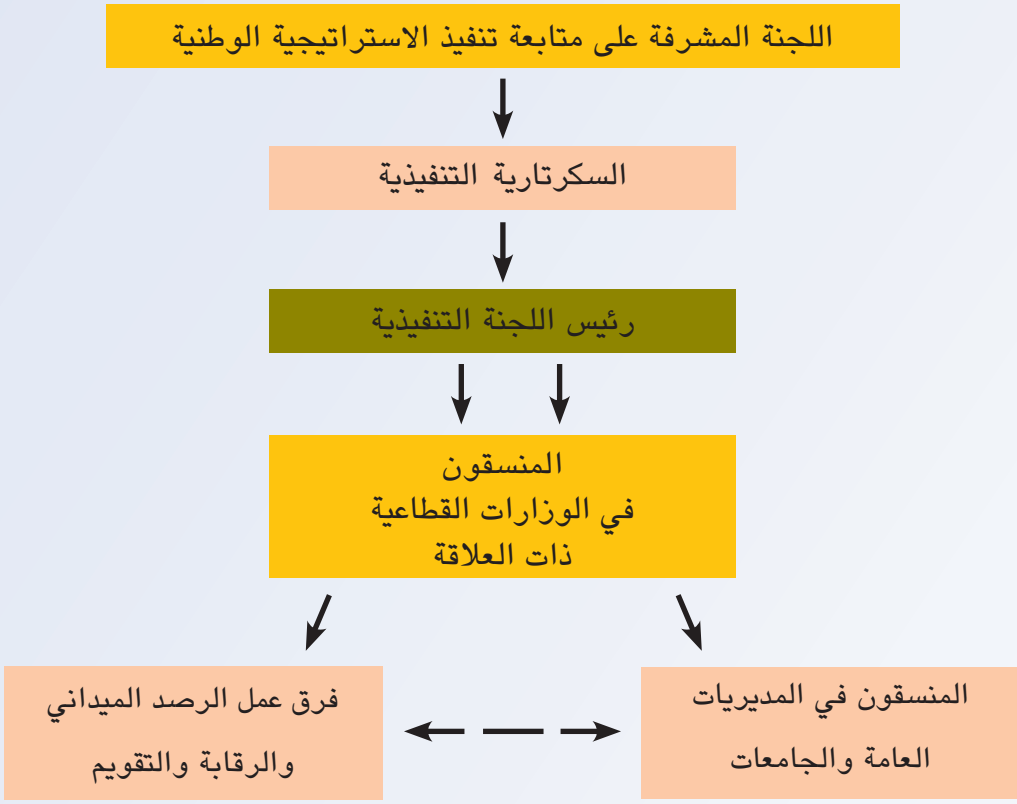

- فريق عمل في وزارة التربية (المركز)
- فريق عمل في وزارة التربية(اقليم كردستان)
- فريق عمل في وزارة التعليم العالي (المركز)
- فريق عمل في وزارة التعليم العالي (أقليم كردستان)

علاقة تنفيذية

علاقة استشارية

أستشارات متبادلة

(١)

استمارة المتابعة والرصد الميداني

أولاً: المحور الرئيسي (للسياق المؤسسي) المدة الزمنية للتقرير من / / الى / /							
ت	أسم المشروع	الوزارة المكلفة بالتنفيذ	التشكيل (الدائرة ذات العلاقة) المكلفة بالتنفيذ	معيار التنفيذ (المخرجات والنتائج المتوقعة)	نسبة التنفيذ (الانجاز الفعلي)	معوقات التنفيذ	المؤشرات / تقييم النتائج

عضو عضو رئيس لجنة / المتابعة والرصد الميداني

* يتم أعتماد هذه الاستمارة حسب المحاور الرئيسة المعتمدة في المشاريع الاستراتيجية المثبتة قي الاستراتيجية الوطنية.

(٢)

أستمارة الرقابة والتقويم

أولاً: المحور الرئيس(السياق المؤسسي)

١-أسم المشروع:

٢-تقييم مستوى التنفيذ:

(بالاستناد الى معلومات أستمارة الرصد والمتابعة)

٣-التقييم الفني:

الجوانب السلبية:

الجوانب الايجابية:

مقترحات لتحسين الاداء:

٤-الاجراءات المطلوبة للمرحلة المقبلة:

عضو عضو رئيس لجنة / الرقابة والتقويم الاستراتيجي

استمارة رقم (٣)

المؤشرات وتقويم المحصلات والنتائج النهائية

أولاً: المحور الرئيسي (السياق المؤسسي)

الغاية	المؤشرات	قياس التأثير		المحصلات النهائية		التطوير المطلوب مستقبلاً
		القياس الكمي (نسبة التنفيذ)	القياس النوعي التأثير في العملية التربوية والتعليمية			

الملحق (١)

جداول برامج ومشاريع التربية والتعليم العالي

برامج ومشاريع وزارة التربية

المحور الأول: السياق المؤسسي للتربية

الغاية : تطوير المنظومة التشريعية والقانونية والادارية والمالية وتحسين ممارسات الادارة

البرنامج : اعادة النظر في قانون وزارة التربية والتشريعات الادارية والمالية

الهدف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنة التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التقديرية بالمليار
تشريع قانون جديد لوزارة التربية*	اعداد قانون وزارة التربية بالتنسيق مع التعليم العالي	وزارة التربية	٢٠١١	صدور قانون جديد لوزارة التربية	
اعداد الوصف الوظيفي وتطبيقه	اعداد التوصيف الوظيفي وتطوير الوصف القديم مع القيام بالترشيق الوظيفي واعادة الهيكلة	وزارة التربية	٢٠١١	إصدار هيكلية للوزارة والمؤسسات التابعة لها مع وصفها وظيفياً	
تفعيل نظام التعليم الالزامي ومده للمرحلة المتوسطة	تفعيل قانون الالزامي ضمن الامكانات المتاحة بحيث يكون قابل للتطبيق بشكل تدريجي	وزارة التربية	٢٠١٢	زيادة نسب الالتحاق في التعليم العام وتقليل نسب التسرب ولكلا الجنسين	
نظام التعليم الاهلي والمسائي	اعداد قانون للتعليم الاهلي والمسائي يضمن مشاركة القطاع الخاص بشكل فاعل في التربية	وزارة التربية	٢٠١١	التوسع في المدارس الاهلية والمسائية بما يسهم في زيادة نسب الالتحاق ومشاركة القطاع الخاص في رفع	

				كفاءة النظام التعليمي	
اعداد قانون محو الامية**	اعداد قانون محو الامية بما يتناسب مع الوضع الحالي	وزارة التربية	٢٠١١	زيادة مدارس محو الامية بما يقلل من اعداد الاميين ولكلا الجنسين	
تطوير الادارة الالكترونية في مجالات الادارة كافة	تطوير قابليات العاملين في الجانب الاداري في تطبيقات الادارة الالكترونية عن طريق ادخالهم دورات تطويرية	وزارة التربية مع المنظمات الدولية والاقليمية	٢٠١١	تقليل الروتين الاداري واستخدام جميع العاملين الاداريين للحاسبات في انجاز الاعمال	
تفعيل نظام مجالس الاباء والمعلمين	اصدار قانون مجالس الاباء والمعلمين بحيث يكون لهم دور في المدرسة المستقبلية	وزارة التربية	٢٠١١	زيادة مساهمة المجتمع المحلي (اولياء الامور خصوصاً) في تطوير العملية التربوية	

* تم تشريع قانون وزارة التربية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١

** تم تشريع قانون محو الامية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١

المحور الثاني : البنية التحتية

الغاية : تهيئة بنى تحتية ملائمة وقادرة على استيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة بمختلف المراحل الدراسية والعمل على تحسين المناخ التنظيمي وتطوير البيئة المدرسية والجامعية.

البرنامج : بناء مدارس للمراحل الدراسية كافة وترميم غير الصالح منها

الهدف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنة التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التقديرية بالمليار
بناء (١٤٤٤٠) مدرسة ابتدائية ورياض أطفال	مشروع بناء (١٤٤٤٠) مدرسة ابتدائية ورياض أطفال	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠	فك الازدواج الثلاثي والثنائي وتعويض المدارس الآيلة للسقوط والمدارس الطينية وتلبية النمو الطبيعي لاعداد الطلاب والتلاميذ مما ينعكس على زيادة كفاءة النظام التعليمي وتحسين البيئة المدرسية الامنة والصحية في المؤسسات التربوية كافة	١٢٦٦٠
بناء (٤٣٠٠) مدرسة ثانوية (متوسطة واعدادي)	مشروع بناء (٤٣٠٠) مدرسة ثانوية (متوسطة واعدادي)	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠		٥٥٦٢,٥
بناء (٢٠٧) مدرسة مهنية	مشروع بناء (٢٠٧) مدرسة مهنية	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠		٤٣٤٧
ترميم (٥٥٠٤) مدرسة رياض وابتدائي	مشروع ترميم (٥٥٠٤) مدرسة رياض وابتدائي	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠		٧٤٠
ترميم (١٤٧٧) مدرسة ثانوية (متوسط واعدادي)	مشروع ترميم (١٤٧٧) مدرسة ثانوية (متوسط واعدادي)	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠		٢٢٠
ترميم (١٤٠) مدرسة مهنية	مشروع ترميم (١٤٠) مدرسة مهنية	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠		١٨,١٩

مدرسة لفك الازدواج الثلاثي والمدارس الطينية والايلة للسقوط	(١٤٠٠) مدرسة لفك الازدواج الثلاثي والمدارس الطينية والايلة للسقوط				
حملة لبناء (٥٠٠٠) مدرسة لفك الازدواج الثنائي والنمو الطبيعي والاكتضاض	مشروع بناء (٥٠٠٠) مدرسة لفك الازدواج الثنائي والنمو الطبيعي والاكتضاض	التربية والحكومة	٢٠١١ - ٢٠٢٠		
تطوير التدريب العملي في التعليم المهني	انشاء ٥٠ ورشة لمختلف الاختصاصات	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠	طلاب ذوي مهارات عالية في الاختصاصات المهنية	٢٠
تطوير التدريب العملي للتعليم المهني	تجهيز ٥١٥ ورشة مهنية ولمختلف الاختصاصات	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠	طلاب ذوي مهارات عالية في الاختصاصات المهنية	١٥٩,١
شبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي	مشروع انشاء شبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠١٣	تلبية حاجات المدارس من شبكة الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب لجميع المدارس	٧٥
تأهيل الحدائق المدرسية	مشروع تأهيل (٣٠٠٠) حديقة مدرسية	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠٢٠	بيئة مدرسية جمالية وصحية للمدارس للمراحل كافة	١٥
تأمين فحص البصر الابتدائي للتلامذة	مشروع فحص البصر الابتدائي للتلامذة	التربية والصحة	٢٠١١ - ٢٠٢٠	تأمين الجانب الصحي للتلامذة لكلا الجنسين بما يؤمن بيئة صحية مناسبة	١,٨
تفعيل المسرح المدرسي	مشروع المسرح المدرسي	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠	تحقيق الجذب المدرسي اضافة الى زيادة الوعي	١٠٠

				الثقافي والترفيهي للتلامذة واكتشاف المواهب وتنميتها	
تأهيل الساحات والملاعب الرياضية	مشروع تأهيل (٣٥٠٠) ساحة رياضية	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠٢٠	تحقيق الجذب المدرسي وزيادة مهارات الطلاب الرياضية وتطوير المواهب	٥٢,٥

المحور الثالث : الفرص المتاحة

الغاية : توفير فرص التعليم الكفء للجميع

البرنامج : زيادة الالتحاق التلامذة والطلبة وتحقيق المساواة وزيادة الكفاءة في كافة المراحل.

الهدف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنة التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التقديرية بالمليار
زيادة الالتحاق الصافي في رياض الاطفال من ٧% الى ٣٠% في المركز والاقليم	تقديم حوافز مادية للتلامذة والطلبة خصوصا في مناطق البعيدة والعوائل الفقيرة وتوعية المجتمع بأهمية الالتحاق بمراحل التعليم كافة بواسطة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠٢٠	تحفيز العوائل لارسال ابنائهم للمدراس وزيادة الالتحاق في مراحل التعليم كافة لتصل الى تحقيق الاهداف	١٢٦٠
زيادة الالتحاق الصافي في مرحلة الابتدائية من ٨٩% الى ٩٩% في المركز والاقليم		وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠		
زيادة الالتحاق الصافي في مرحلة المتوسطة من ٤٥% الى ٧٠% في المركز		وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠		
زيادة الالتحاق الصافي في مرحلة الاساسي في الاقليم من ٩٣% الى ٩٩%		وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠		

زيادة الالتحاق الصافي في مرحلة الاعدادية من ١٦% الى ٦٠% في المركز والاقليم		وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠		
زيادة الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم المهني من ٢% الى ١٠% في المركز والاقليم	فتح اقسام وتخصصات في المدارس المهينة لتلائم سوق العمل	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠		
زيادة المدارس المشمولة بالتربية الخاصة الى ٧٥٠٠ مدرسة في المركز والاقليم	مشروع زيادة المدارس المشمولة بالتربية الخاصة	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠	استيعاب التلامذة ذوي الاحتياجات الخاصة في تلك المناطق التي تفتقر الى هذا النوع من التعليم	١٥٠٠
زيادة المدارس المشمولة باليافعين الى ٦٠٠مدرسة	مشروع زيادة المدارس المشمولة باليافعين	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠	استيعاب التلاميذ التي تجاوزت اعمارهم سن التعليم	٣٠٠
زيادة عدد المدارس الموهوبين الى ٢٨ مدرسة	مشروع التوسع لزيادة مدارس الموهوبين	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠	زيادة عدد الطلاب الموهوبين واكتشافهم على مستوى المناطق كافة	٤٢,٥
زيادة نسبة الاناث في مراحل التعليم العام لتصل الى ٥٠% من المجموع	مشروع التوسع في فتح المدارس الخاصة بالاناث بالريف	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠	زيادة نسب الالتحاق الاناث خصوصا في مناطق الريفية	ضمن الكلف التي ذكرت في البنية التحتية

تخفيض نسب الرسوب بما لاتزيد عن ٣% في المدارس الابتدائية وتقليل نسب التسرب الي١% في نفس المرحلة وتخفيض نسب الرسوب في مرحلة المتوسطة ٣% والتسرب لاتزيد عن٣% في نفس المرحلة وتخفيض نسب الرسوب في مرحلة الاعدادية بما لاتزيد عن ٥% والتسرب لاتزيد عن ١% في نفس المرحلة وتخفيض نسب الرسوب في مرحلة التعليم المهني بما لاتزيد عن ٤,٧% والتسرب ما لاتزيد عن ٣% لنفس المرحلة	تفعيل قانون التعليم الالزامي ضمن الامكانات المتاحة بحيث يكون قابل للتطبيق بشكل تدريجي	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠	التوسع في المدارس الاهلية والمسائية بما يسهم في زيادة نسب الالتحاق ومشاركة القطاع الخاص في رفع كفاءة النظام التعليمي	
شمول تلاميذ المرحلة الابتدائية كافة بالتغذية المدرسية	مشروع التغذية المدرسية	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠٢٠	الحصول على بيئة مدرسية جاذبة للتلاميذ وزيادة معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي	٧٣٨٢,٧

المحور الرابع: الجودة في التربية

الغاية : الارتقاء بمستوى جودة الانشطة المختلفة في وزارة التربية بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية
البرنامج : الالتزام بتطبيقات ادارة الجودة في وزارة التربية

الهدف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنة التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التقديرية بالمليار
انشاء وحدات تنظيمية متخصصة بالجودة في مؤسسات وزارة التربية	فتح شعب للجودة في المديريات العامة للتربية	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠١٣	تطبيق نظام الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية	الموازنة الجارية
اعداد مواصفات للجودة في مجال التربية في ضوء ما معتمد اقليميا" وعالميا"	مشروع لوضع معايير الجودة للمدرسة والمنهج والامتحانات والادارة والمعلم	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠١٣	دليل معتمد للجودة في مؤسسات وزارة التربية	الموازنة الجارية
اجراء اختبارات للمدارس التي تبدأ بتطبيق معايير الجودة ومنح حوافز لمن يحصل على اعلى التقييمات	وضع تعليمات لاجراء اختبار في المناطق والمحافظات	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠١٣	لقياس كفاءة الطلاب بالمقارنة بين المدارس والتهيؤ للوصول الى الاختبارات الاقليمية والعالمية	الموازنة الجارية
تمكين العاملين في وزارة التربية من تحقيق اقصى فائدة ممكنة من تقانة	مشروع بناء مكتبة في اقسام الحاسوب	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠١٢	تطوير العاملين ورفع كفاءتهم وثقافتهم بالحاسب الالكتروني	١,٢٥٤

المعلومات والاتصالات					
تلبية احتياجات المدارس كافة بالمختبرات المدرسية ولمختلف الاختصاصات العلمية	مشروع انشاء ١٩٧٤٢ مختبر لكافة المراحل الدراسية	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠	ارتفاع كفاءة الطلاب العلمية والمهارية واتقان المادة العلمية	١٠٠,٦
جعل المناهج مواكبة للتطور الحاصل في مجالات العلوم المتنوعة وبما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة في العراق	حوسبة المناهج تطوير القناة التربوية تجهيز المختبرات المدرسية بالاجهزة والمعدات توفير الوسائل التعليمية	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠١٤	رفع كفاءة العلمية لطلاب وتحسين ادائهم العملية وضع الاطر العملية لتطوير المناهج	١٣٢
تلبية احتياجات المدارس من المكتبات وللمراحل الدراسية كافة	انشاء ١٢٣٧١ مكتبة مدرسية وللمراحل الدراسية كافة	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠	توسيع مدارك الطلاب وتعديد ثقافاتهم وزيادة اطلاعاتهم المتنوعة ومواكبة التطورات	١٧٥٧,٨
اعادة النظر في الاهداف التربوية بين فترة واخرى من اجل مواكبتها للتطورات	مشروع اعادة النظر في الاهداف التربوية كل خمس سنوات	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠٢٠	مواكبة التطورات العالمية في مجال العلوم كافة	موازنة الجارية
تعزيز القيم المدنية في المناهج	تأليف دليل المعلم دورات للقيادات الادارية (المدراء والمعلمين)	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠١٣	خلق مواطن صالح يؤمن بأحترام الاخر والتسامح	موازنة الجارية
تنمية قدرات المعلمين	تدريب ٧٠٠ الف معلم	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠٢٠	تحسين أداء العاملين	٢٠,٥٢

والمدرسين والاداريين	ومدرس واداري في المركز والاقليم			ورفع كفاءتهم المهنية والتربوية	
تلبية احتياجات المدارس التي تفتقر الى الارشاد التربوي والنفسي	شمول ٧٠٥٥ مدرسة بالارشاد التربوي	وزارة التربية	٢٠١١ - ٢٠٢٠	حل مشاكل التلاميذ النفسية والتربوية ودعم التفوق العلمي للطلبة	موازنة جارية
تحديث اساليب التقويم والامتحانات لمواكبة التطورات	انشاء بنك المعلومات للاسئلة تطور اساليب الامتحانات الحالية	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠١٥	أسئلة امتحانيه شاملة تغطي الجوانب المعرفية والمهارية للطلبة	موازنة جارية
ادخال الحوسبة في الصف الدراسي لـ ٣٠٠٠ مدرسة	مشروع الصف الالكتروني النموذجي في المدرسة	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠٢٠	تخريج طلاب على مستوى عالي من الثقافة الالكترونية والعلمية التي تؤهلهم للتعليم الجامعي الحديث	٣٠
تطوير اساليب الامتحانات والتقويم وفق اساليب حديثة	مشروع تطوير الاسئلة الامتحانية الى اسلوب الاسئلة ذات الاختيارات المتعددة باستخدام التصحيح الالكتروني	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠١٤	زيادة معارف ومهارات الطلاب العلمية والابتعاد عن اساليب التلقين والحفظ	موازنة الجارية
اعداد ٢٥٠٠ من المدراء كقادة مرجعيين لتطوير المدراء اداريا وقياديين في مجال التربوي	مشروع اعداد دورات تدريبية مكثفة من الناحية الادارية والمالية والوظيفية للقادة المرجعيين	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠٢٠	مدراء مدارس ذو كفاءة عالية من ناحية الادارية والمالية والوظيفية	١٠

تحديد الحاجات التربوية من مدارس والملاكات التعليمية والبيئة المدرسية والمستلزمات والتجهيزات التربوية	مشروع الخارطة المدرسية	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠١٤	توزيع المدارس حسب المعايير التربوية والسكانية والمستلزمات المطلوبة	
تنويع اساليب التقويم	مشروع امتحانات الوطنية و المشاركات الدولية	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠٢٠	تعرف على المستويات المختلفة لطلبة في المجالات العلمية	٩
سد النقص الحاصل في اعداد المشرفين والاختصاصين التربويين	تهيئة الكوادر المتخصصة في مجال الاشراف والاختصاص التربوي حسب الاختصاص	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠٢٠	تغطية جميع المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية بالمشرفين التربويين والاختصاصيين التربويين حسب الاختصاص ووفق المعايير التربوية وحسب المناطق الجغرافية	من الموازنة الجارية

المحور الخامس: **التمويل والانفاق**

الغاية : تلبية متطلبات تمويل قطاع التربية والتعليم العالي والعمل على تحسين كفاءة إدارة الاموال وترشيد انفاقها.

البرنامج : **زيادة الموارد المالية لقطاع التربية**

الهدف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنة التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التقديرية بالمليار
توفير مصادر اخرى للتمويل لزيادة التخصيصات المالية	مشروع بترودولار	الحكومة	٢٠١١ - ٢٠٢٠	زيادة التخصيصات للمشاريع التربوية	
تعديل الرواتب والتخصيصات للمعلمين والمدرسين بما يتناسب مع المستوى المعيشي	اعادة النظر بسلم الرواتب ليتناسب مع مستويات الدخل في العراق	الحكومة	٢٠١٢ - ٢٠٢٠	رفع مستوى الدخل ومستوى المعيشة للمعلمين والمدرسين	موازنة الجارية
زيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة وزارة التربية من ٤% الى ٣٠%	مشروع تقديم خطة تتضمن المشاريع الاساسية من خطة الاستراتيجية بما يرفع نسبة التخصيص الى ٣٠% من الموازنة المالية	الحكومة	٢٠١٢ - ٢٠٢٠		

المحور السادس: البحوث والدراسات

الغاية : جعل المركز قادرا على القيام بمهامة بشكل فاعل
البرنامج : الارتقاء بأداء مركز البحوث والدراسات

الهدف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنة التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التقديرية بالمليار
تمكين مركز البحوث من ناحية العلمية والادارية وربطة مع مراكز اتخاذ القرار الاولى وتعزيزه بحملة الشهادات العليا في مجالات العلمية المختلفة وربطة بالعالم الخارجي	مشروع استخدام المكتبة الالكترونية	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠١٥	رفع مستوى طلبة الباحثين و والعاملين في المؤسسات التربوية من الناحية البحثية	٢,٢٨
	اصدار مجلة علمية محكمة وانشاء بناية خاصة بها مع مطبعتها	وزارة التربية	٢٠١٢ - ٢٠١٤	نشر البحوث التربوية والعلمية والحصول على الامتيازات والاستحقاق العلمي والمادي	٢,٨٥
	مشروع لوضع معايير للوصول الى المشكلات التربوية وفق قاعدة البيانات والمعلومات المتكاملة لمختلف الجوانب الادارية والفنية والموارد البشرية	وزارة التربية	٢٠١٢ – ٢٠١٤	التعرف على مشاكل والمعوقات التربوية واتخاذ الحلول والبدائل لها في نظام التربوي	

برامج ومشاريع المنظمات الدولية

الهدف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنة التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التقديرية بالمليار
تحسين البيئة التعليمية	مشروع الإصحاح البيئي	المنظمات الدولية (اليونسيف)	٢٠١١ ومستمر	بيئة ومناخ جيد	ميزانية مقترحة
تحديث التشريعات والانظمة وتطوير مفاصل العملية التربوية	تحديث القطاع العام في وزارة التربية (IPSM)	المنظمات الدولية (اليونسيف)	٢٠١١ ومستمر	قوانيين وتشريعات جديدة تتناسب مع الظروف الآنية والمستقبلية وتطوير المجالات النوعية للعملية التربوية	٦٦مليار
النهوض بواقع التعليم الابتدائي	برنامج تحسين التعليم الابتدائي في العراق	المنظمات الدولية (اليونسيف)	٢٠١١ ومستمر	تحقيق تعليم ابتدائي كفؤ معد للمرحلة اللاحقة	٢٧,٢ مليار
بناء مدارس لمختلف المراحل الدراسية	مشروع المنحة الطارئة لبناء المدارس / الثالث (TEEP)	المنظمات الدولية (البنك الدولي)	٢٠١٠ ومستمر	فك الازدواج الثنائي والثلاثي والتعويض عن المدارس الايلة للسقوط والمدارس الطينية	١٢٠مليار
شمول كافة تلاميذ المرحلة الابتدائية بالتغذية المدرسية	مشروع التغذية المدرسية	المنظمات الدولية (منظمة الغذاء العالمي)	٢٠٠٤ ومستمر	الحصول على بيئة مدرسية جاذبة للتلاميذ وزيادة معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي	٤٩,٢

شمول التلاميذ من الفئات المهمشة بالمساعدات	مشروع مساعدة الفئات المهمشة في العراق	المنظمات الدولية (منظمة الغذاء العالمي)	٢٠١٠ ومستمر	توفير بيئة مدرسية ملائمة	٢٨٢
شمول تلاميذ المرحلة الابتدائية بالتغذية المدرسية	المشروع التجريبي للتغذية المدرسية	المنظمات الدولية (منظمة الغذاء العالمي)	٢٠٠٩ ومستمر	توفير بيئة مدرسية جاذبة للتلاميذ	٣١,٢
النهوض بواقع التقييم للقطاع التربوي	مشروع اكمال التقييم الشامل لقطاع التقييم في العراق	المنظمات الدولية (اليونسكو واليونسيف)	٢٠١١ ومستمر	التعرف على مستويات الواقع التربوي في العراق مقاساً بمعايير تربوية وعلمية	١,٣٥٨
الارتقاء بمستوى الخدمات لبعض المدارس في بغداد	مشروع رفع مستوى الخدمات لمدارس مختارة في بغداد	المنظمات الدولية (كويكا)	٢٠١٠ ومستمر	توفير بيئة ومناخ دراسي جيد لبعض مدارس بغداد	١,٨
بناء مدارس لسد النقص الحاصل في الابنية المدرسية	مشاريع المنحة الكويتية الاولى	المنظمات الدولية (صندوق التنمية الاقتصادية العربية)	٢٠٠٦ ومستمر	فك الازدواج الثنائي والثلاثي والتعويض عن المدارس الطينية والآيلة للسقوط	٣,٦
بناء مدارس لسد النقص الحاصل في الابنية المدرسية	مشاريع المنحة الكويتية الثانية	المنظمات الدولية (صندوق التنمية الاقتصادية العربية)	٢٠٠٩ ومستمر	فك الازدواج الثنائي والثلاثي والتعويض عن المدارس الطينية والآيلة للسقوط	٢,٤

الملخص					
المحور	الغايات	البرامج	عدد المشاريع	سنوات التنفيذ	الكلف بالمليار
السياق المؤسسي للتربية	تطوير المنظومة الادارية والقانونية والمالية وتحسين ممارسات الادارة	اعادة النظر في قانون وزارة التربية والتشريعات الادارية والمالية	٧	٢٠١١ -٢٠١٢	من الموازنة الجارية
البنية التحتية	توفير الابنية الكافية لاستيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة لمراحل كافة وتحسين المناخ الصحي والبيئة المدرسية الامنة والصحية في المؤسسات التربوية	بناء مدارس للمراحل الدراسية كافة وترميم غير الصالح منها	١٥	٢٠١١ - ٢٠٢٠	٢٣٩٧١,٠٩
الفرص المتاحة	توفير فرص التعليم اكفأ للجميع	زيادة الالتحاق التلامذة والطلبة وتحقيق المساواة وزيادة الكفاءة في كافة المراحل	١٢	٢٠١١ - ٢٠٢٠	١٠٤٨٥,٢
الجودة في التربية	الارتقاء بمستوى جودة الانشطة المختلفة في وزارة التربية بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية	الالتزام بتطبيقات ادارة الجودة في وزارة التربية	٢٣	٢٠١١ - ٢٠٢٠	٢٠٦١,١٧٤
التمويل والانفاق	توفير التخصيصات الكافية لقطاع التربية	زيادة الموارد المالية لقطاع التربية	٣	٢٠١١ - ٢٠٢٠	من الموازنة العامة
البحوث والدراسات	تمكين مركز البحوث من الناحية العلمية والادارية	الارتقاء بأداء مركز البحوث والدراسات	٣	٢٠١١ - ٢٠١٥	٥,١٣
المجموع			٦٣		٣٦٥٢٢,٥٩٤
المشاريع المنفذة من قبل المنظمات الدولية			١١		٥٨٤,٧٥٨
المجموع الكلي			٧٤		٣٧١٠٧,٣٥٢

برامج ومشاريع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أولاً :السياق المؤسسي

الغاية : تطوير المنظومة التشريعية والقانونية والادارية والمالية وتحسين ممارسات الإدارة

البرنامج :تشريع قوانين وتحسين منظومة الإدارة لتطوير منظومة التعليم العالي

الأهداف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنوات التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التخمينية		
					الموازنة الجارية	الإستراتيجية	التمويل الدولي
تشريع قانون جديد لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقانون للتعليم الجامعي الأهلي، خلال سنة واحدة من الإعلان عن الإستراتيجية، تضمن القضاء على التداخل في الأعمال، وزيادة مستوى اللامركزية وتخويل الصلاحيات، ودعم استقلالية الجامعات.	تعديل قوانين وزارة التعليم العالي	الوزارة وتشكيلاتها (الجامعات والهيئات) في المركز والإقليم	2013/2012	تشريع قوانين تؤدي الى زيادة مستوى اللامركزية وتخويل الصلاحيات ودعم استقلالية الجامعات والقضاء على التداخل في الأعمال	ضمن الموازنة الجارية	-	-
	تعديل الأنظمة ومراجعة التعليمات الكفيلة بمساهمة القطاع الخاص في مجالس الإدارات الجامعية .	الوزارة وتشكيلاتها (الجامعات والهيئات) في المركز	2012	إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والقطاعات التنموية والإنتاجية المختلفة في صناعة مستقبل التعليم العالي	ضمن الموازنة الجارية	-	-

	تعديل قانون الجامعات والكليات الأهلية المرقم (13) لسنة 1996 المعدل وبما يتلاءم والظرف الحالي للمجتمع	الوزارة وتشكيلاتها (الجامعات والهيئات) في المركز	2012	زيادة التكامل والتنسيق بين التعليم العالي والاهلي	ضمن الموازنة الجارية	-	-
تطبيق مبدأ الحريات الأكاديمية والالتزام الكامل بمضامينه. إبقاء الوزارتين بعيداً عن أية تدخلات في شؤونهما، وجعلهما فوق الميول والاتجاهات السياسية والعرقية والدينية، وإحكام ذلك دستورياً وقانونيا	تبني اجراءات تعتمد على مبدأ الشفافية والمساءلة في تطبيق العدالة في التعليم العالي اعتماد اختيار القيادات الجامعية على وفق معايير الكفاءة والمنافسة. اقرار برامج اهام بالسلوك الانساني والمهني وترسيخ القيم الجامعية	الوزارة وتشكيلاتها (الجامعات والهيئات) في المركز والإقليم	2014-2012	تيسير سبل مقابلة مسؤولي التعليم العالي من الجهات ذات العلاقة القانونية والتفتيشية والإعلامية عقد لقاءات وندوات دورية لهذا الغرض. الاختيار المؤسسي للقيادات الجامعية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. نشر الوعي الاخلاقي والمهني ودعم القيم الجامعية .	ضمن الموازنة الجارية	-	-

التزام المؤسسات الدستورية بتطوير قطاع التربية والتعليم العالي ودعمه.	تحديث ادارة القطاع التربوي	الاتحاد الاوربي بتكليف من اليونسكو	2014-2010	تطوير المنظومة الادارية وتحديث عمليات ادارة القطاع التربوي	-	-	ضمن منحة الاتحاد الأوربي لتحديث ادارة القطاع الحكومي في العراق بقيمة اجمالية 55 مليون دولار
اعداد نظام متكامل للتأهيل وبناء القدرات يشمل الاختصاصات المهنية والتقنية	بناء وتأهيل القدرات الفنية يشمل التخصصات الإدارية والمهنية والتقنية لموظفي مركز الوزارة والجامعات	الوزارة وتشكيلاتها (الجامعات والهيئات) في المركز والإقليم	سنوياً	تحسين اداء العاملين ورفع قدراتهم الادارية والفنية والتقنية	–	بواقع (5) مليار دينار سنويا (تدريب 1000 منتسب من الاداريين والفنيين وتدريسين من ذوي المراتب العلمية المختلفة سنويا)	–
تبني ممارسات الحوكمة في الوزارة وتشكيلاتها	تفعيل برامج الحكومة الالكترونية لاغراض المتابعة والاشراف	الوزارة وتشكيلاتها (الجامعات والهيئات) في المركز والإقليم	سنوياً	تفعيل ممارسات الحوكمة	ضمن الموازنة الجارية	–	–
	تفعيل استخدام التقنيات والبرامج الحديثة في العمل الإداري	الوزارة وتشكيلاتها (الجامعات والهيئات) في المركز والإقليم	سنوياً	زيادة اعتماد البريد الالكتروني	ضمن الموازنة الجارية	-	-

	مشروع HEMiS	الوزارة وتشكيلاتها (الجامعات والهيئات) في المركز والإقليم	2013	انشاء قاعدة بيانات موحدة	–	–	(تخصيصات غير محددة) الدول المانحة وبأشراف منظمة اليونسكو
إعداد التوصيف الوظيفي الكامل في الوزارتين، والالتزام التام بتطبيقه.	تبني الأساليب العلمية في الإدارة والتوسع في تفويض الصلاحيات وتبسيط اجراءات العمل	الوزارة وتشكيلاتها (الجامعات والهيئات) في المركز والإقليم	2013	استكمال متطلبات الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي وضمان استقلالية الجامعات	ضمن الموازنة الجارية	–	–
	اعداد دليل الوصف الوظيفي لمركز الوزارة ومراكز الجامعات	الوزارة وتشكيلاتها (الجامعات والهيئات) في المركز والإقليم	2012-2011	تطوير المنظومة الادارية تحسين مستوى الاداء	ضمن الموازنة الجارية	–	–

ثانيا :البنى التحتية

الغاية: تهيئة بنى تحتية ملائمة وقادرة على استيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة بمختلف المراحل الدراسية والعمل على تحسين المناخ التنظيمي وتطوير البيئة المدرسية والجامعية.

البرنامج : انشاء وتوسيع وتأهيل البنى التحتية

الأهداف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنوات التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التخمينية		
					الموازنة الجارية	الإستراتيجية	التمويل الدولي
استحداث مدن جامعية بعدد 15 جامعة حكومية متكاملة في المركز و 6 جامعات حكومية متكاملة في الإقليم لغاية 2020م واستحداث كليات ومعاهد وأقسام علمية جديدة، فضلاً عن توسيع الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد القائمة.	انشاء جامعات بمرافقها كافة (قاعات دراسية ،مختبرات،اقسام داخلية،مراكزبحثيةوعلمية، مراكز ترفيهية وصحية متضمنة النوادي الطلابية)	الوزارة والجامعات (المركز)	(2016-2011) جامعة الفلوجة للعلوم التطبيقية/محافظة الانبار -جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية/محافظة النجف الاشرف -جامعة البترول والمعادن الجنوبية/محافظة البصرة -جامعة القاسم الخضراء/محافظة بابل _جامعة العلوم الطبية والصيدلانية في مجمع البياع/محافظة بغداد-الكرخ -جامعة الكرخ في موقع العامرية/محافظة بغداد الكرخ -جامعة سامراء/محافظة صلاح الدين -جامعة نينوى التخصصية/محافظة نينوى -جامعة البترول والمعادن في	- زيادة القدرة الاستيعابية للجامعات والهيئات وتوفير البيئة الملائمة للطلبة والاساتذة والموظفين وسد حاجة المجتمع لهم . - ضمان جودة البنى التحتية للجامعات	_	(9) تريليون دينار بمعدل (600) مليار دينار لكل مدينة جامعية	_

			الشمال/محافظة صلاح الدين - استحداث جامعة البترول والمعادن في الوسط -جامعة سومر/محافظة ذي قار-قضاء الرفاعي (2017-2020) استحداث اربع جامعات واستكمال متطلباتها لغاية عام 2020				
	انشاء 15 كلية تقنية متكاملة(تتضمن السكن للتدريسيين والاقسام الداخلية والاسواق ومراكز ترفيهية وصحية)	وزارة التعليم العالي وهيئة التعليم التقني	2011 (3) كليات 2012 (1) كلية 2013 (2) كليات 2014 (1) كلية 2015 (1) كلية 2016 (2) كليات 2017 (2) كليات 2018 (2) كليات 2020 (1) كلية	- تهيئة بنى تحتية مناسبة لمتطلبات النعليم التقني . - زيادة القدرة الاستيعابية لقيول الطلبة وضمان الجودة		300 مليار دينار عراقي بواقع (20) مليار دينار لكل كلية تقنية	
	انشاء 30 معهد تقني متكامل (متضمنا الورش والمختبرات والسكن والاقسام الداخلية واسواق)	وزارة التعليم العالي وهيئة التعليم التقني	2011 (1) معهد 2012 (3) معهد 2013 (3) معهد 2014 (3) معهد 2015 (4) معهد 2016 (4) معهد 2017 (4) معهد 2018 (3) معهد 2019 (2) معهد 2020 (3) معهد	تهيئة بنية جامعية مناسبة للطلاب والتدريسين		300 مليار دينار عراقي بواقع (10) مليار دينار لكل معهد تقنية	

	انشاء 3 جامعات تقنية في كل من أربيل، سليمانية ودهوك (تحويل المعاهد التقنية إلى جامعة تقنية) وإنشاء 3 جامعات أخرى حكومية	الوزارة والجامعات (الإقليم)	2012-2015 (3) ثلاث جامعات تقنية 2016 جامعة حكومية 2018 جامعة حكومية أخرى 2019 جامعة حكومية أخرى	ضمان الجودة وفسح المجال أمام المؤهلين من المعاهد التقنية لتكملة الدراسة في الكليات التقنية	–	(1,2) تريليون دينار بمعدل 400 مليار دينار لكل جامعة	–
	العمل على إكمال مجمع الجامعات في كل من السليمانية، دهوك وكويسنجق والتخطيط لبناء مجمع جامعة صلاح الدين	الوزارة والجامعات (الإقليم)	2011-2011 2017-2012	تهيئة بيئة جامعية ملائمة	–	- (150) مليار دينار سنوياً لتكملة مجمعات جامعات السليمانية، دهوك و كويسنجاق لمدة (3) سنوات - (300) مليار دينار لانشاء مجمع جامعة صلاح الدين ولمدة (5)سنوات متتالية.	-
	اعداد قانون تحويل بعض الاراضي الزراعية (عند الضرورة) الى اراضي للمؤسسات التعليمية والتربوية	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	2012	توفير مساحات مناسبة لانشاء مدن جامعية جديدة بكل متطلباتها	ضمن الموازنة الجارية	–	–

توفير الخدمات التربوية والصحية والرياضية والبيئية والنفسية المناسبة في المؤسسات التعليمية كافة	توسيع وتأهيل الجامعات القائمة وتأهيلها بمستوى الجامعات العالمية بضمنها مشاريع الخطة الخمسية للجامعات ضمن الموازنة الاستثمارية وتفاصيلها المرفوعة لوزارة التخطيط	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا	جامعات بمواصفات عالمية	–	13,5تريليون ضمنها 6.5 تريليون دينار تقريبا تخمينات الخطة لخمسية للجامعات	
	إنشاء الكيانات التي تنظم مساهمة القطاع الخاص في مجال تطوير وبناء البنى التحتية.	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	2013	مركز متخصص يضم كيانات هندسية وادارية وقانونية لتنظيم العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص	ضمن الموازنة الجارية	–	–
	تاهيل الاقسام الداخلية للجامعات	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا	اقسام داخلية متكاملة وبمواصفات عالية الجودة		من ضمن مشروع توسيع وتاهيل الجامعات	

ثالثا : الفرص المتاحة

الغاية: توفير فرص التعلم الكفء للجميع

البرنامج: التعليم الكفء للجميع

الاهداف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنوات التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التخمينية		
					الموازنة الجارية	الإستراتيجية	التمويل الدولي
زيادة نسبة الالتحاق الصافي في التعليم العالي من 14% إلى 20% عام 2020	انشاء كليات تخصصية ضمن اليات التعاون مع الوزارات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصناعة (المركز)	(2020-2011) -كلية الهندسة التطبيقية للحديد والصلب/موقع شركة الحديد والصلب- البصرة (2013) كلية الهندسة التطبيقية لصناعة الاسمدة في البصرة (2014) كلية الهندسة التطبيقية لصناعة الورق في البصرة (2015) -كلية الهندسة التطبيقية للفوسفات/موقع عكاشات – الانبار(2015). -كلية الهندسة	توفير دراسات تخصصية رصينة في المجالات الهندسية تطوير الصناعات الاستخراجية استغلال موجودات المنشأت الصناعية ومواقعها في فتح قنوات تخصصية	ضمن الموازنة الجارية للوزارة والوزارات المستفيدة	--	-

			التطبيقية للكبريت/موقع الشرقاط 555-نينوى (2015). كلية الهندسة التطبيقية للالمنيوم/موقع شركة اور لصناعة الالمنيوم-ذي قار (2016).				
	دمج الكليات المتناظرة	الوزارة والجامعات في (الإقليم)	2015-2012	ترشيد النفقات والعمل التضامني والضمان النوعي	ضمن الموازنة الجارية	-	-
	برنامج توزيع التخصصات التقنية بما يتوافق المحافظات من خلال استغلال الموارد المتاحة فيها لتوفير فرص عمل جديدة .	الوزارة وهيئة التعليم التقني(في المركز والاقليم)	سنويا ، ابتدا من عام 2013	تسويق الاختصاصات المهنية والتقنية	ضمن الموازنة الجارية	-	-
	تبني برنامج اعلامي لتوعية خريجي التعليم المهني للالتحاق بالتخصصات التقنية من خلال ضمان بعض الحوافز التي تساهم في زيادة نسب الالتحاق.	هيئة التعليم التقني في المركز	سنويا	زيادة نسب اللاتحاق في التخصصات التقنية	-	مليار دينار سنويا (يتضمن أجور الايفادات وزيارات المدارس والإعلانات في وسائل الإعلام)	-
	ايجاد فرص عمل لخريجي التعليم التقني لتلبية احتياجات سوق العمل بالاستفادة من الفرص المتاحة في الشركات الاستثمارية .	التعليم العالي ووزارة التخطيط والوزارات الاخرى (في المركز والاقليم)	سنويا	تشجيع الالتحاق في الدراسات التقنية وتوفير فرص عمل للخريجين	ضمن الموازنة الجارية	-	-

زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الدراسات العليا داخل العراق وخارجه من 5% إلى 10% عام 2020	التوسع المدروس في برامج الدراسات العليا داخل البلد وخارجه وفق معايير رصينة	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنوياً	- زيادة حملة الشهادات العليا باعتماد المعايير السائدة عالمياً مقارنة مع عدد السكان - اقرار نظام تعليمي يساعد في تهيئة الطلبة لبرامج الدراسات العليا.	-	(50) مليار دينار (ارسال 1000 طالب خارج العراق سنويا بكلفة 50 مليون دينار عراقي للطالب)	-
	اعتماد أسس جديدة في القبول في الدراسات العليا	الجامعات والهيئات في (المركز والإقليم)	سنوياً	- الايفادة من التجارب ونظم الاختبارات العالمية في قياس الكفاءة - تنظيم عملية القبول في الدراسات العليا لتعزيز الرصانة العلمية .	ضمن الموازنة الجارية	-	-
	تعديل التعليمات الخاصة بأستحداث الدراسات العليا بما يسمح بتعويم التخصصات النادرة	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا	استحداث دراسات عليا بتخصصات جديدةالاستفادة من التخصصات النادرة في الجامعات والوزارات الاخرى	ضمن الموازنة الجارية	-	-
	قبول الطلبة في الدراسات الجامعية الأولية والدراسات العاليا من خلال التعليم الموازي	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	2013 وتستمر لغلية 2020	فسح المجال أمام الراغبين في الألتحاق بالدراسات العليا وخاصة المتجاوزين من العمر وفقا لمعايير الكفاءة والتخصص	ضمن الموازنة الجارية	-	-
زيادة مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص التعليم العالي لتكون بما لا تقل عن 20%.	اعداد مشروع للتفاعل بين المؤسسات التربوية وشركات القطاع الخاص	مسؤلية مشتركة (الوزارة /الجامعات وشركات القطاع الخاص)	2011-2013 وبشكل مستمر لغاية عام 2020	فسح المجال للاستثمار في التعليم العالي	ضمن الموازنة الجارية ومساهمة القطاع الخاص	-	-

زيادة نسبة الإناث في التعليم العالي إلى 50% من مجموع المسجلين سواء في الريف أم الحضر	اعداد دراسات لمعالجة تدني نسب التحاق الاناث في بعض المحافظات وفتح اقسام علمية متخصصة تتناسب والحاجة الى تعزيز دور المرأة في المجتمع	الوزارة والجامعات في (المركز)	سنويا	تحقيق التوازن في نسب الاناث في التعليم الجامعي	-	ضمن مشروع توسيع وتأهيل الجامعات	-
تخفيض نسب الرسوب في التعليم العالي بما لا يزيد على 5%.	تفعيل نظام دفع مبالغ نقدية من الطلبة الراسبين عن كل سنة رسوب	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا	تقليل نسب الرسوب	-	-	-
تخفيض نسب التسرب في التعليم العالي بما لا يزيد على 3%.	انشاء مركز متخصص لتشخيص ومعالجة الظواهر السلبية في المجتمع الجامعي	الوزارة والجامعات في (المركز)	2013	تقليل نسب الرسوب والتسرب تحجيم السلوك المدان في المجتمع الطلابي	-	ضمن مشروع توسيع وتاهيل الجامعات	-
	تشريع قانون صندوق دعم الخريجين من الجامعات وهيئة التعليم التقني (لحين توفير فرص عمل لهم)	الوزارة والجامعات والقطاع الخاص(المركز والاقليم)	2014-2013	تشجيع الطلبة للاستمرار بالدراسة تخفيف معانات الطلبة وخاصة للإناث وذوي الشهداء	-	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تتحمل كلف إنشاء الصندوق	-
تخفيض نسب الرسوب في الدراسات العليا بما لا يزيد على 1%.	تطويرالبرامج والنظم في الدراسات العليا (المناهج،الامتحانات،البيئة..الخ) بمايتناسب مع الموجود في الجامعات العالمية الرصينة لاختيار الأفضل منها ودراسة امكانية تطبيقها في الجامعات العراقية .	الوزارة والجامعات (في المركز والاقليم)	سنويا	وضع واقرار نظم جامعية حديثة تواكب النظم العالمية .	ضمن الموازنة الجارية	-	-

رابعا : الجودة

الغاية : -تحقيق الجودة والاعتماد في العملية التعليمية وبما يماثلها اقليميا وعالميا

البرامج : تحقيق الجودة والاعتمادية في التعليم العالي

الاهداف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنوات التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التخمينية		
					الموازنة الجارية	الإستراتيجية	التمويل الدولي
تخفيض المعدل العام من حوالي (4) تدريسيين في كل غرفة إلى غرفة مستقلة لكل تدريسي من حملة مرتبة الأستاذية، وغرفة لكل (2) تدريسي من حملة المراتب العلمية الأخرى. --	مشروع توسيع وتطوير غرف التدريسيين	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	2020-2012	تهيئة بيئة علمية مناسبة للتدريسيين وتوفير متطلبات مطابقة لمعايير الجودة		*موازنة الجامعات المستحدثة *موازنة مشروع توسيع وتأهيل الجامعات	-
تخفيض المعدل العام لعدد الطلاب في المتر المربع الواحد من المساحة المخصصة للمطالعة في مكتبة الكلية من حوالي (12) طالباً إلى (4) طلاب/ متر مربع.	ضمن مشاريع البنى التحتية	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	2020-2012	توفير قاعات دراسية ومختبرات وقاعات للمطالعة ومرافق عامة مطابقة لمعايير الجودة			
تخفيض معدل عدد الطلاب لكل مقعد من مقاعد المطالعة في المكتبة من حوالي (19) طالب إلى (6) طلاب/ مقعد.	ضمن مشاريع البنى التحتية		2020-2012				

تخفيض المعدل الإجمالي لعدد التدريسيين لكل حاسبة من (7) تدريسيين/ حاسبة إلى حاسبة لكل تدريسي. تخفيض المعدل الإجمالي لعدد طلبة الدراسات العليا لكل حاسبة من (21) طالب دراسات عليا/ حاسبة إلى (4) طلاب دراسات عليا لكل حاسبة. تخفيض المعدل الإجمالي لعدد الطلبة لكل حاسبة من (24) طالب/ حاسبة إلى (6) طلاب لكل حاسبة.	مشروع "حاسبة لكل تدريسي حاسبة لكل اربعة طلاب دراسات عليا حاسبة لكل سته طلاب اولية	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	2020-2012	تحسين البيئة التعليمية للتدريسيين والطلبة	-	*موازنة الجامعات المستحدثة *موازنة مشروع توسيع و تأهيل الجامعات	-
توفير القاعات الدراسية المناسبة ومستلزماتها.	مشروع تطوير القاعة الدراسية	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	2012-2020	توفير قاعات دراسية مناسبة تتوفر فيها كافة المستلزمات التعليمية	-	*موازنة الجامعات المستحدثة *موازنة مشروع توسيع و تأهيل الجامعات	-
جعل الموارد المعرفية فاعلة في تحقيق ما وجدت من أجله كأحد أركان عمليَتيْ التعليم والتعلم.	تبني مشروع "توفير الموارد المعرفية للجامعات"	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	2012-2020	تحسين كفاءة التدريسيين والخريجين	الموازنة الجارية	-	-
تخفيض نسبة حملة اللقب العلمي (مدرس مساعد) من حوالي (60%) إلى ما لا يزيد على (20%) في الجامعات العراقية والكليات التقنية، وما لا يزيد على 50% في المعاهد التقنية.	مشروع تعديل الأنظمة والتعليمات المتعلقة بأسس الترقية والتفرغ العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات .	الوزارة والجامعات في (المركز)	2016-2012	رفع مستوى اعضاء الهيئة التدريسية ورفع اعداد الالقاب العلمية العليا	الموازنة الجارية	-	-

رفع نسبة حملة اللقب العلمي (أستاذ) من حوالي (5%) إلى ما لا يقل عن (20%).	مشروع دعم الالقاب العلمية للتدريسيين	الوزارة والجامعات في (المركز)	2016-2012	- مراعات محفزات اللقب العلمي (مالية ، معلوماتية ، اعتبارية) - خلق بيئة تنافسية	الموازنة الجارية	–	–
زيادة نسبة أعضاء هيئة التدريس حملة شهادة الدكتوراه من حوالي (40%) إلى ما لا يقل عن (75 %). تخفيض نسبة أعضاء هيئة التدريس حملة شهادة الماجستير من حوالي (60%) إلى ما لا يزيد على (20 %) في الجامعات العراقية والكليات التقنية، وما لا يزيد على 50% في المعاهد التقنية.	ضمن مشاريع زيادة الالتحاق بالدراسات العليا من اعضاء الهيئة التدريسية	الوزارة والجامعات في (المركز)	2016-2012	ترصين الشهادات العلمية وتعديل هيكل المراتب العلمية لاعضاء الهيئة التدريسية	الموازنة الجارية	–	–
زيادة الفرص أمام الإناث لإشغال مناصب رؤساء جامعات وهيئات، ومساعديهم، وعمداء كليات ومعاهد، ورؤساء أقسام علمية.	مشروع تخصيص حصة من المقاعد القيادية للعناصر النسوية في الجامعات وهيئة الرأي	الوزارة والجامعات في (المركز)	2016-2012	تحقيق التوازن في القيادات الادارية العليا بين النساء والرجال ودعم دور المرأة في القيادة الجامعية	ضمن الموازنة الجارية	–	–
اعتماد الكفاءة العلمية والتربوية في إسناد الوظائف القيادية العليا في الجامعات والكليات والمعاهد.	اعتماد اختيار القيادات الجامعية على وفق معايير الكفاءة والمنافسة	الوزارة والجامعات في (المركز)	دوريا	- اختيار القيادات على اساس الكفاءة العلمية والتربوية - التكليف الدوري كل (4) سنوات بالمناصب الادارية	ضمن الموازنة الجارية	–	–
تقليص الفجوة الواضحة بين المعايير العلمية وكم ونوع أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الأهلية.	مشروع تطبيق الامتيازات نفسها الممنوحة للتدريسيين في التعليم الحكومي بللتدريسيين في التعليم الاهلي	الوزارة والجامعات الاهلية(المركز)	2014-2013	تعزيز ملاكات الجامعات الاهلية من التدريسين	ضمن الموازنة الجارية	–	–

	مشروع وضع الية لرفع امكانيات الكليات الاهلية الى مستوى فتح الدراسات العليا.	الوزارة والجامعات الاهلية(المركز)	2014-2013	رفع نسب الالتحاق بالدراسات العليا	ضمن الموازنة الجارية	–	–
زيادة عدد المختصين في إدارة الجودة والاعتماد الاكاديمي .	تعزيز الدور الرقابي للتحقق من نتائج قياس الاداء والجودة في التعليم العالي ، حصول الجامعات والهيئات التابعة للوزارة على شهادات الاعتماد الاكاديمي من المؤسسات العالمية والاقليمية المعتمدة	الوزارة والجامعات (المركز والإقليم)	2014-2012	قياس جودة التعليم العالي وحصول الكليات والمعاهد في الجامعات الرسمية والتعليم التقني والتعليم الاهلي ، على شهادات الاعتماد والجودة	ضمن الموازنة الجارية	–	–
توسيع فرص تنمية وبناء القدرات القيادية لأعضاء الهيئات التدريسية وسائر قيادات التعليم العالي. زيادة مشاركة التدريسيين في الدورات التدريبية داخل العراق وخارجه.	مشروع بناءالقدرات القيادية للتدريسيين	الوزارة والجامعات (المركز)	سنويا	رفع مستوى الاداء	–	–	بالتعاون مع برامج ومشاريع المنظمات الدولية
	تفعيل دور مراكز تطوير أداء أعضاء الهيئة التدريسية	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا	تطوير كفاءة اداء اعضاء الهيئات التدريسية تأهيل التدريسين بأستخدام الحاسوب و التقنيات الحديثة	–	(3) مليار دينار سنويا للمركز (1) مليار للاقليم	–
	برنامج بناء القدرات لاعضاء الهيئة التدريسية في مختلف المجالات	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا	تطوير كفاءة اعضاء الهيئات الدراسية	–	(5) مليار دينار سنويا للمركز (2) مليار للاقليم	–

تقوية التعشيق بين منظومة التعليم العالي مع باقي مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بما يتعلق بالمهام الاستشارية.	مشروع التوسع في عقد اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الجامعات والمؤسسات الوطنية	الوزارة مع الوزارات الاخرى (في المركز والاقليم)	2013-2012	مساهمة الجامعات في حل مشاكل سوق العمل	ضمن الموازنة الجارية	–	–
رفع مستوى مهارات أعضاء الهيئات التدريسية وتأهيلهم.	مشروع تطوير اللغة الانكليزية والحاسوب بالتركيز على دعم قدرات التدريسين حسب الحاجة او التخصص	الوزارة والجامعات (المركز والاقليم)	سنويا	- تيسير التواصل المعرفي مع العالم - تطوير امكانات التدريسيين	ضمن الموازنة الجارية	–	–
	مشروع معايشة التدريسين للعمل في مؤسسات الدولة	الوزارة والجامعات (المركز والاقليم)	سنويا	-اكتساب الخبرة العملية -التعرف على المشاكل في حقل العمل وتفعيل اسس التعاون المشترك	ضمن الموازنة الجارية	–	–
زيادة عدد المراكز العلمية للتعليم المستمر في الجامعات وهيئة التعليم التقني.	ابن سينا (المراكز الافتراضية)	اليونسكو مع الجامعات العراقية	مستمر منذ عام 2010	-تحفيز التعليم الالكتروني في التعليم العالي - شمول جميع تشكيلات الوزارة بمراكز ابن سيناء الافتراضية	–	–	الدول المانحة ودعم اليونسكو
	اوريغون	جامعة اوريغون الامريكية والجامعات العراقية		مستمر منذ 2009	–	–	مؤسسات بريطانية داعمة
رفع مستوى امتلاك طلبة التعليم العالي للغة أجنبية.	مشروع تطوير المناهج بما ينسجم مع التطورات الحاصلة على المستوى العالمي (ولاسيما في الدراسات العليا)	للجان متخصصة في الجامعات(المركز والاقليم)	سنويا ابتدا من عام 2013	-مواكبة برامج الجامعات الرصينة عالميا - تأهيل طلبة الدراسات العليا وتطوير القدرة على امتلاك لغة اجنبية - تخريج طلبة بمهارات عالية	ضمن الموازنة الجارية	–	–

زيادة استعمال تقنية المعلومات في إدارة المكتبات الجامعية.	مشروع حوسبة المناهج مع استخدام الوسائط الالكترونية الحديثة	الجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا	ضمان التواصل المعرفي والحصول على المعلومات بأكبر دقة	ضمن الموازنة الجارية	–	–
توفير الوسائل التعليمية الحديثة في التدريس، والحث على استخدامها.	اعتماد الكتاب المساعد مع الكتاب المنهجي	الجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا	توسيع معارف الطلبة	ضمن الموازنة الجارية	–	–
	تطوير أساليب التفكير العلمي (Critical Thinking)	الجامعات في (الإقليم)	2012-2011	خريجون مؤهلين وقادرين على التفكير والتحليل والاستنتاج	ضمن الموازنة الجارية	–	–
توسيع نشاط مشاركة المنتسبين في المكتبة الافتراضية.	المكتبة الافتراضية	منظمةcrdf والجامعات العراقية بأشراف دائرة البحث والتطوير	مستمر منذ 2009	نشر وتدعيم ثقافة التعليم الالكتروني	–	30مليار بواقع 3 مليار سنويا	–
زيادة الدورات التدريبية في مجال استخدام التقنيات الحديثة	ضمن مشروع بناء القدرات	الوزارة والجامعات (المركز)	2020-2011	تطوير قدرات التدريسيين في استخدام التقنيات الحديثة	–	–	-
زيادة عدد منظومات الانترنيت.	ضمن مشروع تأهيل وتوسيع الجامعات	الوزارة والجامعات (المركز)	2015-2011	تشجيع التفاعل مع الانترنت	–	موازنة مشروع توسيع وتأهيل الجامعات	–
تطوير أساليب الامتحانات، وتبني إجراءات موضوعية في عملية التقييم.	تطوير أساليب القياس والتقويم	الجامعات في (المركز والإقليم)	سنوياً	خريجون مؤهلين وقادرين على التفكير والتحليل والاستنتاج	ضمن الموازنة الجارية	–	–

الارتقاء بأعمال مجالس وأقسام الجودة في الجامعات، ووحدات الجودة والأداء الجامعي في الكليات والمعاهد.	مشروع انشاء هيئة مستقلة للجودة والاعتماد	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	2013-2012	لضمان تطبيق معايير الجودة الوطنية	ضمن الموازنة الجارية	–	–
	تحديث النظام الاحصائي الوطني وبناء قواعد بيانات الوزارة ومؤسساتها تطبيق برنامج HEMIS ضمن مشاريع منظمة اليونسكو	وزارة التعليم العالي (المركز)	2013-2011	زيادة كفاءة وتأمين وايجاد بيئة رقمية للتعليم العالي وتوحيد قواعد المعلومات فيها بمايضمن منظومة واحدة تتلائم وتتكامل مع قواعد البيانات مع بقية الوزارات الاخرى	–	–	بالتعاون مع منظمة اليونسكو وضمن التخصصات المرصودة للمشروع
	تفعيل المشاركة في مجلس ضمان الجودة والاعتماد والهيئات العربية المشتركة من خلال المساهمة بإرساء مواصفات عربية وعالمية للجودة .	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	2013	توحيد معايير الجودة العربية. إنجاز دراسات معمقة في إدارة الجودة في أقسام وكليات الجامعات	ضمن الموازنة الجارية	–	–

النهوض بمستوى البنى التحتية والمستلزمات والأبنية الجامعية. تخفيض معدل عدد الطلبة في القاعة الواحدة من (71 طالباً) إلى ما لا يزيد على (40 طالباً). (في التعليم الاهلي)	مشروع تعديل القوانين والانظمة التي تسهل عملية استئجار وامتلاك المباني الخاصة بالكليات الاهلية والية تمليك الاراضي لبناء الجامعات الاهلية المتكاملة. مشروع تشجيع التعاون العلمي بين الكليات الحكومية والاهلية في مجال تبادل التدريسين والمختبرات العلمية والمتشأت.	الوزارة والكليات الاهلية (المركز)	2014-2013	توسيع الابنية والمنشات للجامعات الاهلية	موازنة الجامعات والكليات الاهلية وبدعم حكومي	–	–
	تحسين البيئة الجامعية للتعليم الاهلي زيادة عدد الكتب المنهجية المؤلفة والمساعدة التي يقوم بتأليفها تدريسيو الكليات الأهلية.	الجامعات الاهلية (المركز)	سنويا	- تطوير البيئة الجامعية - الافادة من القدرات العلمية لاعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات / الكليات الاهلية	موازنة الجامعات والكليات الاهلية وبدعم حكومي	–	–
تحقيق موائمة المناهج وتواصلها مع المستجدات العلمية (تعليم اهلي)	تفعيل برامج التدريب اثناء الدراسة في مواقع العمل في التعليم الرسمي والاهلي	الجامعات الاهلية (المركز والاقليم)	سنويا	التطوير المهني للخريج	موازنة الجامعات والكليات الاهلية	–	–
	برنامج لرفع مستوى الاداء في مادة مشروع بحث التخرج في جميع التخصصات يتضمن التدريب في مواقع العمل	الجامعات الاهلية (المركز والاقليم)	سنويا	التطوير المهني للخريج	موازنة الجامعات والكليات الاهلية	–	–

زيادة البحوث المنشورة من (21%) إلى ما لا يقل عن (60 %) والمقبولة للنشر من (10%) إلى ما لا يقل عن (70 %). (تعليم اهلي)	تعديل تعليمات الترقية العلمية في التعليم الرسمي والاهلي	الوزارة والجامعات (المركز)	2012-2011	دفع عجلة الترقيات العلمية	موازنة الجامعات والكليات الاهلية	–	–
	ضوابط نشر البحوث في داخل وخارج العراق في التعليم الجامعي والتقني والاهلي	دائرة البحث والتطوير (المركز)	2012-2011	تحفيز الباحثين على النشر في المجلات العلمية خارج العراق		8,750 مليار دينار	–
زيادة عدد الزيارات العلمية للتدريسيين داخل العراق من (6ر0%) إلى ما لا يقل عن (30 %)، وخارجه من (0.2%) إلى ما لا يقل عن (50 %). (تعليم اهلي)	اعداد خطط سنوية للزيارات العلمية للتدريسيين في التعليم العالي	الجامعات / الكليات الاهلية	2020-2011	دعم مجالات توأمة الجامعات الحكومية والاهلية	موازنة الجامعات والكليات الاهلية	-	–
زيادة نسبة المساهمة في العقود البحثية من (الصفر) بالوقت الحالي إلى (20%) في سنة الهدف 2020. (تعليم اهلي)	اعداد خطط سنوية لمساهمة التعليم الاهلي في العقود البحثية	الجامعات / الكليات الاهلية	2020-2011	دعم مجالات توأمة الجامعات الحكومية والاهلية	موازنة الجامعات والكليات الاهلية	-	-
خفض معدلات التأطير من حوالي (62طالب / تدريسي) إلى ما لا يزيد على (30 طالب /تدريسي). (تعليم اهلي)	تعديل معدل طالب الى تدريسي وفقا للمعايير العالمية	الجامعات / الكليات الاهلية	2020-2011	دعم مجالات توأمة الجامعات الحكومية والاهلية	موازنة الجامعات والكليات الاهلية		

خفض نسبة المحاضرين الخارجيين إلى التدريسيين من (42محاضر خ / تدريسي) إلى ما لا يزيد على (20 محاضر خ / تدريسي). (تعليم اهلي)	اعتماد نظام الوحدات الدراسية المعتمدة مما يسمح بمرونة اكثر في تنوع الاختصاصات	الجامعات / الكليات الاهلية(المركز)	سنويا	تنوع الاختصاصات في الجامعات الاهلية	موازنة الجامعات والكليات الاهلية	-	-
	وضع برنامج لتعزيز التعاون والتكامل بين لجامعات الحكومية والاهلية	الجامعات الرسمية والاهلية (المركز والاقليم)	سنويا	تكامل العملية التعليمية	موازنة الجامعات والكليات الاهلية	-	-
زيادة معدل البحوث المنشورة من (6%) إلى ما لا يقل عن (50 %)، والمقبولة للنشر من (7%) إلى ما لا يقل عن (25 %). (تعليم تقني)	ضمن مشروع ضوابط النشر العامة	هيئة التعليم التقني	2011-2015 ويستمر	ترصين البحث العلمي التقني	موازنة هيئة التعليم التقني ضمن الموازنة الجارية	-	-
زيادة نسبة المصادر المضافة إلى مكتبات التعليم التقني من (5.3%) إلى ما لا يقل عن(10%) سنوياً. (تعليم تقني)	تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لرفد الكليات الاهلية بالمراجع و التبادل المعرفي.	هيئة التعليم التقني	2011-2015 ويستمر	توفير وتطوير مستلزمات التعليم	موازنة هيئة التعليم التقني ضمن الموازنة الجارية	_	-

زيادة معدل الإيفادات العلمية داخل العراق من (2%) إلى ما لا يقل عن (10%)، وخارجه من (5%) إلى ما لا يقل عن (10%). (تعليم تقني)	اعداد خطط سنوية لرفع معدل الايفادات العلمية	هيئة التعليم التقني	2020-2011	بناء وتطوير قدرات منتسبي التعليم التقني	موازنة هيئة التعليم التقني ضمن الموازنة الجارية	-	–
زيادة معدل الزيارات العلمية داخل العراق لمن هم بمرتبة أستاذ وأستاذ مساعد من (0.0032) زيارة إلى ما لا يقل عن (5%)، وخارج العراق من (0.0833) إلى (0.20). (تعليم تقني)	اعداد خطط سنوية لرفع معدل الزيارات العلمية		2020-2011	تدعيم قدرات التدريسيين وتبادل الخبرات	موازنة هيئة التعليم التقني ضمن الموازنة الجارية	-	-
تحقيق الموائمة بين سياسة القبول المركزي واحتياجات سوق العمل. (تعليم تقني)	إعادة النظر في أسس القبول بالجامعات وربطها باحتياجات سوق العمل	وزارة التعليم العالي الجامعات كافة الوزارات ذات العلاقة (المركز والاقليم)	2013	تخفيض معدل البطالة واستيعاب مخرجات التعليم العالي في سوق العمل	موازنة هيئة التعليم التقني ضمن الموازنة الجارية	-	–
	التوسع في الدراسات حسب أهميتها في سوق العمل.	وزارة التعليم العالي وزارة التخطيط (المركز والاقليم)	2013	رفد سوق العمل بالتخصصات المطلوبة	موازنة هيئة التعليم التقني ضمن الموازنة الجارية	-	-

	تحديث المستلزمات للورش والمختبرات بالتقنيات الحديثة تلبي حاجة سوق العمل.	الجامعات وهيئة التعليم التقني (في المركز والاقليم)	سنويا	تخريج طلبة ذوي مهارات تؤهلم للانخراط في سوق العمل	موازنة هيئة التعليم التقني ضمن الموازنة الجارية	-	-
جعل القبول في الكليات والمعاهد حقاً مشروطاً أساسه الكفاءة.	اعداد نظام امتحانات للتقديم للجامعات العراقية	الوزارات والجامعات في (المركز والاقليم)	2013	اختبار الطلبة المؤهلين للدخول للجامعات	ضمن الموازنة الجارية	–	–
تحقيق التنسيق بين منظومتي التربية والتعليم العالي.	اكمال التقيم الشامل لقطاع التربية والتعليم	اليونسكو واليونسيف مع وزارتي التربية والتعليم العالي في المركز والاقليم	2014	بناء علاقات تكاملية بين وزارتي التربية والتعليم	–	–	1,324,451 دولار مخصصة من قبل المنظمات الدولية
تأسيس مراكز ومعاهد وطنية مستقلة عن وزارتي التربية والتعليم العالي متخصصة بتطوير المؤسسات التعليمية.	مركز متقدم لتقيم اداء الجامعات والهيئات العراقية	الجهات الرسمية المشرفة على التربية والتعليم العالي (هيئة المستشاريين في مجلس الوزراء)	2014-2012	دراسات ونتائج تقويم اداء المؤسسات التعليمية	ضمن الموازنة الجارية وبدعم حكومي	-	–

خامسا: التمويل

الغاية: تلبية متطلبات تمويل قطاع التربية والتعليم العالي والعمل على تحسين كفاءة ادارة الاموال وترشيد انفاقها

البرنامج: تنمية الموارد المالية وادارتها

الاهداف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنوات التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التخمينية		
					الموازنة الجارية	الإستراتيجية	التمويل الدولي
ضمان إقرار الموازنة وإطلاق الصرف في الشهر الأول من كل سنة.	زيادة موازنة التعليم العالي وتشكيلاتها وانشاء آليات لتوفير وادارة فعالة للموارد المالية لضمان كفاءة الاستفادة من الموارد المالية	وزارة التعليم العالي ووزارة المالية(المركز والاقليم)	سنويا	موازنة تغطي تمويل الخطط	ضمن الموازنة الجارية	–	–
إعداد الموازنة على أساس أبواب الصرف وتوزيعها أيضا على أساس النشاطات والمراحل.	اعادة هيكل برامج الموازنة بما ينسجم وطبيعة العمل ونشاط الجامعات	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	2013	موازنات كفؤة	ضمن الموازنة الجارية	–	–
	اعتماد معايير كلفوية دقيقة تعتمدها مؤسسات القطاعات الخدمية لاحتساب مجمل التخصيصات المالية التي تحتاجها لانفاقها	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا	حسابات كلفة دقيقة	ضمن الموازنة الجارية	–	–
	اجراء التطوير والتحديث اللازم على النظم الادارية والمحاسبية ووجعلها تتلاءم او تتوافق مع مستلزمات اسس تخطيط الموازنة المحاسبة الكلفوية الجديدة	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا	موازنات مالية دقيقة	ضمن الموازنة الجارية	–	–

تحسين وتبسيط إجراءات الرقابة وعدم استخدامها لإغراض سياسية أو شخصية.	توفير لوائح وبرامج مناسبة للنظام المحاسبي لاعداد وتنفيذ الموازنة واستخراج التقارير اللازمة وتخصيص الموارد وفق دراسات تقويمية تحدد فاعلية البرامج .	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا	السيطرة على النفقات	ضمن الموازنة الجارية	-	–
تخويل المزيد من صلاحيات الصرف لمديريات التربية في المحافظات والجامعات والكليات.	تبويب المخصصات المالية حسب المراحل وبأهداف واضحة ومرتبطة بمؤشر موازنات الاداء	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا		ضمن الموازنة الجارية	ـــ	–
	تنظيم ورشات عمل توعوية لانظمة والانفاق على التعليم العالي .	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنويا	تطوير الكوادر المالية والمحاسبية	ضمن الموازنة الجارية	–	–
زيادة مساهمة صندوق التعليم العالي في تمويل نشاطات وزارة التعليم العالي من اقل من 1% إلى 5%.	وضع تشريع يتيح للجامعات الرسمية والكليات الاهلية قبول المنح والتبرعات من اشخاص والشركات الخاصة ضمن ضوابط محددة	الوزارة والجامعات الكليات الاهلية(المركز والاقليم)	2013	تعزيز مجالات التمويل للجامعات والكليات الاهلية	ضمن الموازنة الجارية	–	–
ترسيخ مفهوم (الجامعة المنتجة) في لمعاهد والكليات التقنية بما يساهم في تمويل نشاطات ووزارة التعليم العالي بنسبة 5%.	ايجاد مصادر متنوعة للتمويل مثل المكاتب الاستشارية والتعليم الموازي ونسبة من ايرادات الجامعات الاهلية	الوزارة والجامعات الاهلية (المركز والاقليم)	سنويا	فتح مجالات تمويل جديدة	ضمن الموازنة الجارية	–	–
زيادة تخصيصات قطاع التعليم العالي من 4% تقريبا إلى 10% من الموازنة الحكومية العراقية.	الاعتماد على موازنات متطورة عند تقدير نفقات التعليم العالي لضمان الاستفادة الكاملة من التخصيصات ومحاسبة المقصرين واعطاء الاولوية للبرامج والمشاريع المهمة .	الوزارة والجامعات في (المركز والإقليم)	سنوي	موازنات كفوة	ضمن الموازنة الجارية	–	–

زيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية في موازنة وزارة التعليم العالي من 8% إلى 30%.	وضع برنامج للإفادة من القروض الميسرة لتغطية حاجات الوزارة والجامعات من الإنشاءات	الوزارة والجامعات في (المركز)	سنويا	زيادة تمويل الموازنات	ضمن الموازنة الجارية	–	–
زيادة نسبة التخصيصات للمكتبات والمختبرات وتقنيات التعليم إلى 10% من الموازنة.	وضع تشريع يتيح للجامعاتالرسمية والكليات الاهلية قبول المنح والتبرعات من اشخاص والشركات الخاصة ضمن ضوابط محددة	الوزارة والجامعات الكليات الاهلية(المركز والاقليم)	2013	تعزيز مجالات التمويل للجامعات والكليات الاهلية	ضمن الموازنة الجارية	–	–
تعديل رواتب ومخصصات الهيئات التعليمية لتتناسب مع مستويات التضخم.	المراجعة السنوية او الدورية كل 3 سنوات لسلم الرواتب والأجور	الوزارة	سنويا	تحقيق التوازن بين المستوى المعيشي للتدريسيين والظروف الاقتصادية العامة	ضمن الموازنة الجارية	–	–

سادساً: البحث العلمي

الغاية: الارتقاء بالبحث العلمي في العراق باتجاه التنمية المستدامة

البرامج:: رفع قدرات ونتاجات البحث العلمي بما يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق.

الاهداف	المشروع	الجهة المسؤولة	سنوات التنفيذ	المخرجات المتوقعة	الكلف التخمينية		
					الموازنة الجارية	الإستراتيجية	التمويل الدولي
• زيادة الأموال المخصصة لتمويل البحث العلمي في كل من الموازنتين التشغيلية والاستثمارية.	تعديل قانون الشركات لتخصيص نسبة (1%) من الأرباح السنوية للشركات وتحويلها لصندوق البحث العلمي .	الوزارة /دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم)	2014/2013	رفع قدرات التمويل البحث العلمي	ضمن الموازنة الجارية	–	–
	الموازنة الوطنية للبحث والتطوير	الوزارة/دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم)	سنوياً	زيادة تخصيصات البحث العلمي	–	تحدد مركزيا من قبل الحكومة بنسبة من الدخل القومي	–
رفع نسب الاستيعاب في المختبرات والورش الجامعية من (44%) إلى (70%). • جعل معدل التكافؤ بين الجنسين في اللقب	تشريع قانون رعاية العلماء وتطبيقه	الوزارة/دائرة البحث والتطوير (المركز)	2013-2012	زيادة عدد ومساهمة ورعاية المبدعين والعلماء في عملية تقدم وازدهار البلد وامتلاكه خصوصية في المجتمع العراقي المبدع	–	1.5مليار دينار	–

العلمي متقارباً، وليس لصالح الذكور كما هو الآن (سنة 2011). • رفع معدلات الإشراف على طلبة الدراسات العليا من قبل الأساتذة المؤهلين من أقل من (1) إلى (4) أطروحة أو رسالة لكل مشرف حسب المراتب العلمية • توفير المزيد من الكتب والدوريات العلمية المحكمة، على أن لا تقل نسبة الإضافة السنوية عن 10% من العناوين الجديدة للكتب والدوريات. • زيادة عدد المشتركين في المكتبة العلمية العراقية الافتراضية IVSL من حوالي (17000) مشترك ليبلغ ما لا يقل عن (80%) من جميع التدريسيين وطلبة الدراسات العليا والباحثين العراقيين. • زيادة عدد بحوث الدبلوم العالي، ورسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه. •	تحسين إدارة قطاع الإبداع والبحث العلمي	الوزارة/دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم)	سنوياً	مؤتمرات تكريم المبدعين وترسيخ مبادئ إقامة يوم العلم	ضمن الموازنة الجارية	–	–
	(استحداث) قانون هيئة البحث العلمي	الوزارة/دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم)	2013	ترصين وتوصيف البحث العلمي وربطه بمسار تقدم وتلبية حاجات المجتمع الارتقاء بكمية ونوعية النتاج العلمي	ضمن الموازنة الجارية	–	–
	جائزة النتاج العلمي المتميز للجامعات ومراكز البحث العلمي	دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم)	سنوياً	تطوير وتنمية قدرات البحث العلمي وزيادة النتاج العلمي	–	(20) مليار دينار (بواقع 2 مليار دينار سنويا للمدة من 2011-2020)	–
	إنشاء الحدائق(الحقول) البحثية وحاضنات التقنية بالجامعات	الوزارة/دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم)	سنوياً	ايجاد بيئة عمل مواكبة لتعزيز البحث والتقدم العلمي	–	12 مليار دينار للمدة من 2010-2020	–

• زيادة عدد بحوث الدبلوم العالي، ورسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه، المنجزة من الإناث. • التقليل من عدد بحوث الدبلوم العالي، ورسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه المنجزة في التخصصات الإنسانية. • رفع المعدل العام لحصة الباحثين (التدريسيين) من البحث العلمي. • زيادة عدد البحوث المنشورة في مجلات عالمية • رفع معدلات انجاز براءات الاختراع.	المقاعد العلمية	الوزارة/دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم)	سنوياً	تطوير وتنمية قدرات البحث العلمي وزيادة النتاج العلمي	ضمن الموازنة الجارية	–	–
	جائزة الابداع للباحثين اللذين لديهم براءتا اختراع مسجلتين محليا او عالميا.	الوزارة/دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم)	سنوياً		ضمن الموازنة الجارية (تخصيصات البحث العلمي)	–	–
	اعتماد البحوث التطبيقية في رسائل الدراسات العليا التي تخدم القطاعات التنموية	الوزارة/دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم)	سنوياً		–	10 مليار دينار بواقع مليار واحد سنويا	–
• رفع معدلات الإيفادات العلمية إلى خارج العراق. • رفع معدلات الإيفادات العلمية إلى داخل العراق. • زيادة عدد طلبة الدراسات العليا	الزمالات البحثية والاشراف المشترك والتفرغ العلمي	الوزارة/دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم)	سنوياً		-	70 مليار دينار 7 مليار دينار سنويا	–

وأساتيذهم المبتعثين إلى خارج العراق ضمن (برنامج البعثات البحثية).							
زيادة تبادل الخبرات العلمية مع المؤسسات العلمية الدولية	تنشيط التعاون الثنائي بين العراق ودول العالم	الوزارة/دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم)	سنوياً	لبناء وتطوير قدرات العاملين في البحث العلمي	–	(50) مليار دينار للسنوات 2020-2011	–
	تعزيز التعاون بين المؤسسات العلمية البحثية في العراق مع المنظمات الدولية والاقليمية للاستفادة من البرامج والمنح المقدمة من قبلهم.	الوزارة/دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم)	سنوياً		ضمن الموازنة الجارية	–	–
	التواصل والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والشركات	الجامعات والشركات(الإقليم)	سنويا		ضمن الموازنة الجارية	–	–
	العقود لتنفيذ مشاريع المنظمات الدولية.	الوزارة/دائرة البحث والتطوير (المركز والاقليم	سنوياً		ضمن الموازنة الجارية	–	–
استحداث هيئة للبحث العلمي واستحداث مراكز بحثية متطورة	انشاء هيئة البحث العلمي انشاء مراكز بحثية متطورة	الوزارة والجامعات في (المركز)	2015-2012	الاهتمام بالبحث العلمي في الوزارة		150 مليار دينار منها (25 مليار دينار لانشاء الهيئة وباقي	

						المبلغ لانشاء 3 مراكز بحثية متطورة	
انشاء دار ضيافة من الطراز الاول	انشاء دار ضيافة ضمن الرقعة الجغرافية	الوزارة	2020-2012	تهيئة مستلزمات الراحة لضيوف الجامعات والوزارة من باحثين وطلبة واساتذة		500 مليار دينار بواقع 50 مليار دينار /موقع جغرافي	
مجموع المبالغ المطلوبة لتنفيذ المشاريع الإستراتيجية					-----	26.272.250 تريليون دينار	------

الملخص

الكلف بالمليار	سنوات التنفيذ	عدد المشاريع	البرامج	الغايات	المحور
من الموازنة الجارية	٢٠١١-٢٠١٢	٧	اعادة النظر في قانون وزارة التربية والتشريعات الادارية والمالية	تطوير المنظومة الادارية والقانونية والمالية وتحسين ممارسات الادارة	السياق المؤسسي للتربية
٩٠,١٧٩٣٢	٢٠١١-٢٠٢٠	١٥	بناء مدارس للمراحل الدراسية كافة وترميم غير الصالح منها	توفير الابنية الكافية لاستيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة لمراحل كافة وتحسين المناخ الصحي والبيئة المدرسية الامنة والصحية في المؤسسات التربوية	البنية التحتية
٢,٥٨٤٠١	٢٠١١-٢٠٢٠	١٢	زيادة الالتحاق التلامذة والطلبة وتحقيق المساواة وزيادة الكفاءة في كافة المراحل	توفير فرص التعليم اكفأ للجميع	الفرص المتاحة
٤٧١,١٦٠٢	٢٠١١-٢٠٢٠	٢٣	الالتزام بتطبيقات ادارة الجودة في وزارة التربية	الارتقاء بمستوى جودة الانشطة المختلفة في وزارة التربية بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية	الجودة في التربية
من الموازنة العامة	٢٠١١-٢٠٢٠	٣	زيادة الموارد المالية لقطاع التربية	توفير التخصيصات الكافية لقطاع التربية	التمويل والانفاق
٣١,٥	٢٠١١-٢٠٢٠	٣	الارتقاء بأداء مركز البحوث والدراسات	تمكين مركز البحوث من الناحية العلمية والادارية	البحوث والدراسات
٤٩٥,٢٢٥٦٣		٦٣			المجموع

البرامج والمشاريع الإستراتيجية للتعليم العالي

ت	المحور	الغايات	البرامج	عدد المشاريع	الكلف التخمينية
١	السياق المؤسسي	تطوير المنظومة الادارية والقانونية والمالية وتحسين ممارسات الادارة	تشريع قوانين واصدار تعليمات لتطوير منظومة التعليم العالي	(١٠) تعليم عالي	بعض البرامج ضمن الموازنة الجارية والبعض الاخر (٥٠) مليار
٢	البنى التحتية	توفير الابنية الكافية لاستيعاب الاعداد المستهدفة من الطلبة في الكليات وتحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية الامنة والصحية في المؤسسات التعليمية كافة	انشاء وتوسيع وتأهيل البنى التحتية وتحسين البيئة الجامعية	(٩) تعليم عالي	– بعض البرامج ضمن الموازنة الجارية والبعض الاخر (٢٤٧٥٠) مليار
٣	الفرص المتا حة	توفير فرص التعلم الكفء للجميع	التعليم الكفء للجميع (الالتحاق والمساواة والكفاءة)	(١٥) تعليم عالي	بعض البرامج ضمن الموازنة الجارية والبعض الاخر تتحملها الوزارات المستفيدة واخرى كلفتها (٥١٠) مليار دينار
٤	الجودة	–تحقيق الجودة والاعتماد في العملية التعليمية وبما يماثلها اقليميا وعالميا	تحقيق الجودة والاعتماد في التعليم العالي	(٥١) تعليم عالي	ضمن مشاريع تأهيل الجامعات بالاضافة الى الموازنة الجارية واخرى كلفتها(١٤٨ (٧٥٠، مليار دينارل
٥	التمويل والإنفاق	توفير التخصيصات الكافية لقطاع التعليم العالي.	تنمية الموارد المالية وادارتها	(١٣) تعليم عالي	ضمن الموازنة الجارية
٦	البحث العلمي	الارتقاء بالبحث العلمي في العراق باتجاه التنمية المستدامة	رفع قدرات ونتاجات البحث العلمي بما يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق.	(١٧) تعليم عالي	ضمن الموازنة الجارية بالإضافة إلى (٥٠٠٨١٣،) مليار دينار
			عدد المشاريع	(١١٥) مشروع	
			مجموع الكلف التخمينية		(٢٦،٢٧٢،٢٥٠) مليار دينار التعليم العالي

البرامج والمشاريع الإستراتيجية للتربية والتعليم العالي

ت	المحور	الغايات	البرامج	عدد المشاريع	الكلف التخمينية
١	السياق المؤسسي	تطوير المنظومة الادارية والقانونية والمالية وتحسين ممارسات الادارة	تشريع قوانين واصدار تعليمات لتطوير منظومة التربية والتعليم العالي	(٧) تربية	من الموازنة الجارية
				(١٠) تعليم عالي	بعض البرامج ضمن الموازنة الجارية والبعض الاخر (٥٠) مليار
٢	البنى التحتية	توفير الابنية الكافية لاستيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة في رياض الاطفال والمدارس والكليات وتحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية الامنة والصحية في المؤسسات التربوية والتعليمية كافة	انشاء وتوسيع وتأهيل البنى التحتية وتحسين البيئة المدرسية والجامعية	(١٥) تربية	٢٣٩٧١,٠٩مليار دينار
				(٩) تعليم عالي	– بعض البرامج ضمن الموازنة الجارية والبعض الاخر (٢٤٧٥٠) مليار
٣	الفرص المتا حة	توفير فرص التعلم الكفء للجميع	التعليم الكفء للجميع (الالتحاق والمساواة والكفاءة)	(١٢) تربية	١٠٤٨٥,٢ مليار دينار
				(١٥) تعليم عالي	بعض البرامج ضمن الموازنة الجارية والبعض الاخر تتحملها الوزارات المستفيدة واخرى كلفتها (٥١٠) مليار دينار
٤	الجودة	–تحقيق الجودة والاعتماد في العملية التعليمية وبما يماثلها اقليميا وعالميا	تحقيق الجودة والاعتماد في التربية والتعليم العالي	(٢٣) تربية	٢٠٦١,٧١ مليار دينار
				(٥١) تعليم عالي	ضمن مشاريع تأهيل الجامعات بالاضافة الى الموازنة الجارية واخرى كلفتها (١٤٨،٧٥٠)، مليار دينار
٥	التمويل والإنفاق	توفير التخصيصات الكافية لقطاع التربية والتعليم العالي.	تنمية الموارد المالية وادارتها	(٣) تربية	ضمن الموازنة العامة
				(١٣) تعليم عالي	

٦	البحث العلمي	الارتقاء بالبحث العلمي في العراق باتجاه التنمية المستدامة	رفع قدرات ونتاجات البحث العلمي بما يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق.	(٣) تربية	٥,١٣ مليار دينار
				(١٧) تعليم عالي	ضمن الموازنة الجارية بالإضافة إلى (٨١٣،٥٠٠) مليار دينار
	عدد المشاريع			(٦٣) تربية (١١٥) تعليم عالي	
	مجموع المشاريع والكلف التخمينية		(١٧٨)	(٣٦،٥٢٢،٥٩٤) ترليون دينار التربية (٢٦،٢٧٢،٢٥٠) ترليون دينار التعليم العالي (٦٢،٧٩٤،٨٤٤) ترليون مجموع التربية والتعليم	